

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الصناديق السيادية ودورها في معالجة اختلالات الموازنة العامة في

الدول النفطية

دراسة حالة النرويج - أبو ظبي - الجزائر

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبين :

فتيحة بومزبر

صورية بلهولة

إشراف الأستاذ :

نور الدين بن شوفي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ:.....	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: نور الدين بن شوفي	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذ:.....	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الصناديق السيادية ودورها في معالجة اختلالات الموازنة العامة في

الدول النفطية

دراسة حالة النرويج - أبو ظبي - الجزائر

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ :

نور الدين بن شوفي

إعداد الطالبين :

فتيحة بومزبر

صورية بلهولة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ:.....	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: نور الدين بن شوفي	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذ:.....	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020



اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى
أزكى صلاتي وسلامي على خير خلق الله محمد نبينا وحبوب قلوبنا وعلى آله وصحبه
أجمعين

نتقدم بخالص الشكر والإمتنان و التقدير إلى الأستاذ القدير

" بن شوقي نورالدين "

على قبوله الإشراف لإتمام هذا الإنجاز ولصبره معنا طيلة الوقت

وعلى كل ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات قيمة

ولا يفوتنا أن نشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة سلفاً لقبولهم مناقشة هذا البحث

وعلى تخصيص جزء من وقتهم الثمين لأجل تصويبه من الخلل

كما نتوجه بالشكر لكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو حتى بكلمة طيبة

كما نتقدم بالشكر إلى كافة أساتذة وموظفي قسم العلوم الإقتصادية على الوقوف معنا طيلة

مشوارنا الدراسي

كما نشكر الأستاذ "مرابط محمد" على مساعدتنا لإنجاز هذه المذكرة

وكذلك نشكر الطالبة "بومزير سعيدة"

الإهداء

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، والتي
غمرتني بعطفها وحنانها وأنارت لي درب حياتي بحبها
إلى التي لم تبخل علي يوماً بنصيحة
أو دعوة سالحة
إلى الصدر الحنون أُمي الغالية حفظها الله
وأطال في عمرها
إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق
وكان لي درع أمان أحتمي به من نائبات الزمان
وتحمل عبء الحياة حتى لا أحس بالحرمان
إلى أبي العزيز حفظه الله وأطال في عمره
إلى من عشت وتربيت معهم أخواتي وإخوتي
إلى كل من حمل لي ذرة ود ومحبة في قلبه
إلى صديقاتي العزيزات التي تشاركت أجمل اللحظات
إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

صورة بلهولة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى

أعلى ما أملك في هذا الوجود الوالدين الكريمين

حفظهما الله ورعاهما

كل أفراد العائلة كبيرا وصغيرا

من علمني ونصحتني وكان له الفضل علي الأستاذ :

" بن شوفي نورالدين "

إلى بلدي الثاني فلسطين الجريحة

كل من عشت معهم أجمل الأيام وتقاسمت معهم متاعب الحياة الجامعية

سهرنا سويا ونحن نشق طريقنا نحو النجاح

صديقاتي " سورية سلمى حنان هدى هالة شيماء

لويزة فايذة "



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	شكر وتقدير
	الإهداء
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ-و	مقدمة
الفصل الأول: مدخل إلى الموازنة العامة	
8	تمهيد.
9	المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة.
9	المطلب الأول: تطور الموازنة العامة.
9	المطلب الثاني: مفهوم الموازنة العامة .
12	المطلب الثالث: أهداف الموازنة العامة.
13	المطلب الرابع: وظائف الموازنة العامة.
14	المبحث الثاني: أساسيات حول الموازنة العامة.
14	المطلب الأول: أنواع الموازنة العامة
16	المطلب الثاني: دورة حياة الموازنة العامة
21	المطلب الثالث: مبادئ الموازنة العامة.
23	المطلب الرابع: هيكل الموازنة العامة.
30	المبحث الثالث: الدول الغنية بالموارد الطبيعية والإشكالات المتعلقة بالموازنة العامة.
30	المطلب الأول: نشأة المرض الهولندي.
31	المطلب الثاني: مفهوم المرض الهولندي.
32	المطلب الثالث: الأسباب والعوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي.
34	المطلب الرابع: آثار المرض الهولندي.
37	خلاصة
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي حول صناديق الثروة السيادية	
39	تمهيد.

40	المبحث الأول: ماهية صناديق الثروة السيادية.
40	المطلب الأول: نشأة وتطور صناديق الثروة السيادية.
41	المطلب الثاني: مفهوم صناديق الثروة السيادية.
43	المطلب الثالث: مميزات وأهمية صناديق الثروة السيادية.
45	المطلب الرابع: دوافع وأهداف صناديق الثروة السيادية.
47	المبحث الثاني: تصنيفات ومصادر واستثمارات صناديق الثروة السيادية.
47	المطلب الأول: تصنيفات صناديق الثروة السيادية.
50	المطلب الثاني: مصادر صناديق الثروة السيادية.
53	المطلب الثالث: استثمارات صناديق الثروة السيادية.
57	المبحث الثالث: تقييم صناديق الثروة السيادية.
57	المطلب الأول: إيجابيات وسلبيات صناديق الثروة السيادية.
59	المطلب الثاني: الجدول القائم والمواقف حول صناديق الثروة السيادية
62	المطلب الثالث: المخاطر التي تتعرض لها صناديق الثروة السيادية.
63	خلاصة
الفصل الثالث: مساهمة الصناديق السيادية في إدارة الموازنة العامة (تجربة النرويج، تجربة أبوظبي، صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر).	
65	تمهيد.
66	المبحث الأول: تطور الصناديق السيادية وحجم أصولها.
66	المطلب الأول: تطور أعداد الصناديق السيادية وحجم أصولها حتى 2019.
68	المطلب الثاني: أكبر 10 صناديق سيادية في العالم لشهر جوان 2018.
70	المطلب الثالث: حجم الأصول المدارة من قبل صناديق الثروة السيادية
72	المبحث الثاني: صندوق معاشات التقاعد الحكومي النرويجي ودوره في ضبط الموازنة العامة.
72	المطلب الأول: ماهية صندوق معاشات التقاعد الحكومي النرويجي.
76	المطلب الثاني: مراقبة صندوق معاشات التقاعد الحكومي وهيكله التنظيمي.
78	المطلب الثالث: العلاقة بين صندوق معاشات التقاعد النرويجي والموازنة العامة.
79	المطلب الرابع: آلية تمويل عجز الموازنة في صندوق معاشات التقاعد النرويجي.
83	المبحث الثالث: جهاز أبو ظبي ADIA وعلاقته بإدارة الموازنة العامة.

83	المطلب الأول: ماهية جهاز أبو ظبي ADIA.
85	المطلب الثاني : مفهوم جهاز أبو ظبي ADIA:
87	المطلب الثالث: فعالية جهاز أبو ظبي في استقرار الموازنة العامة.
89	المبحث الرابع: صندوق ضبط الموارد الجزائري وعلاقته بإدارة الموازنة العامة.
89	المطلب الأول: ماهية صندوق ضبط الموارد الجزائري
93	المطلب الثاني: أساسيات حول صندوق ضبط الموارد الجزائري.
97	المطلب الثالث: تطور العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).
98	المطلب الرابع: دور صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي في الجزائر، و مقارنة هذا الصندوق مع الصندوق النرويجي.
102	خلاصة
104	خاتمة
	قائمة المراجع
	ملخص



قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
66- 67	تطور أعداد الصناديق السيادية، وحجم أصولها حتى 2019.	01
68	أكبر 10 صناديق الثروة السيادية العالمية لجوان 2018.	02
81	تفصيلات الموازنة السنوية النرويجية (2014-2017).	03
87	مراحل تطور جهاز أبو ظبي ADIA.	04
90	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2019).	05
99	دور صندوق ضبط الموارد في تمويل وتغطية العجز الموازي في الجزائري للفترة (2000-2018).	06
101	تقييم صندوق ضبط الموارد الجزائري.	07

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
27	التقسيمات العلمية للنفقات العامة.	01
35	كيفية الإصابة بالمرض الهولندي	02
47	تصنيفات صناديق الثروة السيادية.	03
52	مصادر صناديق الثروة السيادية	04
70	حجم الأصول المدارة من قبل صناديق الثروة السيادية خلال الفترة (2008-2018).	05
71	حجم أصول أكبر 20 صندوق ثروة سيادية في العالم في فيفري 2019.	06
73	تطورات حجم أصول صندوق معاشات التقاعد النرويجي خلال الفترة (1998-2017) .	07
77	الهيكل التنظيمي لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي	08
78	العلاقة بين الموازنة العامة وصندوق معاشات التقاعد الحكومي.	09
79	أهم العمليات المالية التي يقوم بها صندوق المعاشات الحكومي العام في النرويج	10
82	تمويل صندوق معاشات التقاعد الحكومي لعجز الميزانية للفترة (2001-2017).	11
86	الهيكل التنظيمي لجهاز أبو ظبي ADIA.	12
88	علاقة جهاز أبو ظبي للاستثمار بالموازنة العامة للدولة	13
95	الهيكل التنظيمي لصندوق الثروة السيادي الجزائري.	14
97	تطور العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).	15

مقدمة

مقدمة:

أصبحت صناديق الثروة السيادية واحدة من الجهات الفاعلة والهامة في الاقتصاد العالمي في فترة تقلب الأسواق المالية فقد اتخذت سيناريوهات حديثة في العلاقات المالية الدولية.

صناديق الثروة السيادية ليست بظاهرة جديدة في مجال التمويل الدولي حيث يرجع تواجدها على الساحة المالية الدولية منذ خمسينيات القرن الماضي، إلا أن أهميتها و تأثيرها من الناحية الاقتصادية و السياسية ارتفع بشكل متزايد خلال الألفية الجديدة (2000-2008م) وهذا راجع إلى تسارع نمو حجم الأصول المالية التي تسيروها و إنشاء صناديق ثروة سيادية جديدة في ظل ارتفاع حجم الاحتياطات الرسمية المتراكمة التي تجاوزت بكثير المستوى الذي يسمح بتحقيق التوازنات النقدية والمالية في الدول المالكة لهذه الصناديق و ذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق المالية الغربية خلال الازمة المالية العالمية لسنة 2008م، حيث ساهمت بشكل كبير في الحد من سرعة تحول أزمة الرهن العقاري إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية من خلال حفاظها على سيولة السوق المالية الأمريكية والأوروبية.

الهدف من إنشاء صناديق الثروة السيادية حسب كل دولة فمنها ما يهدف لاستغلال الفوائض للاستثمار لصالح الأجيال القادمة ومنها ما يهدف لتحقيق استقرار مالي داخل البلاد وحماية الاقتصاد الوطني من لعنة الموارد والذي اصطلح عليه بالمرض الهولندي.

كما تحظى صناديق الثروة السيادية في الأسواق المالية العالمية اهتمام كبير، ومن بين هذه الصناديق نجد الصندوق السيادي النرويجي الذي يتميز بالكفاءة العالية، والهيئة العامة للاستثمار الكويتية، جهاز أبوظبي للاستثمار، صندوق تيماسيك القابضة بسنغافورة، حيث تعمل هذه الصناديق على التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية في معظم دول العالم.

ولقد سمحت الطفرة النفطية الأخيرة للجزائر باعتبارها دولة منتجة للنفط من تحقيق فوائض مالية معتبرة نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق حيث قامت بإنشاء صندوق سيادي سنة 2000م تحت مسمى صندوق ضبط الإيرادات هذا الصندوق يعتبر من الصناديق التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار في الخزينة العمومية عامة والميزانية العامة خاصة.

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة صناديق الثروة السيادية في معالجة اختلالات الموازنة العامة للدول النفطية؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بصناديق الثروة السيادية؟ وما هي اسباب انشائها؟
- ما هي مصادر تمويل صناديق الثروة السيادية؟
- ما مدى نجاح صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر في تحقيق الاهداف التي انشئ من اجلها؟

فرضيات الدراسة:

للإلمام بالموضوع حاولنا اقتراح الفرضيات التالية:

- تساعد صناديق الثروة السيادية في الحد من إختلالات الموازنة العامة الناجمة عن عدم تنوع اقتصاديات الدول النفطية.
- رغم الادوار التي لعبها في سد عجز الميزانية العامة، إلا أن القصور الذي ينتاب هيكله صندوق ضبط الإيرادات بالجزائر أدى به الى الفشل في الإستمرارية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على ظاهرة الصناديق السيادية وطبيعة نشاطها ومصادر تمويلها وتصنيفها.
- كيفية الاستغلال الأمثل للموارد الناضبة من خلال صناديق الثروة السيادية.
- دراسة تجربة النرويج وتحديد كفاءة وفعالية الصندوق.
- تتبع دور صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر.
- الإشارة لأهم وأبرز الصناديق السيادية عبر العالم.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال تزايد دور صناديق الثروة السيادية في الاقتصاد العالم، كأداة للتمويل المالي الدولي على المدى البعيد ، و توضيح تطور و زيادة أداء الصناديق السيادية و كيفية توظيف الأصول لهذه الصناديق من أجل تطوير و دعم اقتصاد البلدان المالكة لها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على صندوق ضبط الإيرادات الجزائري.

دوافع إختيار الموضوع:

هناك عدة مبررات ومن أهمها:

- حداثة الموضوع.
- أهمية هذا الموضوع خصوصا بعد تقلبات أسعار النفط التي حدثت في الآونة الأخيرة.
- الرغبة الشخصية في معالجة هذا الموضوع.
- معرفة التطورات الحاصلة في المجال الإقتصادي على المستوى الإقليمي والدولي.

حدود الدراسة:

من حيث الإطار المكاني قمنا بدراسة مجموعة من البلدان التي تصنف ضمن البلدان الرائدة في هذا المجال، في مقدمتها النرويج باعتبارها دولة ناجحة في مجال تمويل عجز الموازنة عن طريق صندوقها المسمى بصندوق التقاعد الحكومي النرويجي، بالإضافة إلى صندوق جهاز أبو ظبي بإعتباره صندوق مهم في دول مجلس التعاون الخليجي، وبالنسبة للدول العربية يحتل صندوق ضبط الموارد الجزائري مكانة هامة من حيث تمويله وتغطيته للعجز الموازني، أما من حيث الإطار الزمني محل الدراسة فهي مرتبطة بظروف

ومعطيات كل بلد منها صندوق التقاعد الحكومي النرويجي تمت الدراسة خلال الفترة (2001-2017)، وبالنسبة لصندوق ضبط الموارد الجزائري أجريت الدراسة خلال الفترة (2000-2018)، وعلاقة هذه الصناديق بتمويل عجز الموازنة العامة .

منهج الدراسة:

لدراسة موضوع البحث على أكمل وجه و للإحاطة بكافة جوانبه استخدمنا المنهج التاريخي الذي يتمحور في سرد نشأة كل صناديق الثروة السيادية و صندوق ضبط الموارد في الجزائر، بالإضافة إلى استعمال المنهج الوصفي في الجانب النظري حيث تطرقنا لمفهوم الثروة السيادية و تصنيفاتها و مكانتها على الساحة المالية الدولية ومن جهة أخرى اعتمدنا على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من أجل التحليل الاستقرائي السليم الذي يتسم بالدقة و الموضوعية للبيانات و الإحصائيات المتعلقة بمختلف التجارب الدولية من بينها تجربة النرويج أما الأدوات المستخدمة في الدراسة تمثلت في الجداول و الأشكال البيانية

صعوبات الدراسة:

- يمكن إيجاز بعض الصعوبات و المعوقات التي واجهتنا في هذه الدراسة في النقاط التالية:
- قلة المراجع المتعلقة بالصناديق السيادية كون الموضوع علم يلقي اهتمام كبير إلا في الآونة الأخيرة.
- شح المعلومات والإحصائيات الخاصة بتطور صندوق ضبط الإيرادات وعدم وجود تقارير خاصة بالصندوق.
- وجود اختلاف في الإحصائيات من مصدر لآخر ما جعلنا نستغرق الوقت للمفاضلة بينها وإختيار الأمثل لدراستنا.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات أهمها:

الدراسة الأولى: نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص نفود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.

وقد كانت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف يمكن لصناديق الثروة السيادي أن يساهم في تمويل إقتصاديات الدول النفطية في ظل التقلبات التي تسجلها أسعار النفط وعدم اليقين الذي يسود أسواقها حالياً و على المدى البعيد ، و ما موقع تجربة الجزائر من ذلك ؟

قام الباحث باستعمال المنهج الوصفي و المنهج التحليلي الذي يساعد على وصف الموضوع محل الدراسة و ربط مختلف الأسباب بالنتائج ، كما استخدم المنهج الاستقرائي لتحليل و تفسير البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة. واهم النتائج المتوصل إليها مايلي:

صناديق الثروة السيادية عبارة عن أدوات مالية مستحدثة ومدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الحكومة لأغراض استثمارية أو ادخارية ويتم تمويلها عن طريق الفوائض المالية المحققة في ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة للدولة، كما أن مجال نشاطها قد يكون داخلي أو خارجي.

تختلف مبررات ودوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية من بلد لآخر إلا أن أهمها يتمثل في استعداد للنضوب الطبيعي للموارد الطبيعية والحاجة إلى إيجاد أصول جديدة لتعويض الانخفاض المحتمل في الدخل القومي، كما أن عدم قدرة اقتصاديات بعض الدول على امتصاص واستعاب الفوائض المالية المحققة يعد سببا مهما في لجوء هذه الدول إلى إنشاء صناديق الثروة السيادية من أجل استثمار هذه الفوائض خارج الوطن والتخفيف من الانعكاسات السلبية للتدفقات المالية الناتجة عن الثروة الطبيعية أو ما يعرف بآثر المرض الهولندي.

يمكن تصنيف صناديق الثروة السيادية باستخدام عدة معايير على غرار موارد الصندوق، الوظيفة مجال العمل أو درجة إستقلالية الصندوق.

الدراسة الثانية: بن عمارة دليلة، " صناديق الثروة السيادية و الأسواق المالية الدولية (حالة صندوق ضبط الإيرادات الجزائري الواقع و الآفاق)" ، أطروحة دكتوراه ، تخصص ممارسات الأسواق المالية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2019.

وقد كانت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ماهي الأهداف و الدوافع التي تقود قرارات إدارة المحافظ المالية لصناديق الثروة السيادية في السوق المالية الدولية ، و كيف تقسم تجربة صندوق ضبط الإيرادات الجزائري منذ إنشائه سنة 2000 إلى غاية الفترة الحالية (2017- 2018)؟

حيث قامت باستعمال المنهج الوصفي والتحليلي من أجل وصف أجزاء الدراسة من خلال تسليط الضوء على الجانب التطبيقي أما المنهج التحليلي فهو يعالج كل من البيانات والمعطيات الإحصائية.

ولقد اعتمدت على مجموعة من الدراسات والبحوث أهمها تتمثل فيما يلي: راهم فريد وبوركاب نبيل، إنهييار أسعار النفط (الأسباب والنتائج)، المؤتمر الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2015. حيث توصلت في نهاية دراستها إلى:

الجزائر قامت بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات الجزائري سنة 2000 كإداة لمواجهة تقلبات أسعار البترول وامتصاص الصدمات الخارجية الايجابية لارتفاع الاسعار من خلال تحويل فوائض المالية العامة الى الصندوق، والصدمات السلبية لانخفاض الاسعار من خلال تمويل عجز الخزينة والموازنة العامة للدولة.

صندوق ضبط الإيرادات الجزائري يصنف على أنه صندوق ثروة سيادي سلعي، يمول من خلال فوائض إيرادات الجباية البترولية المحققة من خلال الفرق بين إيرادات الجباية البترولية المحققة فعلا لسنة مالية معينة n وإيرادات الجباية البترولية المقدرة حسب قانون المالية لنفس السنة n.

صناديق الثروة السيادية عبارة عن أجهزة استثمار حكومية تقوم بإدارة الاموال العامة التي تنشأ نتيجة الفوائض المالية المحققة في ميزان المدفوعات او الموازنة العامة للدولة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية محددة من طرف الحكومات المالكة لهذه الصناديق حيث يتم استثمار هذه الأصول المالية في الأسواق المالية المحلية لحكومات بلدانها الأصلية أو الأسواق المالية الخارجية من خلال محافظ استثمار مرجعية.

الدراسة الثالثة: شباب سهام، " تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة - دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، 2019.

إشكالية الدراسة تتمثل في :

كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر؟

من أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدت على المنهج الاستقرائي انطلاقا من جمع البيانات المتعلقة بأسعار النفط ، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي بغرض جمع البيانات الإحصائية و تحليلها رياضيا . واهم النتائج المتوصل إليها هي:

الجزائر كغيرها من الدول النفطية ،اعتمدت منذ استقلالها على النفط اعتمادا مفرطا خلال مسيرتها التنموية فالإيرادات تصديره تعد المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي واحد أهم الموارد التي تمول بها برامج التنمية الاقتصادية فيها .وبالتالي وجود علاقة بين تقلبات أسعار النفط وعائداته ،بما يؤدي إلى انعكاسات على الجباية البترولية ومن ثم على إجمالي الإيرادات العامة ،وهو الأمر الذي يشكل ضغطا على الموازنة العامة.

إن الحصيلة المالية للجباية في الجزائر تتميز بخاصية الاستقرار وذلك نظرا لارتباطها بمتغيرات خارجية متعلقة بسوق النفط العالمية لاسيما أسعار النفط ،وهو ما يجعل مسار تطورها يتبع في غالب الأحيان التطورات التي تشهدها أسعار النفط في السوق الدولية ،فخلال الثمانينات التي شهدت أزمة نفطية حادة سنة 1986 بلغ متوسط معدل نمو الجباية البترولية 12%، أما في فترة التسعينيات فقد عرفت الجباية البترولية تقلبات من سنة لأخرى أين عرفت هذه الفترة نفطية سنة 1998، ولهذا فقد بلغ متوسط معدل النمو في نفس الفترة ما نسبته 38.85%، ومع دخول الألفية الجديدة وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ارتفعت الحصيلة المالية للجباية البترولية وهو ما سمح للحكومة لتطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي وكذا إنشاء صندوق ضبط الإيرادات.

هيكل الدراسة :

للإلمام بمختلف جوانب إشكالية الدراسة، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: مدخل إلى الموازنة العامة.

وينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث، حيث جاء في المبحث الأول ماهية الموازنة العامة من خلال تطورها، ومفهومها، وأهدافها، ووظائف الموازنة العامة، أما المبحث الثاني فتطرق إلى أساسيات حول الموازنة العامة بداية بأنواعها، ثم دورة حياة الموازنة العامة، ثم مبادئها، وهيكل الموازنة العامة، أما المبحث الثالث فناقش الدول

الغنية بالموارد الطبيعية والإشكالات المتعلقة بالموازنة العامة من خلال نشأة المرض الهولندي، ومفهومه، إضافة إلى الأسباب والعوامل المساعدة على ظهوره، ثم التطرق إلى آثار المرض الهولندي

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي حول صناديق الثروة السيادية.

وينقسم إلى ثلاث مباحث، حيث يتطرق المبحث الأول إلى ماهية صناديق الثروة السيادية من خلال نشأة وتطور صناديق الثروة السيادية، مفهوم هذه الصناديق، ثم التطرق إلى دوافع وأهداف صناديق الثروة السيادية، بينما يناقش المبحث الثاني تصنيفات ومصادر وإستثمارات صناديق الثروة السيادية، أما المبحث الثالث فتطرق إلى تقييم صناديق الثروة السيادية من خلال إيجابيات وسلبيات صناديق الثروة السيادية، الجدل القائم والمواقف حول هذه الصناديق، ثم التطرق إلى المخاطر التي تتعرض لها هذه الصناديق.

الفصل الثالث: مساهمة الصناديق السيادية في إدارة الموازنة العامة (تجربة النرويج ، أبو ظبي، صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر).

ويتعلق بالجانب التطبيقي، حيث تطرق المبحث الأول إلى الأهمية الإستراتيجية للصناديق السيادية على المستوى العالمي، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة صندوق التقاعد الحكومي النرويجي في ضبط الموازنة العامة، من خلال ماهية هذا الصندوق، وهيكله التنظيمي، ثم العلاقة بين هذا الصندوق والموازنة العامة، وأخيرا آلية تمويل عجز الموازنة العامة من خلال صندوق التقاعد الحكومي النرويجي، بينما يناقش المبحث الثالث جهاز أبو ظبي وعلاقته بإدارة الموازنة بداية ماهية جهاز أبو ظبي ، ثم مفهومه، وأخيرا فعالية هذا الجهاز في إستقرار الموازنة العامة، أما المبحث الرابع فعالج صندوق ضبط الإيرادات الجزائري من خلال التطرق إلى ماهية هذا الصندوق ، ثم أساسيات حوله، ثم تطور العجز الموازي خلال الفترة (2000-2020)، ودور صندوق ضبط الموارد في تمويل وتغطية العجز الموازي خلال الفترة (2000 - 2018).

الفصل الأول: مدخل إلى الموازنة العامة.

المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة.

المبحث الثاني: أساسيات حول الموازنة العامة.

المبحث الثالث: لدول الغنية بالمواد الطبيعية والإشكالات المتعلقة بالموازنة العامة.

تمهيد:

لقد أصبحت الموازنة العامة للدولة في العصر الحديث وسيلة فعالة لاتخاذ القرارات الحكومية، فالموازنة العامة تعد من أهم الوثائق التي توضح السياسات العامة لأي بلد فهي تبين ما الذي تنوي الحكومة أن تفعله، وكيف ستقوم بتمويل ذلك من خلال (الضرائب، الاقتراض، أو المساعدات الأجنبية ... الخ)، كما وتنعكس أولويات البلاد في تفاصيل موازنتها العامة.

للموازنة العامة للدولة أهمية كبرى لأنها تعبر عن برنامج العمل، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، للحكومة خلال الفترة المالية، وبعبارة أخرى، فإن الموازنة العامة للدولة لها دلالة سياسية واقتصادية واجتماعية، وبالتالي يمكن القول أن الموازنة العامة للدولة ليست مجرد بيان يتضمن الإيرادات العامة، والنفقات العامة، وإنما هي كذلك وثيقة الصلة بالاقتصاد القومي، والأداة الرئيسية، التي يمكن عن طريقها تحقيق أهداف الدولة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتشكل الجباية البترولية موردا أساسيا في الدول الغنية بالنفط وكثيرا ما يطغى هذا الإيراد على باقي الإيرادات المتاحة للدولة بما يعرضها إلى اختلالات هيكلية تصيب الاقتصاد ككل يصطلح عليه بالمرض الهولندي. لمعالجة أهم النقاط المتعلقة بالموازنة العامة تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، حيث يشمل كل مبحث جانب معين من الجوانب النظرية كما يلي:

المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة

المبحث الثاني: أساسيات حول الموازنة العامة

المبحث الثالث: : الدول الغنية بالمواد الطبيعية والإشكالات المتعلقة بالموازنة العامة.

المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة.

لقد ازدادت أهمية الموازنة العامة بازدياد الدور الذي أصبحت الدولة تلعبه في الوقت الحاضر في إدارة الحياة الاقتصادية في جميع النظم، فالتطور الذي حدث في طبيعة الدولة انعكس على وظيفتها المالية. **المطلب الأول: تطور الموازنة العامة.**

مرت الموازنة العامة التي نعرفها في وقتنا الحالي بتطورات مختلفة، فكانت الأمم والحضارات القديمة في العصور الوسطى تقوم بجباية الأموال وتتفقها دون أن يتبع أسس وقواعد لذلك كما هو الآن، أي كانت ذات طابع مالي صرف وذلك انعكاساً لدور الدولة الحارسة التي كان دورها محدود بحفظ الأمن والدفاع الخارجي والقضاء، والنشاط الاقتصادي وبذلك فإن موازنة الدولة توضع لأغراض محددة مما أدى إلى محدودية نفقاتها وإيراداتها وتوازنها.

وقد بدأت عملية ضبط أجزاء الموازنة العامة وهي الإيرادات ومن ثم النفقات في بريطانيا، إنجلترا سنة 1733م، إذ بدأ البرلمان البريطاني يراقب السلطة التنفيذية في جباية الضرائب، ويطلب منها أن تحصل على اعتماد مسبق للإيرادات دون أن يتدخل في عملية الإنفاق العام، وبقي الوضع على هذا الشكل لفترة طويلة من الزمن، إلى أن أصبح البرلمان يعتمد على الإيرادات العامة والنفقات العامة مجتمعة وبشكل دوري، ومن هذا ظهر الشكل العلمي والأكاديمي والعملية للموازنة العامة والتي تطبق في وقتنا الحالي

بعد بريطانيا اتبعت فرنسا مبدأ الموازنة العامة السنوية سنة 1820م، وتبعها في ذلك روسيا القيصرية سنة 1836م ومصر سنة 1888م ولم تطبق أمريكا هذا المبدأ إلا سنة 1921م وبعدها استخدم في جميع دول العالم.¹

المطلب الثاني: مفهوم الموازنة العامة .**أولاً: تعريف الموازنة العامة.**

هناك عدة تعاريف للموازنة العامة نذكر منها²:

1. تعريف القانون الفرنسي: عرفها بأنها القانون المالي السنوي الذي يقدر ويجوز لكل سنة ميلادية مجموع واردات الدولة وأعبائها.

2. تعريف القانون البلجيكي: تعبر عن الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية.

3. تعريف القانون الأمريكي: هي صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواراداتها بموجب القوانين المعمول بيهي عند التقديم واقتراحات الجباية المعروضة فيها.

¹ طارق لحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2009، ص ص148-149.

² علي محمد خليل وسليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دون طبعة، دار زهران، عمان، 1990، ص 270.

4. للمؤسسات المالية الإقليمية والدولية دور في وضع مفهوم للموازنة العامة، فقد عرفت في المؤتمر الإقليمي الذي عقد في بيروت بأن الموازنة عملية تركز على التخطيط والتنسيق ورقابة واستعمال الموارد لتحقيق الأغراض المطلوبة بكفاية، فهي أساسا عملية اتخاذ القرار بطريقة يمكن بها للموظفين الرسميين على مختلف المستويات الإدارية أن يقوموا بالتخطيط والتنفيذ لعمليات البرامج بطريقة مخططة للحصول على أفضل النتائج من خلال التوزيع الأكثر فاعلية للموارد المتاحة¹.

5. يعرف القانون الجزائري طبقا للمادة 3 من القانون 21-90: فإن الموازنة العامة للدولة هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها².

6. كما عرفت على أنها بيان تقديري للنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية، فالموازنة أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للحكومة³.

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج أن الموازنة العامة عبارة عن برنامج عمل متفق عليه، يبين فيه تقديرات الدولة من نفقات وإيرادات عامة خلال فترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة حيث تلتزم الدولة به وتكون مسؤولة عن تنفيذه.

ثانيا: الخصائص العامة للموازنة العامة:

توجد للموازنة العامة خمسة خصائص رئيسية تتمثل فيما يلي⁴ :

1. **تصدر بصك تشريعي**: أو وثيقة تصدر من السلطة التشريعية وهذه الوثيقة اختلف الفقهاء حول طبيعتها، فأصر البعض على أنها قانون كسائر القوانين التي تصدر من الهيئة التشريعية، إذ يمكنه إلغاء القوانين الضريبية أو تعديلها، أما البعض الآخر فذهب إلى أنها برنامج عمل لا ترقى إلى قانون.

2. **الموازنة توضع لفترة زمنية محددة**: إن تحديد البعد الزمني للموازنة مبدأي وأساسي فبدونه تفقد الموازنة العامة معناها، كما أن استمراريتها بشكل دوري يحدد مبدأ الرقابة الذي تختص به أجهزة الرقابة بمختلف مستوياتها، كما أن التقدير والتخمين ل يمكن أن يكون إلا في إطار زمني محدد.

3. **تقدير النفقات والإيرادات**: بما أن الموازنة تكون لفترة زمنية قادمة فلا بد من تقدير أرقامها وفق معطيات وبيانات، إلا أنه يصعب التطابق بين الأرقام التقديرية والحقيقية التي تكون عند الحساب الختامي نظرا إلى التغيرات

¹ زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2013، ص 33.

² بوسبعين تسعديت وحوشين كمال، تحليل العلاقة الترابطية بين مفهوم الحوكمة والموازنة العامة للدولة مع الإشارة لحالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة شلف، الجزائر، ص3.

³ محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2007، ص ص157، 158.

⁴ حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2013، ص ص24-26.

التي تطرأ أثناء فترة تنفيذ الموازنة، وعموما فإن تقدير النفقات الجارية أسهل من النفقات الاستثمارية والإدارية، كما أن تقدير الإيرادات أصعب من تقدير النفقات التي تتأثر بصورة رئيسية بفترات الانتعاش والركود.

4. إجازة الإنفاق والجباية: تتضمن فكرة الإجازة إذنا تصدره السلطة التشريعية للسماح للسلطة التنفيذية صرف النفقات وجباية الإيرادات، غير أن سلطة الحكومة في النفقات ظاهرة، فلها الحرية الكاملة في صرفها في حدود الاعتمادات، إذ تحدد نوع النفقة والحد الأقصى لكميتها، بينما في تحصيل الإيرادات فإن الحكومة مجبرة على تطبيق القوانين الجاري العمل بها، حتى لو تجاوزت الحصيلة التقديرية المذكورة في الموازنة، وبهذا تتحول الإجازة إلى إجبار كما ذكر الفقيه ديفارجيه.

5. الرقابة: تجمع كافة التشريعات أن ممثلي الشعب لهم الحق في رقابة تنفيذ وسير الموازنة انطلاقا من الحق التاريخي لهم، غير أن نشاط حركة جدلية تشريعية تسعى لضبط هذه الخاصية في حدودها الدنيا، نظرا إلى تعقيد الموازنة من الناحية الفنية فلم يعد بمقدور هؤلاء الاضطلاع بهذه المهمة وإنما توكل إلى الفنيين والخبراء الذين لهم من الصفات العلمية والممارسة المستمرة ما يؤهلهم للقيام بها، وبهذا انتقلت هذه الصلاحية في كثير من الدول إلى هيئات وأجهزة مستقلة.

ثالثا: أهمية الموازنة العامة.

تظهر أهمية الموازنة العامة في مختلف النواحي خاصة السياسية والاقتصادية التي تتجلى فيما يلي¹:

1. الأهمية الاقتصادية: تعكس الميزانية العامة في دول كثيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات هذه الدول، فهي إدارة تساعد في أداء وتوجيه الاقتصاد القومي حيث لم تعد الميزانية أرقاما وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي بل لها آثار في كل من حجم الإنتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروع وقطاعاته فالميزانية العامة تؤثر وتتأثر بهذه القطاعات الاقتصادية فغالبا ما تستخدم الدولة الميزانية العامة ومحتوياتها (النفقات والإيرادات) لإشباع الحاجات العامة التي يهدف الاقتصاد إلى تحقيقها، فالعلاقة وثيقة بين النشاط المالي للدولة والأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها من تضخم وانكماش وانتعاش بحيث يصبح من المتعذر فصل الميزانية العامة عن الخطة الاقتصادية وخاصة بعد أن أصبحت الموازنة أداة مهمة من أدوات تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية.

2. الأهمية السياسية: يشكل إعداد الميزانية واعتمادها مجالا حساسا من الناحية السياسية، حيث تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة سواء من حيث تعديلها أو حتى رفضها حتى تضطر الحكومة لإتباع منهج سياسي معين تحقيقا لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية².

¹ محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا، المالية العامة، دون طبعة، دار العلوم، الجزائر، 2003، ص 90.

² مرجع سبق ذكره، ص 90.

المطلب الثالث: أهداف الموازنة العامة.

لخصت أهداف الموازنة العامة في ثلاثة أهداف رئيسية هي¹:

أولاً: أهداف تخطيطية.

تهدف الموازنة إلى المعاونة في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات وذلك من خلال:

1. حصر احتياجات وحدات الجهاز الحكومي خلال الفترة القادمة.
 2. حصر الموارد ومصادر التمويل الأخرى.
 3. الربط والتنسيق بين الموازنة كبرنامج سنوي وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 4. التنسيق والتوفيق بين وحدات الجهاز الحكومي.
- وضع البرنامج الزمني للتنفيذ.

ثانياً: الأهداف الرقابية

وتهدف الموازنة إلى المعاونة في تحقيق ورقابة أكثر فعالية على عمليات التنفيذ وذلك من خلال:

1. قياس الأداء الفعلي للبرامج والأنشطة الحكومية.
2. متابعة البرامج والأنشطة الحكومية.
3. تقييم الأداء بمقارنة الإيرادات والمصروفات الفعلية بتقديرات الموازنة وتحليل الفروق واقتراح الإجراءات التصحيحية.
4. المعاونة فيختفي ضوابط وترشيد الإنفاق الحكومي.
5. التحقيق من الالتزام بكافة القوانين والتعليمات والقواعد الحكومية المالي منها والإدارية.

ثالثاً: الأهداف السلوكية

تهدف الموازنة إلى التأثير في سلوك واتجاهات العاملين بالجهاز الحكومي للدولة وذلك من خلال:

1. التشجيع على نشر روح المبادرة والابتكار.
2. تحقيق التوافق بين أهداف الفرد وأهداف الوحدة، بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة.
3. زيادة الثقة المتبادلة بين الرؤساء والمرؤوسين.
4. إفساح المجال للعاملين للمشاركة في إعداد الموازنة، ووضع أهداف ومعايير مقبولة من جانبهم وغير مفروضة عليهم من سلطات أعلى.
5. توفير أساس عادل للثواب والعقاب.

¹ محمد راشد الشمري، تقييم قواعد إعداد الموازنات الحكومية بدولة الكويت - دراسة تطبيقية على بيت الزكاة -، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص ص 17-19.

6. زيادة فعالية الاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة وخاصة الاتصالات من الأسفل إلى الأعلى.
7. تحقيق التغذية العكسية بما يكمن الرؤساء من التعرف على حقيقة ما يجري في أماكن العمل وإدراك حقيقة شعور العاملين وإحساسهم.

المطلب الرابع: وظائف الموازنة العامة.

تتمثل الموازنة العامة باعتبارها وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية تفويض من الأخيرة للحكومة بتحصيل الإيرادات وإنفاق المصروفات لتحقيق أهداف محددة، ونظراً لأن الموازنة تحدد مصادر التمويل العام وأوجه استخدامها فإنها أيضاً تلعب دوراً رئيسياً في النشاط الحكومي، وهكذا يمكن القول أن عملية الموازنة العامة تنطوي على أربعة وظائف هي¹:

أولاً: الوظيفة الاقتصادية.

كما سلف الذكر فإن الموازنة العامة هي الخطة المالية السنوية لبرنامج عمل الحكومة، وتعتبر الموازنة لكونها أحد أهم أدوات السياسة المالية والسياسة الاقتصادية وسيلة يمكن من خلالها أن تتطلع الحكومة إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية الرئيسية من المحاور التالية:

1. توفر الموازنة نظام مالي يمكن من خلاله توجيه الإنفاق الكلي بما يتوافق مع القيود الاقتصادية الكلية.
2. تساعد الموازنة في تخصيص الموارد بما يتوافق مع أولويات السياسة الحكومية.
3. تساهم الموازنة في تحقيق الاستخدام الأمثل والكفء للموارد ومن ثم تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

ثانياً: الوظيفة السياسية

ضمن عملية الموازنة لنواب الشعب وممثليه تدقيق واعتماد عمليات تحصيل الضرائب وإبرام القروض العامة ومتابعة توجيه الحكومة لاعتمادات المالية العامة، وبطبيعة الحال يتحقق ذلك من خلال الفصل الرسمي للسلطات، حيث تقترح الحكومة مشروع الموازنة الذي يتم عرضه للإقرار والاعتماد من قبل السلطة التشريعية، ثم يتم التنفيذ من خلال الحكومة، على أن يخضع التنفيذ لرقابة وتقييم السلطة التشريعية للتثبت من التزام الحكومة بها ثم إقراره.

ثالثاً: الوظيفة القانونية.

إن إصدار الموازنة بموجب قانون من السلطة التشريعية يحدد من سلطات الحكومة، إذ من شأن هذا أن يجعل الحكومة لا تحصل ضرائب إذا لم يتم إقرارها من السلطة التشريعية ولا تتجاوز حدود الاعتمادات المقررة،

¹ عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد المالي العام، دون طبعة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 530-532.

وتكلف السلطة التشريعية من يلزم لمراجعة الميزانية لضمان التزام السلطة التنفيذية باعتمادات السلطة التشريعية، وتتم المسائلة القانونية لمن يتجاوز ما تقرره السلطة التشريعية¹.

رابعاً: الوظيفة الإدارية

توصل عملية الموازنة السياسية الحكومية للمؤسسات العامة من خلال إعلام الأخيرة بحجم الأموال المتعين عليها إنفاقها للأغراض المختلفة، ومن خلال ذلك يتم توجيه تنفيذ السياسات وفي بعض أنظمة إعداد الموازنة قد يتم دعم الوظيفة الإدارية من خلال تضمين أهداف أداء لخدمات معينة في إطار وثيقة الموازنة. وتوجد علاقة اعتماد متبادل بين الوظائف الأربعة السابقة، إذ من غير المحتمل أن تنفذ الحكومة سياسات اقتصادية ناجحة (الوظيفة الاقتصادية) (كما تم إقرارها من السلطة التشريعية (الوظيفة السياسية) إذا لم تصل أهداف الموازنة بشكل فعال للمؤسسات العامة (الوظيفة الإدارية) ولم يتحقق الالتزام بالسياسات المعتمدة (الوظيفة القانونية)².

المبحث الثاني: أساسيات حول الموازنة العامة.

إن دراسة الموازنة العامة، توضح الإجراءات المتبعة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة والتي تتجسد من خلالها الخطط على الواقع الفعلي وبالتالي تزايد دور الموازنة العامة التي تضم الإيرادات العامة ونفقاتها التي ترتبط بالهيكل الاقتصادي للدولة.

المطلب الأول: أنواع الموازنة العامة

تعتبر اليوم وظيفة الموازنة العامة توليفة تضم عدة أغراض وبالتالي ظهرت عدة أنماط للموازنة الأمر الذي يستوجب الإلمام الجيد بها لفهم الأبعاد السياسية لها من ناحية ولتعزيز الأداء السياسي لأعضاء المؤسسة التشريعية من ناحية أخرى وهي³ :

أولاً: موازنة البنود.

هي الموازنة التي يتم فيها تقسيم النفقات على أساس الوحدات الإدارية للدولة، ويتم توزيع النفقات داخل الوحدات في فصول وأبواب وهذا التوزيع يعتمد على تخصيص الاعتمادات على الأغراض المرصودة من أجلها في الموازنة، أي أن النفقات تخصص وفقاً لأغراض صرفها .

¹ مرجع سبق ذكره، ص531.

² مرجع سبق ذكره، ص ص 531-532.

³ خالد عيسى العدوان ومحمد كنوش الشرعة، لأبعاد السياسية للموازنة العامة للدولة، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، العدد 3، 2014، صادرة عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص787-788 .

ثانياً: موازنة الأداء

دفعت الحاجة إلى أن تضطلع الموازنة بدور أكبر من مجرد ضبط الحسابات المالية، فطرحنا طريقة أخرى لتصنيف النفقات هي الطريقة الثلاثية التي تتضمن الوحدات الإدارية والوظائف والبنود، وبعدها ظهرت الحاجة إلى ربط الموازنة بأداء الحكومة وبأوجه الإنفاق، فظهرت الموازنة كأداة لتنسيق إدارة الحكومة، وبذلك انصب الاهتمام على تنمية مقاييس أداء العمل، فسميت موازنة الأداء، موازنة البرامج، الموازنة الوظيفية، موازنة النشاط، وبحق فقد غطت موازنة الأداء أنشطة إدارية أكثر مما غطته موازنة البنود التقليدية، فهي غطت المخرجات وبالوقت نفسه غطت المدخلات

ثالثاً: موازنة التخطيط والبرمجة

تدخل موازنة التخطيط والبرمجة في موضوعات التخصيص بين المنظمات والأقسام والبرامج المختلفة، عن طريق مزيد من الرشد في عملياتها من خلال تحديد الأهداف والغايات التخطيطية، ثم تنمية البرامج لتحقيق هذه الأهداف، ومن ثم وضع موازنات المشروعات في هيئة برامج، ولموازنة التخطيط والبرمجة خمسة عناصر أساسية هي :

1. السعي إلى التحديد والتحليل الدقيقين لغايات البرامج الأساسية في كل مجالات النشاط الحكومية.
2. تحليل ما أمكن من مخرجات البرامج باصطلاح الغايات التي حددت في الخطوة الأولى.
3. قياس النفقات الكلية للبرامج ليس فقط لمدة سنة مالية بل لعدة سنوات على الأقل.
4. تحليل البدائل والسعي وراء ما يكون أكثر فاعلية لتحقيق الغايات التي حددت في الخطوة الأولى أو الأهداف الأقل تكلفة.
5. توطيد هذا الأسلوب والتقنيات التحليلية في الحكومة بطريقة نسقية، بحيث تخضع قرارات الموازنة لتحليل أكثر جدية.

رابعاً: موازنة القاعدة الصفرية

هي اشتقاق لموازنة التخطيط وتتضمن هذه الموازنة عدة خطوات أساسية تتمثل فيما يلي¹ :

1. تحديد وحدة القرار: وتمثل البرامج الرئيسية أو الفرعية التي تتكون منها موازنات النفقات الجارية للوحدة الحكومية والتي تمثل كل منها نشاطاً أو برنامجاً هاماً.

¹ مرجع سبق ذكره، ص 788.

2. تحديد مجموعات القرار أو الحزم القرارية: حيث يتم تقسيم أنشطة وحدة القرار إلى مجموعات قرارية أو حزم قرارية، وتضم المجموعة الأولى الأنشطة ذات الأسبقية الأولى، وتضم المجموعة الثانية الأنشطة ذات الأولوية الثانية في الأهمية.

3. ترتيب حزم القرار ترتيبا تفاضليا: وذلك من خلال وضع وتقييم البدائل اللازمة لتحقيق الأهداف لاختيار البديل المناسب لتحقيق الهدف.

4. إعداد الموازنة: ويعرف ببيترفيرر نظام الموازنة على الأساس الصفري " بأنها النظام الذي يعيد النظر عند تقييم البرامج وتحديد مستويات الأداء في جميع البرامج المشروعات سواء الجديدة أو القائمة وهو نظام يمثل تخطيطا من الأعلى إلى الأسفل".
خامسا: الموازنة التعاقدية.

برز هذا النوع تبعا لتغير دور الدولة الحديثة باعتبارها نظاما لعقد الصفقات بين الحكومة المركزية ومكونات القطاعين (العام والخاص) حيث يمثل نظام الموازنة التعاقدية محاولة لإعادة تشكيل الموازنة العامة باعتبارها نظام لعقد الصفقات بين جهة منفذة والحكومة المركزية، وفي هذا النظام تقوم الحكومة بطرح مشروعاتها وبرامجها المستقبلية أمام الجميع (قطاع خاص وعام) لتحديد الأطراف والتعاقد مع تلك الجهات التي يمكنها أن تنفذ المشروعات والبرامج بأقل تكلفة ممكنة وفي الوقت المناسب، شريطة أن تحقق تلك البرامج والمشرعات الأهداف المخطط لها بدقة¹.

المطلب الثاني: دورة حياة الموازنة العامة

تشمل دورة حياة الموازنة العامة المتتالية والمتداخلة التي تمر بها ميزانية الدولة، والتي تجسد مدى المسؤولية المشتركة للسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، فدورة الموازنة ماهي إلا عمليات متتالية تتالي زمنيا وتكرر كل سنة، ولكل مرحلة متطلباتها وخصائصها، وأهم علماء ومفكري المالية العامة اعتمدوا في دراستهم على أربعة مراحل تمر بها الموازنة العامة وهي²:

أولا: مرحلة إعداد الموازنة العامة

يعتبر إعداد الموازنة العامة من أحد وظائف السلطة التنفيذية، فالحكومة عادة هي مخولة بإجراء الدراسات المتعلقة بتحديد الوسائل الضرورية من أجل إشباع الحاجات الضرورية وتحضير الموازنة على ضوءها، فجرت

¹ مرجع سبق ذكره، ص788.

² لحسن درديوي، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة - دراسة مقارنة الجزائر، تونس-، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص 105-106.

التقاليد في أغلب الدول أن يتم إعداد الموازنة من قبل السلطة التنفيذية لأنها هي المسؤولة عن جباية الإيرادات العامة وهي التي تسهر على توزيع الاعتمادات المالية على مختلف الهيئات العامة من أجل إنفاقها. فنقوم وزارة المالية بإرسال تعميم لكل الوزارات والهيئات العامة من أجل وضع تقديرات للاعتمادات المالية التي تحتاجها، فتقوم هذه الوزارات بنفس الخطوة مع كل الإدارات التابعة لها، فمرحلة إعداد الموازنة العامة للدولة يبدأ عادة على مستوى أصغر الوحدات الحكومية، حيث ترسل كل وحدة تقديراتها إلى الوزارة التابعة لها وتقوم كل وزارة بدراسة هذه التقديرات وبعد الدراسة تقوم بوضع التقديرات النهائية وتقوم بإرسالها لوزارة المالية، ومنها يأتي الدور الحقيقي لوزارة المالية حيث تقوم بدراسة ومراجعة هذه التقديرات وتعديلها لتنماشى مع السياسة الميزانية للدولة والموارد المالية لها، فالخطة الاقتصادية والإنمائية للدولة وحجم إيراداتها من أهم الركائز الأساسية في إعداد الموازنة العامة للدولة. وزارة المالية ممثلة في وزيرها تقوم بدور فعال في إعداد الموازنة على كل المستويات، فيقوم بجمع مشاريع موازنات النفقات لكل الوزارات وينفرد بإعداد التقديرات المتعلقة بالإيرادات لأن وزارة المالية هي المسؤولة عن جباية الضرائب والرسوم ومختلف الإيرادات الأخرى، ومن جانب آخر فوزير المالية يتولى مسؤولية وضع المشروع النهائي للموازنة العامة وقيامه بالموازنة بين النفقات والإيرادات .

ثانياً: مرحلة اعتماد الموازنة

يعتبر اعتماد الموازنة العامة من أهم المراحل الأساسية التي تمر بها دورة الموازنة العامة، فتتفرد السلطة التشريعية بحق اعتماد الموازنة العامة للدولة، واعتماد البرلمان لهذا المشروع شرطاً ضرورياً لا يمكن تجاوزه من أجل تنفيذه وتعتمد هذه القاعدة على مبدأ يركز عليه علماء سياسة الميزانية وهو مبدأ أسبقية الاعتماد على التنفيذ، فعرض الموازنة العامة أمام البرلمان يدل على وضع السياسة العامة للدولة بجميع نواحيها أمام ممثلي الشعب، فالحكومة لا يمكن لها أن تقوم بأي عمل ذو طابع مالي دون إجازة يقوم بإصدارها البرلمان، فعندما يستلم البرلمان لمشروع الموازنة تقوم لجنة مختصة بدراسة هذا القانون وهي تعرف بلجنة المالية، حيث يعهد لها دراسة مشروع الموازنة بدقة وتمنح اللجنة صلاحيات واسعة لكي تطلب ما تريد من بيانات ومعلومات حول قانون المالية من دراسة ومناقشة هذا المشروع، وعندما تنتهي هذه اللجنة من دراسة هذا المشروع تقدم اللجنة تقريرها للبرلمان، وعندما يقوم البرلمان بعقد اجتماع من أجل مناقشة التقرير ودراسة مشروع الموازنة حتى يستنتج اتجاهات العمل الحكومي، وبعد الدراسة يمكن للبرلمان أن يوافق على مشروع الموازنة ويمكن له أن يرفضه، ويمكن له أن يقوم بتعديلات لتقديرات الموازنة العامة، فيعتبر حق السلطة التشريعية في إجراء تعديل على مشروع الموازنة أمر عادي، فما دامت هي السلطة الرقابية فيحق لها إعطاء وإبداء ملاحظاتها على كل أبواب مشروع الموازنة كما يحق لها تعديل الاعتمادات المقدره بالزيادة أو بالنقصان، وفي حالة موافقة البرلمان على مشروع الموازنة بالاقتراع يتم إصدار قانون يسمى

بقانون الموازنة العامة، ويتم إرفاقه بجدولين يشمل أحدهما على تفصيل الإيرادات العامة، ويشمل الجدول الآخر على تفصيل النفقات العامة¹.

ثالثاً: مرحلة تنفيذ الموازنة العامة

عندما يتم اعتماد مشروع قانون المالية من قبل السلطة التشريعية، يتم إقرارها ونشرها قبل أن تصبح صالحة لتنفيذ، وتنفيذ الموازنة العامة معناه تطبيق تلك الإجراءات المتعلقة مباشرة بتحصيل الإيرادات العامة وصرف النفقات العامة والتي أدرجت في الموازنة العامة للدولة، فيمكن للوزارات والهيئات المختلفة القيام بالبرامج والمشاريع وتسيير الخدمات التي اعتمدها السلطة التشريعية مراعية في ذلك ارتفاع الكفاءة الفنية للتنفيذ وانخفاض التكاليف، أما فيما يخص تحصيل الإيرادات العامة فتتولى الوزارات والهيئات العامة والأجهزة الحكومية المختلفة تحصيل الإيرادات العامة، حيث يتم إتباع قواعد أساسية في عملية التحصيل وهي قاعدة العدالة وقاعدة اليقين وقاعدة العمومية والوحدة والوضوح والاقتصاد وغيرها من القواعد التي تكفل التحصيل الإيجابي للإيرادات العامة، فيتطلب تحصيل كل إيراد تنفيذ عمليتين فالأولى تتولى الجانب الإداري وهو التحقق من قيام الحق لمصلحة الدولة ومعرفة قدره، أما الثانية فهي جباية وتحصيل المبالغ المحقة، أما فيما يخص تنفيذ النفقات العامة فلا يعني مجرد فتح الاعتماد في الموازنة العامة تنفيذه فعملية التنفيذ مقيدة بقواعد ترمي وتهدف إلى مراقبة الأموال العمومية، ومن هنا إن تنفيذ الموازنة العامة تحكمه اعتبارات سياسية ومالية وإدارية فالاعتبارات السياسية أساسها احترام امتيازات البرلمان في المجال المالي، أما الاعتبار المالي فيرتكز على منع تبذير الأموال العمومية من قبل المسؤولين، أما الاعتبار الإداري فأساسه هو إدارة جيدة للمرافق العمومية².

رابعاً: مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة

إن عملية الرقابة على الموازنة العامة تسير جميع مراحلها، وذلك أجل التأكد من سلامة تنفيذ الخطة المالية للدولة، فبعد أن تتم دورة الموازنة المتمثلة في التحضير والاعتماد والتنفيذ تبدأ مرحلة أخرى وهي مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة، وذلك للتأكد من حسن إدارة الأموال العمومية ومن مدى تطابق تقديرات الموازنة على ما تحقق منها فعلاً، لأن السلطة التنفيذية يمكن أن تخرج عن الحدود التي حددها لها قانون المالية، من هنا تأتي أهمية الرقابة على تنفيذ موازنة الدولة من أجل أن يتم التنفيذ وفقاً للحدود والتوجيهات والتعليمات الصادرة من السلطة التشريعية، فكل التشريعات المالية تتفق في مختلف الأنظمة على أهمية الرقابة على تنفيذ بنود الموازنة العامة للدولة بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة وفقاً لما تقرر في الموازنة العامة دون تبذير للأموال العمومية وحفاظاً على حسن السير المالي للمرافق العمومية، وتتنوع الرقابة على تنفيذ الموازنة من دولة إلى أخرى³.

¹ مرجع سبق ذكره، 106 - 107.

² مرجع سبق ذكره، ص ص 107 - 108.

³ مرجع سبق ذكره، ص 108.

وسوف نتطرق إلى ثلاثة أنواع من الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة هي:

1. الرقابة الإدارية:

تتم الرقابة الإدارية داخل السلطة التنفيذية ويقوم بها المديرون والرؤساء من موظفي الدولة على مرؤوسيه، أو يقوم بها الموظفين التابعين لوزارة المالية من أجل التأكد من سلامة التصرفات المالية بجانبها الإداري والإنفاقي بالنسبة لجميع الوزارات والهيئات الحكومية من أجل التأكد من سلامة هذه التصرفات ومطابقتها للقوانين والتعليمات المالية والرقابة الإدارية تقوم بها وزارة المالية على بقية الوزارات والمصالح الحكومية عن طريق القسم المالي في كل وزارة أو مصلحة والذي يشمل المراقب المالي ومدير الحسابات والرقابة الإدارية تنقسم إلى نوعين هما¹:

- **الرقابة السابقة على الصرف:** وهي تلك الرقابة الوقائية التي تكون بمثابة واعي وحاجز من الوقوع في الخطأ المالي تقوم بعلاجه قبل حدوثه، ويقوم بهذه الرقابة الرؤساء وموظفوا وزارة المالية على جميع وزارات وهيئات الدولة، فعلى المحاسبين التأكد من تطابق أوامر الصرف مع التعليمات المالية كأساس الرقابة السابقة هو عدم صرف أي مبلغ إلا إذا كان متطابقاً للقواعد المالية وللاعمدات المالية الواردة في الموازنة، فلقد نص قانون الموازنة العامة على وجوب امتناع المراقبين الماليين عن التأثير على كل أمر صرف مبلغ إذا لم يكن هناك اعتماد أصلاً، أو إذا طلب الخصم على اعتماد غير مخصص لهذه النفقة أو إذا طلب تنفيذ صرف نفقة تجاوزت الاعتمادات المخصصة في باب من أبواب الموازنة.

- **الرقابة اللاحقة على الصرف:** وهي تلك الرقابة التي تتم بعد الانتهاء من صرف الأموال أو مع الانتهاء من السنة المالية، فتكون هذه الرقابة إما على الحسابات أو على الخزائن المالية، يقوم بها المسؤولين الإداريون كتحقيق لاحق للصرف، وذلك بعد إتمام عملية الإنفاق وتكون دائماً بعد انتهاء السنة المالية واستخراج الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، فهي لا تنصب على جانب النفقات كما هو الحال في الرقابة السابقة، وإنما تمتد لتشمل الرقابة على الإيرادات العامة من أجل التأكد من أي الجهات الإدارية المختصة قامت بالتحصيل وهل ما تم تحصيله قد تم إيداعه في الخزينة العمومية، وتشمل هذه الرقابة على الحسابات والرقابة على الخزينة.

2. الرقابة البرلمانية:

لا ينطوي دور الهيئات البرلمانية على مجرد التصديق على الموازنة العامة للدولة فقط ولكن يتعدى ذلك إلى الرقابة على تنفيذها من أجل التحقق من مدى التزام السلطة التنفيذية بالاعتمادات المخصصة في الموازنة، فالرقابة على تنفيذ الموازنة في الأساس من اختصاص السلطة التشريعية وتعتبر الرقابة السياسية أكثر شمولية من الرقابة الإدارية والقضائية لما تتمتع به من رقابة مطلقة، فالإدارة لا يكفي أن تراقب نفسها لذلك تعتبر الرقابة التشريعية من أنواع الرقابة الممارسة على الموازنة العامة فتقوم بها لجنة المالية في البرلمان فهي تتمتع بصلاحيات تدقيق البيانات والإحصائيات والحسابات المقدمة من طرف الهيئات الحكومية المختلفة، فنتم عملية الرقابة في مرحلة

¹ مرجع سبق ذكره، ص ص 108-109.

دراسة وتقييم مشروع الموازنة واعتماده وإقراره كما تتم أيضا خلال عمليات تنفيذ الموازنة ويمكن للسلطة التشريعية القيام بهذه الوظيفة عن طريق ثلاث وسائل هي¹ :

- نقل الاعتمادات الواردة في الموازنة من باب لآخر لفتح اعتمادات جديدة ويكون ذلك عن طريق تقديم طلب.

- استجواب أعضاء الوزارات وسؤالهم عن أي غموض مالي من خلال ما يخول لهم القانون.

- اعتماد ومناقشة الحساب الختامي وذلك ما يساعد في التقييم الأمثل للموازنة العامة، وهو ما يساعد في تسهيل عملية تصحيح الأخطاء الواردة.

3. الرقابة المستقلة:

وهي تلك الرقابة التي يعهد بها لهيئة مستقلة من السلطة التنفيذية ، وهذا النوع من الرقابة من أهم أنواع الرقابة فاعلية ، لأن هذه الرقابة يكسب موظفيها وأجهزتها طابعا أكثر استقلالية وأكثر نزاهة وحزم ودقة عند قيامها بعملية الرقابة للهيئات الحكومية فهي تراقب كل تصرفاتهم المالية وكيفية تنفيذهم لبنود الموازنة العامة ، فاستقلال الأطراف التي تقوم بهذه الرقابة هو الذي يحقق نجاح وتأثير الرقابة وذلك لابتعادها عن أي نوع من أنواع الضغوط التي توجه إليها من الأجهزة والأشخاص العاملين في الجهات الرقابية ، إضافة إلى ذلك فهذه الرقابة تتصف وتميل بالحكم في القضايا المالية بمعيار العدل والإنصاف وبالجدية لذلك تظهر لنا مدى أهمية الرقابة المستقلة. وتشمل الرقابة المستقلة الرقابة المالية والمحاسبية والرقابة الفنية ، فالرقابة المالية والمحاسبية تتمثل في مراقبة الإيرادات والنفقات التي تتضمنها حسابات الدولة من أجل التأكد من سلامتها وعدم مخالفتها للقواعد المالية ، أيضا مراجعة حسابات التقاعد والتأمينات الاجتماعية ومراجعة الحسابات السنوية والقروض والتسهيلات الائتمانية ، وهناك الكثير من الحسابات التي تشملها هذه الرقابة. أما فيما يتعلق بالرقابة الفنية فتهدف إلى تقييم تصرفات المشرفين على الهيئات العامة فيما يتعلق بأعمالهم الإدارية والتنظيم ، فقد تكون هذه التصرفات صحيحة من الجانب المالي والمحاسبي ولكن يشوبها خلل من الجانب الفني² .

¹ نفس المرجع السابق، ص 109.

² لحسن درديوري، مرجع سبق ذكره، ص 110.

المطلب الثالث: مبادئ الموازنة العامة.

تتمثل المبادئ الأساسية لإعداد الموازنة العامة في ما يلي¹:

أولاً: مبدأ وحدة الموازنة:

1. تعريفه: يعني مبدأ وحدة الموازنة أن ترد نفقات الدولة وإيراداتها ضمن صك واحد أو وثيقة واحدة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها، فلا تنظم الدولة سوى موازنة واحدة تتضمن مختلف أوجه النفقات والإيرادات مهما اختلفت مصادرها ومهما تعددت المؤسسات والهيئات العامة التي يقتضيها تنظيم الدولة الإداري، وينتج عن هذا المبدأ عن تعرض الموازنة العامة على السلطة التشريعية بصك واحد ينظم مختلف أوجه أنشطة وفعاليات الدولة المالية، ولا فرق بين أن يتم عرض هذا الصك دفعة واحدة أو على مراحل متتالية.

2. خصائص مبدأ وحدة الموازنة :

- بالوضوح والسهولة لمن يريد أن يقف على حقيقة المركز المالي للدولة حيث أن للدولة حساباً واحداً.
- يؤدي إلى سهولة تحديد نسبة الإيرادات والنفقات العامة إلى مجموع الدخل القومي بوجود أرقامها في صك واحد للموازنة العامة.
- يساعد السلطة التشريعية على أن تفرض رقابتها على تخصيص النفقات العامة حسب وجوه الإنفاق الأكثر ضرورة.
- يحول مبدأ الموازنة دون تلاعب الجهاز الحكومي في ماهية الإنفاق والاعتماد.
- يدعم أسلوب التخطيط لأن الموازنة العامة ماهية إلا الوجه المالي للخطة الاقتصادية.
- يساعد على إيجاد نظام محاسبي موحد لحسابات الحكومة وإدارتها المختلفة.
- يكشف عن إساءة استعمال النفقات العامة وعن التبذير في إنفاقها.

ثانياً: مبدأ شمول الموازنة.

- 1. تعريفه:** يقصد بمبدأ شمول الموازنة أو الموازنة الإجمالية أن تشمل موازنة الدولة جميع نفقاتها، وجميع إيراداتها دون إخفاء وسهوء، ودون إجراء أي خصم أو نقص بين أي إيراد من إيرادات الدولة وأية نفق من نفقاتها، ومعنى ذلك أنه لا يجوز :
- تخصيص أي نوع من أنواع الإيرادات العامة لتغطية نفقة بذاتها أو بإدارة من الإدارات العامة.

¹ خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان، 2007، ص 278-285.

- عدم تنزيل نفقات أي إدارة أو مؤسسة من إيراداتها.
ويساعد هذا المبدأ السلطة التشريعية على أعمال الرقابة على الإيرادات والنفقات كافة، بحيث لا يسمح لأي إدارة باستعمال إيراداتها لتغطية نفقاتها بعيدا عن رقابة السلطة التشريعية، ويقابل هذا المبدأ مبدأ معاكس هو مبدأ الصوافي.

- يجب على الموازنة العامة الالتزام بهذا المبدأ، هو يقضي بأن يتم تسجيل كل الإيرادات والنفقات العامة من دون إجراء أي مقاصة بينها.

ثالثا: مبدأ سنوية الموازنة.

1. تعريفه: يقصد بمبدأ سنوية الموازنة أن يتم تقدير الإيرادات والنفقات بصورة دورية ولمدة سنة واحدة ويكون لكل سنة، فإن ذلك يؤدي موازنة مستقلة بنفقاتها وإيراداتها عن موازنة السنة السابقة وعن موازنة السنة اللاحقة.
2. أسباب ومبررات سنوية الموازنة :

- السنة هي المدة الضرورية والكافية لإعداد الموازنة العامة والمصادقة عليها لأن الحكومة لا تستطيع أن تعد أكثر من موازنة واحدة خلال العام، وبالمقابل لا تستطيع السلطة التشريعية التخلي عن مهمتها أكثر من سنة.
- إن تنظيم الموازنة العامة لفترة أقل من سنة عملية محفوفة بالمخاطر والأخطاء وسوء التقدير والتفاوت بين حجم وأزمة تدفقات النفقات والإيرادات.

رابعا: مبدأ توازن الموازنة

شهد مبدأ توازن الموازنة تطورا في الفكر والواقع المالي والاقتصادي ترافق مع تطور ومفهوم الموازنة العامة، ومع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي يوضح أن تتابع الأحداث وتوسع الدولة في نشاطها أستنتج تطور مبدأ توازن الموازنة وتغيير النظرة إليه ولم يعد توازن الموازنة في ظل الفكر الحديث يتمتع بنفس الأهمية والقدسية التي أسبقها عليه الفكر التقليدي، وأصبح مفهوم توازن الموازنة لا ينصرف إلى مجرد توازن حسابي بين كم من النفقات وكم من الإيرادات، بل ينظر إليه بطريقة أعمق من خلال ما تمارسه الموازنة العامة بجانبها الإيرادات العامة والنفقات العامة¹.

¹مرجع سبق ذكره، ص 285.

المطلب الرابع: هيكل الموازنة العامة.

أولاً: النفقات العامة.

1. تعريف النفقات العامة:

هناك العديد من التعريفات المتعلقة بالنفقات العامة نذكر أهمها فيما يلي:

- تعرف بأنها " كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة"¹.

- كما تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود يغلب عليه الطابع النقدي يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام يتعلق بأهداف الدولة العامة، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية².

- وتعرف أيضاً على أنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة الجماعات المحلية)³.

- ويعرف أغلب الخبراء الاقتصاديين النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة⁴.

2. عناصر النفقات العامة.

من خلال التعاريف السابقة للنفقات العامة نستخلص أنها ذات ثلاث عناصر أساسية هي⁵:

أ. النفقات العامة كمقابل للتقويم النقدي (مبلغ نقدي):

هذا يعني أن الشكل النقدي للمنفعة العامة أصبح هو الشكل المقبول، وتحتاج الدولة أو أحد تنظيماتها الإدارية بالمستويات المختلفة للإنفاق النقدي من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة للعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المتخلفة.

واستناداً إلى ذلك، فإن الوسائل غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها، كأن تلجأ إلى الاستيلاء الإجباري على الأموال وبيع الخواص دون التعويض، أو تلزم الأفراد القيام بالأعمال دون أن تدفع لهم

¹ زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة ضمن متطلبات الحصول على ماجستير، اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014، ص 3.

² محمد خير العكام، النفقات العامة، الموسوعة العربية على الرابط: <http://arab-ency.com.sy/low/detail/164141>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/04/2021 على الساعة 08:09.

³ أنيس العربي، النفقات العامة، بحث منشور على الرابط: <http://alamisalarabi.hooxs.com/t76topic>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/04/2021، على الساعة 08:00.

⁴ حسن يدا، تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرصد ومدونة عمران على الرابط: <https://omran.org>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/04/2021 على الساعة 22:39.

⁵ بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم-دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008-، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص ص 15، 16.

الأجر، وما يطلق عليه بالسخرة أو يدفعها مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية مثل إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها لا تدخل في إطار النفقات العامة .

ب. النفقة يقوم بها شخص عام:

لا يعتبر المبلغ النفدي المنفق في تحقيق مصلحة عامة من قبيل النفقات إلا إذا صدر من شخص عام ويقصد بالشخص العام ما ينتمي إلى أشخاص القانون العام وهي الدولة والهيئات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الشخصية المعنوية وقد تشمل الولايات والولايات في الدول الاتحادية والفراتية، وعلى هذا الأساس لا تعتبر نفقة عامة النفقة من قبيل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين ولو هدفت إلى تحقيق مصلحة عامة وإنما تدرج ضمن النفقة الخاصة ويعتمد في الفكر المالي على معيارين للفرقة بين النفقة العامة والخاصة:

- المعيار القانوني:

يعبر هذا المعيار عن النفقات العامة بأنها تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العمومية أي أشخاص القانون العام وهي الدولة، والهيئات العمومية المحلية، والمؤسسات العمومية وبالتالي فإن النفقات الخاصة هي تلك النفقات التي تقوم بها أشخاص القانون الخاص وهي الأفراد والشركات والجمعيات وغيرها من المؤسسات الخاصة، فطبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ويعتمد في ذلك على السلطات الأمرة أي على القوانين أو القرارات الإدارية، بينما يهدف الثاني يهدف إلى تحقيق مصلحة خاصة تعتمد على عقود القانون الخاص التي تقوم على مبدأ المساواة بين المتعاقدين.

- المعيار الوظيفي: يعتمد هذا المعيار على الطبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة العمومية لا على

الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، فالدولة الآن تمارس نشاطات مماثلة لتلك التي يقوم بها الأفراد، فاعتمد هذا المعيار على اعتبارات اقتصادية واجتماعية للدولة، فتعتبر النفقة العمومية حسب هذا المعيار التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية.¹

ت. تحقيق الإنفاق للمنفعة القصوى للمجتمع: تستهدف النفقة العامة أساسا إشباعا لحاجات العامة وتحقيق

النفع العام ولا يعتبر خروج عن هذه القاعدة ما تقوم به الدولة في بعض الأحيان من توجيه لبعض النفقات العامة التحويلية إلى بعض القطاعات الاقتصادية لدعمها أو لرفع مستوى المعيشة لبعض الطبقات في المجتمع من أصحاب الدخل المحدودة إذ أن هذه النفقة في النهاية سوف تحقق منفعة عامة منها الاقتصادية والاجتماعية.²

1. قواعد النفقات العامة(الضوابط):

¹ طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر من (1970-2012)-، أطروحة دكتوراه، تسيير، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2014، ص ص 25،26.

² ساخري محمد، النفقات العامة، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية على الرابط: [https:// www.politics-dz.com/](https://www.politics-dz.com/) تم الاطلاع عليه

بتاريخ 2021/04/21 على الساعة 09:00.

إن التعريف بالنفقات العامة لا يقف عند حد بيان عناصرها بل يتعدى ذلك إلى ضرورة بيان القواعد التي تخضع لها النفقات، أي بيان الضوابط التي تحكم الإنفاق العام، أو ما يطلق عليه دستور النفقات العامة وهذه القواعد هي¹:

أ. قاعدة المنفعة القصوى: تعني قاعدة المنفعة القصوى، أن تهدف النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع وخاصة أن أحد أركان النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة.

ب. قاعدة الاقتصاد والتدبير: تعني هذه القاعدة أن تتجنب الدولة والسلطات العامة الإسراف والتبذير في الإنفاق فيما لا مبرر ونفع له، وكذلك الابتعاد عن الشح والإسراف فيما إذا كانت هناك الضرورة والمنفعة والدواعي الجدية المبررة للإنفاق، أي الاقتصاد في الإنفاق وحسن التدبير.

ج. قاعدة الترخيص: تخضع النفقة لإذن مسبق من الجهة المختصة، وهذا الإذن قد يختص بتقريره البرلمان على النطاق المركزي، أو الهيئات المحلية ضمن حدود وإختصاصها الزماني والمكاني.

وتعد هذه القاعدة مظهرا من مظاهر الاختلاف بين النفقات العامة والنفقات الخاصة، وذلك لأن الأولى هي الوحيدة التي تخضع للإذن المسبق من الجهات المعنية، ويتم الحصول على هذا الترخيص وفقا لإجراءات معينة، أما النفقات الخاصة فيكفي أن تصدر ممن يملك حق الإنفاق فيها (الفرد أو الشركة الخاصة) دون الحاجة إلى إذن مسبق .

د. قاعدة ضمان استمرار المنفعة والاقتصاد: لكي يكون ضابطي المنفعة العامة والاقتصاد في النفقة مجديين لابد من القيام بعملية الرقابة على النفقات العامة رقابة قبلية وبعديّة، فقبل اعتماد الميزانية يقوم البرلمان بمراقبة البرنامج والخطط الحكومية في المجالات المختلفة من خلال مناقشة بنوده، وهذا يخول لهم الإفصاح عن أي سقم أو اعوجاج في ذلك البرنامج الذي من شأنه أن يبديد الأموال العامة، وبعد ذلك الاعتماد تقوم الهيئات التي تخول لها القانون بالمراقبة البعديّة، أي بعد صرف الاعتمادات المالية الموزعة حسب كل قطاع.²

2. تقسيمات النفقات العامة:

في ظل تطور دور الدولة من الدولة الحارسة وسياستها المحايد في الدولة المتدخلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ما تطلب ذلك إلى تعدد أوجه نشاطها وإلى ازدياد حجم نفقاتها وتنوعه، وعلى إثر هذا إستوجب إعادة النظر في أهمية تقسيم النفقات العامة.

وعليه من خلال ما سبق نتطرق إلى تقسيمات النفقات العامة :

¹ بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير ، التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2009، ص ص 16- 17.

² بيداري محمود ، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الإقتصاد الجزائري (1990 - 2010)، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير ، إقتصاد دولي ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة وهران ، الجزائر ، 2014، ص 15.

أ. **التقسيمات العلمية للنفقات العامة:** يقصد بالتقسيمات العلمية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تسند إلى معايير علمية، تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح وإلى أنها تمثل أهمية كبيرة في تحديد طبيعة الإنفاق العام وأثاره وأعراضه وتنقسم النفقات العامة وفقا لهذه المعايير كما يلي¹ :

- **تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها:** تقسم إلى قسمين هما :

* **النفقات العامة العادية:** وهي تلك النفقات التي تتصف بصفة الدورية أي هي تلك النفقات التي تتكرر وبانتظام في ميزانية الدولة كل عام لأنها تستخدم لإشباع حاجة دائمة في الدولة مثل مرتبات الموظفين، معاشات التقاعد، النفقات اللازمة لسير المرفق العام.

* **النفقات العامة غير العادية :** يقصد بالنفقات العامة غير العادية هي تلك النفقات التي لا تتكرر بشكل دوري كل سنة في ميزانية الدولة ويكمن سبب انتظامها لعدم توقعها سلفا، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة، ومثالها نفقات الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل.

- **تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها:** تنقسم النفقات العامة حسب طبيعتها إلى قسمين:

* **النفقات العامة الحقيقية:** وهي تتمثل في المشتريات الحكومية من سلع أو خدمات إنتاجية (الأرض، العمل، رأس المال) ضرورية لقيام الحكومة بوظائفها التقليدية بالإضافة إلى القيام بالدور الحديث في النشاط الاقتصادي كما أنها تعد دخولا لأصحابها في مقابل ما قدموه للدولة، وعليه فإن النفقات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بصورة مباشرة.

* **النفقات العامة التحويلية:** هي عبارة عن تدفقات نقدية تقدم دون مقابل إلى مختلف القطاعات من أجل إعادة توزيع الدخل القومي من قطاع إلى آخر، بحيث لا تعتبر عنصرا من عناصر الدخل الوطني.

- **تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها:** تنقسم إلى عدة أقسام تتمثل فيما يلي :

* **نفقات عامة إدارية:** والتي تشمل كافة النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة على جميع المستويات لضمان سيرها واستمرارها بدون استهداف المساهمة المباشرة، زيادة الدخل القومي مثل الرواتب وأجور الموظفين والعمال ، السلع والخدمات اللازمة للإستهلاك العام.

* **نفقات عامة اقتصادية:** والتي تتضمن كافة النفقات التي تنفقها الدولة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية مثل الإنفاق على المشاريع الاقتصادية المختلفة لتشجيع الاستثمارات على المستوى الداخلي والخارجي، تقديم إعانات تساهم في زيادة الإنتاج ، وتتمثل هذه النفقات في الآتي² :

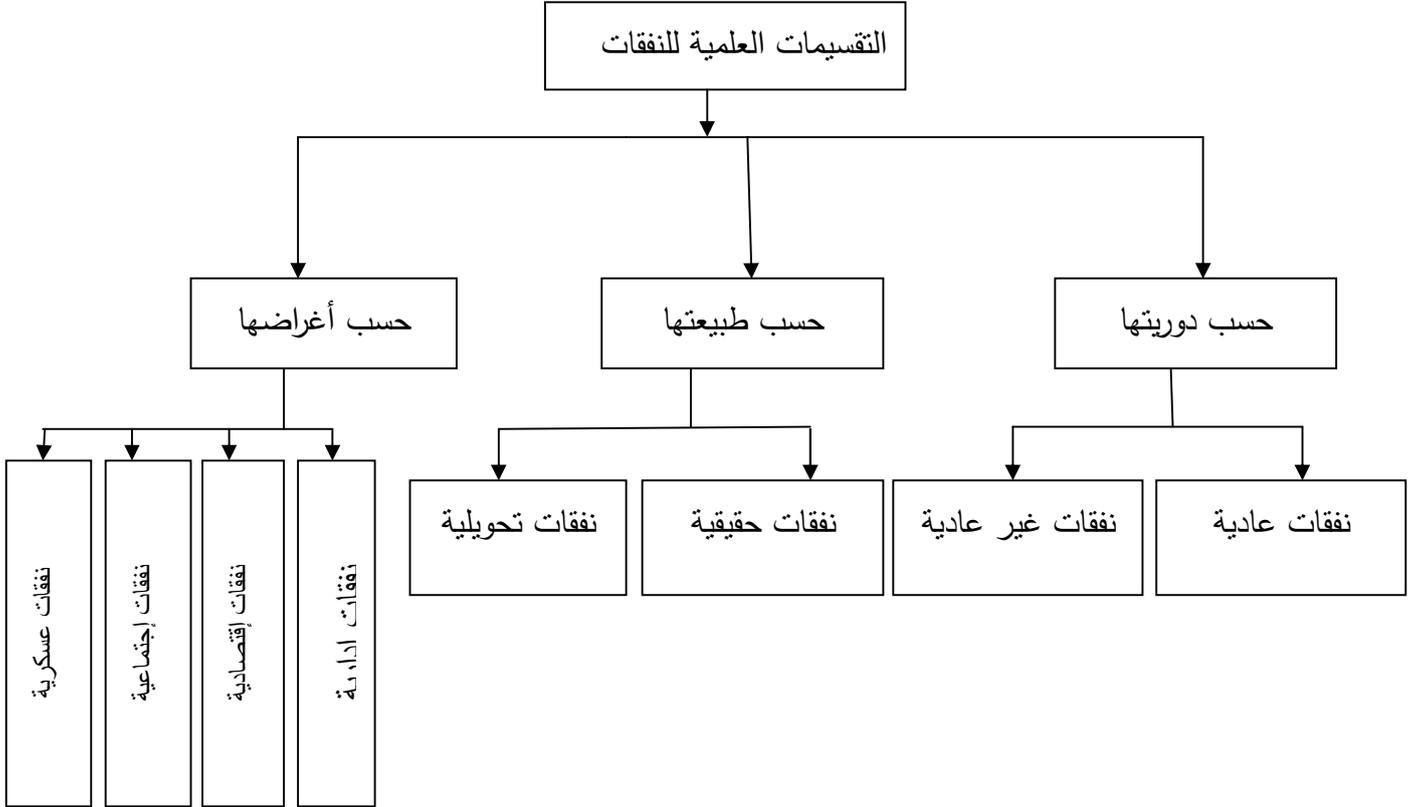
¹ فتوح خالد ، تطور الإنفاق العمومي وأثره على التنمية المستدامة ، أطروحة دكتوراه، مالة عامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، الجزائر، 2015، ص ص 14 - 17.

² مرجع سبق ذكره ، ص ص 17-18.

***نفقات اجتماعية:** تتضمن جل النفقات التي تنفقها الدولة من أجل تحقيق أهداف اجتماعية، فتمثل هذه النفقات في نفقات التعليم، الصحة...إلخ.

* **النفقات العسكرية:** تشمل جميع النفقات الخاصة بتحقيق الأمن الداخلي والخارجي والشكل التالي يوضح هته التقسيمات:

الشكل رقم (01): التقسيمات العلمية للنفقات العامة.



المصدر: محمد شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة، الأردن ، 2008، ص 281.

ب. التقسيمات العملية للنفقات العامة :

يقصد بالتقسيمات العملية أو الوضعية تلك التي تظهر في موازنات الدولة المختلفة وهي تقسيمات لا تقيد بالاعتبارات العلمية إنما تتأثر باعتبارات وظيفية إدارية أي تحكمها اعتبارات إدارية و اقتصادية وتاريخية وعليه فإن كل دولة لها تقسيم خاص يتلاءم ويتناسب مع ظرفها، ومن هذه التقسيمات مالي¹ :

¹ مرجع سبق ذكره ، ص ص 18 - 20.

- **التقسيم الإداري:** تعتبر الجهة الحكومية في هذا التقسيم معيار تصنيف وتبويب النفقات العامة وهو انعكاس للهيكل الإداري للدولة ويستهدف هذا التقسيم تبويب النفقات العامة إلى أجزاء مستقلة كل جزء خاص بوزارة معينة مثلا وزارة التعليم العالي لها باب في الميزانية، وزارة الأمن، وزارة المجاهدين.
 - **التقسيم الوظيفي:** على هذا الأساس تقسم النفقات العامة وفقا للوظائف المسندة والتي تؤديها الدولة، وعليه يعد هذا التصنيف أحد أحدث التقسيمات للنفقات العامة، كما أنه لا توجد قاعدة واحدة يلتزم بها هذا التقسيم، تختلف الوظائف من قطاع إلى آخر حسب البرامج المسطرة لأجل التحقيق، ومن بين الوظائف منها الوظائف الإدارية، الاجتماعية، والاقتصادية.
 - **التقسيم النوعي:** يعتمد تقسيم النفقات لهذا النوع على طبيعة النفقة العامة الاقتصادية وآثارها في البنية التحتية للاقتصاد القومي فتقسم إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية حيث يختلف كل منها من حيث العائد المتوقع، حجم المال المستخدم، والتكرار والانتظام.
- ثانيا: الإيرادات العامة.

1. تعريف الإيرادات العامة:

تعتبر الإيرادات العامة " الوسيلة المالية التي تستطيع الدولة من خلالها تأمين المال اللازم لتغطية نفقاتها العامة والقيام بالخدمات والوظائف الملقة على عاتقها وهي أداة للتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف الدولة العامة.¹

1. عناصر الإيرادات العامة:

يمكن إبراز عناصر الإيرادات العامة فيما يلي²:

- **الصفة النقدية:** وهو ما يتطابق مع صورة نفقات الدولة بصورتها النقدية وما يتلاءم مع الظروف والأنظمة الاقتصادية والنظام المالي الحديث.
- **الصفة العمومية:** تحصله الدولة ويعود بالنفع العام لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية.
- **الصفة الإجبارية والنهائية:** هي دخول تفرضها الدولة جبرا أو هيئاتها العامة إذ تستغل الدولة بوضع القواعد القانونية بصفة إلزامية لتتحصل على هذه الدخول وبصورة نهائية .

3. تقسيمات الإيرادات العامة: توجد أنواع متعددة من الإيرادات العامة لدى نجد عند دراستنا لتقسيمات

الإيرادات أن هناك عدة أنواع من التقسيمات من أهمها ما يلي³ :

أ. **التقسيمات العلمية للإيرادات العامة:** توجد ثلاثة تقسيمات رئيسية تتمثل فيما يلي :

¹ هارون خالد عبد الرحيم أبو وهان، دور الإيرادات غير السيادية في تمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وطرق تفصيلها، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، فلسطين، 2014، ص 38.

² نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دون طبعة، دار المناهج، الأردن، 2005، ص 82.

³ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، 2009، ص ص 315-318.

- **تقسيم الإيرادات العامة حسب دوريتها:** فتقسم الإيرادات العامة حسب دوريتها إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية ، ويقصد بالأولى تلك التي تتكرر وتدرج تقديراتها في نظام الموازنة العامة سنويا وتستخدم في تمويل النفقات العامة وتشمل الإيرادات العادية كل من إيرادات الدولة (من مشاريعها الزراعية والتجارية والصناعية) بالإضافة إلى الضرائب بأنواعها كضريبة الدخل كما تشتمل الرسوم بأنواعها كرسوم الموانئ والمطارات ، أما الثانية فهي التي لا تتكرر سنويا ، ولا تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة وتخصص عادة لتغطية النفقات غير العادية (والمشاريع الاقتصادية الكبيرة ، الحروب ، والزلازل) وتشمل الإيرادات غير العادية كل من إيرادات القروض العامة والإصدار النقدي الجديد.

- **تقسيم الإيرادات العامة حسب مصدرها:** تنقسم إلى إيرادات أصيلة وأخرى مشتقة، فالإيرادات الأصلية هي ما تحصل عليه الدولة من دخل أملاكها (أو دخل الدومينو) وتشمل إيرادات أملاك الدولة الزراعية والتجارية والصناعية والمالية (أرباح الأسهم والسندات في الشركات)، أما الإيرادات المشتقة فهي ما تحصل عليه الدولة عن طريق اقتطاع قسم من أموال الأفراد ويشمل هذا النوع باقي الإيرادات غير دخل الدولة من أملاكها كالدخل من الضرائب والرسوم وغيرها.

- **تقسيم الإيرادات العامة حسب سلطة الدولة في الحصول عليها:** تقسم الإيرادات العامة حسب سلطة الدولة في الحصول عليها إلى إيرادات سيادية وإيرادات إقتصادية ، فالإيرادات السيادية تشمل ما تحصل عليه الدولة جبرا وبالإكراه وأهم تلك الإيرادات الضرائب بمختلف أنواعها والرسوم وغيرها ، أما الإيرادات الإقتصادية (غير السيادية) فهي التي تحصل عليها الدولة بدون إكراه أو إجبار إذ تحصل عليها بصفتها شخصا معنويا يمتلك الثروة ويقوم بالخدمات وتشمل الإيرادات الإقتصادية إيجار أو ثمن بيع العقارات الحكومية وأرباح المشروعات التي تقوم بها الحكومة كالمصانع الحكومية والخطوط الجوية وغيرها.¹

ب. **التقسيمات الوظيفية:** تقسم إلى عدة تصنيفات نذكر منها²:

- **التقسيم الوظيفي:** يتم التصنيف الوظيفي أساسا بجانب النفقات العامة أما الإيرادات العامة فلا يمكن تقسيمها تقسيما وظيفيا يتماشى مع التقسيم الوظيفي لجانب النفقات العامة ، وعلى ذلك يكتفي بتقسيم جانب الإيرادات العامة تقسيما يتماشى مع الغرض الأساسي التقسيم الوظيفي ، ويتمثل ذلك في نشر بيانات الموازنة العامة بطريقة واضحة ومختصرة تسهل على المتخصصين تفهم مضمونها والاطلاع على مدى النشاط المالي للدولة بحيث يمكن تقسيم جانب الإيرادات العامة في الموازنة العامة على الوجه التالي : الضرائب العقارية ، الضرائب الجمركية ، الضرائب حسب كسب العمل ، الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية ، الضرائب على الشركات.

¹ مرجع سبق ذكره ، ص ص 317-318.

² لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة، الطبعة الأولى، دار الفجر، مصر، 2004، ص ص 61-63.

- **التقسيم الإداري:** تبويب الإيرادات العامة وفق التقسيم الإداري على أساس الجهة الحكومية المسؤولة على تحصيل الإيراد العام، ومن الواضح أن التقسيم على هذا النحو لا يعكس كفاءة وأهمية جهة حكومية معينة على الأخرى لأنها تحصل على إيرادات أكبر وإنما يحدد اختصاصات ومسؤوليات كل جهة في القيام بمهمة التحصيل الملقاة على عاتقها وفقا للهيكل التنظيمي والقوانين واللوائح المالية للدولة.

- **التقسيم النوعي:** يعتقد بعض علماء المالية العامة بإمكانية وأهمية تقسيم الإيرادات العامة في الموازنة العامة تقسيما نوعيا، وذلك لتسهيل إجراء تقديرات الإيرادات العامة للسنة المالية القادمة على مستوى كل وحدة من الوحدات التنظيمية، ومن ناحية أخرى فهذا التقسيم يمكن من تحديد الاختصاصات وما يتبعها من مسؤوليات لكل وحدة حكومية، وبالتالي كشف أي إهمال في تحصيل هذه الإيرادات العامة.

المبحث الثالث: الدول الغنية بالموارد الطبيعية والإشكالات المتعلقة بالموازنة العامة.

تشير معظم الدراسات والبحوث التي أجريت على الدول النفطية أن الدول الريعية تعاني من ضعف في النمو الاقتصادي بالرغم مما تتوفر عليه هذه الدول من إمكانيات، حيث بينت تجارب التنمية في أكبر البلدان المصدرة للنفط أن نعمة الموارد الطبيعية في هذه البلدان تحولت إلى نقمة وهو ما أطلق عليه اسم المرض الهولندي حيث ارتبط هذا المفهوم بوفرة الموارد الطبيعية.

المطلب الأول: نشأة المرض الهولندي.

تعود نشأة هذه الظاهرة إلى وضعية اقتصادية عانت منها هولندا فترة الستينات من القرن العشرين، حيث شهدت هولندا زيادة كبيرة في ثروتها بعد اكتشاف احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال وعلى غير ما كان متوقعا كان لهذا التطور انعكاسات خطيرة على أقسام مهمة من اقتصاد البلد، حيث أصبحت العملة الهولندية أكثر قوة مما أدى إلى تراجع تنافسية الصادرات الصناعية لهولندا وأصبحت هذه الظاهرة تعرف باسم المرض الهولندي¹.

يمكن القول أن أعراض المرض الهولندي قد أصابت إسبانيا في القرن السادس عشر عندما حصلت على ثروات نتيجة اكتشاف واستغلال مناجم الذهب والماس من مستعمراتها في أمريكا اللاتينية وشهدت أستراليا الحالة ذاتها في منتصف القرن التاسع عشر عند حصولها على المعدن النفطي.²

يفسر المحللون هذه الظاهرة حيث يقولون إن الارتفاع الكبير في صادرات الغاز الهولندي وتحويل قيمتها إلى العملة الهولندية، التي كانت أنداك (القيلدن)، أديا إلى زيادة كبيرة في الطلب على هذه العملة، فارتفعت قيمتها،

¹ بللعا أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2018، ص 34.

² عباس الدعوي، الاقتصاد العراقي وتداعيات المرض الهولندي، مقال منشور على الرابط: <http://business.uokerbala.edu.iq/wp/abbasarticle/> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/04/18 على الساعة 10:30.

هذا الارتفاع في قيمة العملة الهولندية، إضافة إلى ارتفاع الأسعار والأجور في هولندا بسبب الزيادة الكبيرة في الطلب الداخلي نتيجة صرف الأموال المتحصل عليها من تصدير الغاز أفضى كله إلى فقدان هولندا القدرة على المنافسة في صناعاتها الأخرى، من غير صناعة استخراج الغاز وتصديره، كما أفضى إلى تراجع الاستثمار في الصناعات الأخرى، وارتفاع البطالة في صفوف المواطنين، وتردي وضع هولندا الاقتصادي الداخلي.¹

المطلب الثاني: مفهوم المرض الهولندي.

أولاً: تعرف المرض الهولندي:

تعددت التعاريف والمفاهيم التي تناولت موضوع المرض الهولندي باعتباره يشكل ظاهرة غريبة ومن بين أهم هذه التعاريف ما يلي :

1. يعرف المرض الهولندي بأنه " تلك الآثار السلبية التي تحدث في اقتصاد معين ، يتميز باعتماده الكلي على القطاع الاستخراجي أو الموارد الطبيعية من خلال التوسع فيه وإحلال القطاعات الأخرى في الاقتصاد".²

2. قدم صندوق النقد الدولي أفضل تعريف لظاهرة لعنة الموارد ، ومفادها أنها ظاهرة معقدة يمكن فيه وفرة الإيرادات من الموارد الطبيعية أن تترجم إلى هدر وكساد وفساد ونزاع ، وذلك من خلال العديد من الآليات الاقتصادية والمؤسسية ، وأليات انتقال تداعيات الاقتصاد السياسي ، وتتضمن قضايا رئيسية تتمثل فيما يلي : المرض الهولندي هو مجموعة من الآثار الاقتصادية الكلية السلبية ، التي تنشأ من حدوث زيادة كبيرة في الإنفاق الممول بإيرادات النفط والغاز ، فإذا كان هذا الإنفاق موجهاً أساساً إلى سلع منتجة محلياً ، يمكن أن ترتفع السلع المحلية وترتفع قيمة سعر الصرف، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحول رأس المال والعمالة إلى إنتاج سلع غير تجارية، وإلى تآكل القدرة التنافسية للاقتصاد غير النفطي.³

3. العلة الهولندية أو المرض الهولندي Dutch Disease، هو تعبير يشير على نطاق واسع إلى العواقب الضارة لحدوث زيادات كبيرة في داخل بلد ما نتيجة لاعتماده على تصدير منتج واحد . وتعتبر مجلة The Economist البريطانية أول من استخدم مصطلح المرض الهولندي، حيث أطلق على مشكل ازدهار المواد الأولية من قبل الاقتصاديين الكينزيين، وذلك عند مناقشة مشكل التراجع الصناعي الناجم عن بترول بحر الشمال.⁴

¹ زياد عبد الرحمان السديري، المرض الهولندي، العدد 13977، مقال منشور على الرابط: <https://aawsat.com/> تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/04/19، على الساعة 14:30.

² محمد هاني، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي - حالة الجزائر من (2000 إلى -2015)-، أطروحة دكتوراه، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، 2018، ص4.

³ بلقة إبراهيم وقسول أمين، صندوق التقاعد الحكومي النرويجي كنموذج لاستثمار العوائد النفطية وتجنب ظاهرة المرض الهولندي، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 01، العدد 02، 2017، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر ، ص123.

⁴ أمال بن ناصر ونوال لعشوري، إنتاجية قطاع السلع القابلة للتجارة في ظل المرض الهولندي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح -دراسة حالة الجزائر (2000-2016)-، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول نحو إطار متكامل للإصلاحات الهيكلية لتدعيم مسار تطور الاقتصاد الجزائري، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، يوم 25 نوفمبر، الجزائر، 2018، ص 3.

ثانياً: خصائص المرض الهولندي:

من الخصائص البارزة لهذا المرض هو الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية، وارتفاع أسعار السلع، وضعف الميزة التنافسية للصناعات الوطنية، وهذا المناخ الاقتصادي يشجع على استيراد السلع الأساسية نظراً لتدني قيمتها أمام مثيلاتها المنتجة محلياً، ومن ذلك تنشأ أمراض اقتصادية متعددة تحت مظلة المرض الهولندي من تعطيل لقوى الإنتاج، وعدم الاستغلال الكفاء للموارد المتاحة بشكل اقتصادي وسيطرة الاقتصاد الريعي من حيث الاعتماد على مورد وحيد مثل النفط¹.

المطلب الثالث: الأسباب والعوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي.

أولاً: الأسباب العامة لظهور المرض الهولندي:

تتمثل الأسباب العامة لظهور المرض الهولندي فيما يلي²:

1. اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي هام.
2. ظهور قطاع مزدهر بشكل مميز نتيجة تقدم تكنولوجي مفاجئ.
3. زيادة غير متوقعة في الأسعار العالمية لمنتج التصدي الرئيسي.
3. تدفق رؤوس الأموال من الخارج كالمساعدات والإعانات والقروض بشكل كبير.

ثانياً: العوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي:

توجد عدة عوامل ساعدت على ظهور المرض الهولندي نذكرها فيما يلي³:

1. فشل السياسات الاقتصادية: في أغلب البلدان التي أصيبت إقتصادياتها بأعراض المرض الهولندي وخصوصاً الدول النامية، لم تكن هناك أهداف واستراتيجيات واضحة للتنمية، وفي ظل هذا الواقع الذي يشهد تخبط السياسات الاقتصادية، لم توجه الموارد النفطية والطبيعية بالقنوات المهمة التي من شأنها إحداث تغيير جذري في البنيان الاقتصادي التقليدي الذي تعيشه تلك البلدان، إذ من المفترض أن تستخدم إيرادات الموارد الطبيعية كدفعة قوية من خلال القدرة على توفير مقدار من الموارد متناسب مع الحاجات الاستثمارية يمكن معه الاقتصاد القومي من البدء والتحرك نحو مرحلة المواجهة الذاتي وإجراء تغييرات بنيوية في الاقتصاد القومي، إلا أنه في ظل غياب استراتيجية تنموية ملائمة وسوء تخصيص عوائد الثروة الطبيعية، فإن الفشل سيكون من نصيب التنمية، ويبقى الاقتصاد غير قادر للنهوض بأعبائه متكلاً على العوائد الربعية وبالتالي فقدان فرصة الانطلاق نحو الأمام إن توفر احتياجات التنمية التمويلية تعد الأساس في التطور الاقتصادي، لذا يجب ربط تقدير احتياجات رأس المال داخل المجتمع بأهداف التنمية بحيث تكون كافية لإنتاج القدر المستهدف من السلع والخدمات مع تحديد الاحتياجات

¹ بللعا أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 34.

² مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الإقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،

المجلد 05، العدد 15، 2010، صادرة عن كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ص 7.

³ نفس المرجع السابق، ص ص 7-9.

القطاعية في الاستثمار المطلوب، إلا أن المشكلة التي تواجهها الدول النامية هي غياب السياسة الواضحة التي يجب إتباعها لتوجيه واستثمار عوائد الموارد الطبيعية وليس في شحها الموارد الممولة لعملية التنمية.

2. الارتباط غير المشروع بين السلطة والثروة: إن الثروات الريعية الطائلة عادة ما يرافقها سوء التعامل معها لتسخيرها لعملية التنمية الاقتصادية، ولذلك فإنها لا تؤدي إلى تخلف خطى النمو الاقتصادي فحسب، بل إنها تؤدي إلى خلق اتجاهات ومناخات سياسية تنمو في غمارها النزاعات السلطوية وأساليب الحكم الاستبدادي، حيث أن الدكتاتورية والانفراد بالقرار وغياب المحاسبة الجماهيرية تمثل قمة الفساد، ولذلك في ظل الأنظمة الشمولية نلاحظ أن الموارد المتأتية من الثروات في قبضة السلطة الحاكمة، وعادة ما تستغل في الإنفاق الترفي وبناء القصور والهيئات للآخرين مع حرمان الشعب أو قد تستغل في التسليح والإنفاق العسكري وفي الحروب لتحقيق نزعات عدوانية كذلك تستغل تلك الثروات من قبل السلطات المستبدة في فتح حسابات للرؤساء والوزراء والجنرالات في المصارف الأجنبية مع تقلص حظوظ مواطنيهم من مقدرات بلادهم، وهذا يولد مشاعر بين المهمشين اقتصاديا والمنبوذيين اجتماعيا، ومن ثم لا تجد اختكارات الثروة في تلك الأقطار طريقا إلا المزيد من إجراءات القمع الدكتاتوري لإبقاء الوضع على حاله، وهذا الوضع في هذا البلد أو ذلك من البلدان النامية يضعفها على متن عجلة من النار (كما يقول شكسبير) يدور في قطرها الملتهب مواطنوه وإمكاناته وآفاق مستقبله على السواء.

3. ضعف المبادرة والاتكال على الدوار: إن أغلب البلدان النامية في المرحلة الاستثمارية عاشت ظروف قاسية من التهميش والتبعية، وظهر حالة من الركود والقناعة بالأوضاع المتردية وحالة الاسترخاء والركون إلى الترف والراحة وأضعفت حالة المبادرة لدى أفراد المجتمع وبعد منتصف القرن العشرين وظهر حركات التحرر في أغلب الدول النامية كانت الأنظمة المستلمة للسلطة في تلك البلدان شمولية تتحكم بالثروة والسلطة معا، حيث أن الحالة الاتكالية على الدولة في توفير الاحتياجات الشخصية هي عامل إحباط لمساهمة الأفراد في النشاط الاقتصادي وبالتالي تمثل أحد أعراض المرض الهولندي .

المطلب الرابع: آثار المرض الهولندي.

من أهم آثار العلة الهولندية ما يلي¹:

أولاً: أثر الإنفاق.

أثر الإنفاق يبدأ مع تدفق العملات الأجنبية من الصادرات النفطية، حيث يرتفع الدخل فيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري، ويزداد الطلب على السلع القابلة للتبادل التجاري بفعل زيادة الواردات بتمويل من الإيرادات النفطية، ونتيجة لذلك يرتفع سعر الصرف الحقيقي عندما يرتفع سعر السلع القابلة للتبادل التجاري، مما يشكل نتيجة بديهية في ظل نظام سعر الصرف المربوط، والأثرية النهائي زيادة في الواردات وارتفاع في قيمة العملة فيضعف القدرة التنافسية السلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري.

ثانياً: أثر انتقال الموارد.

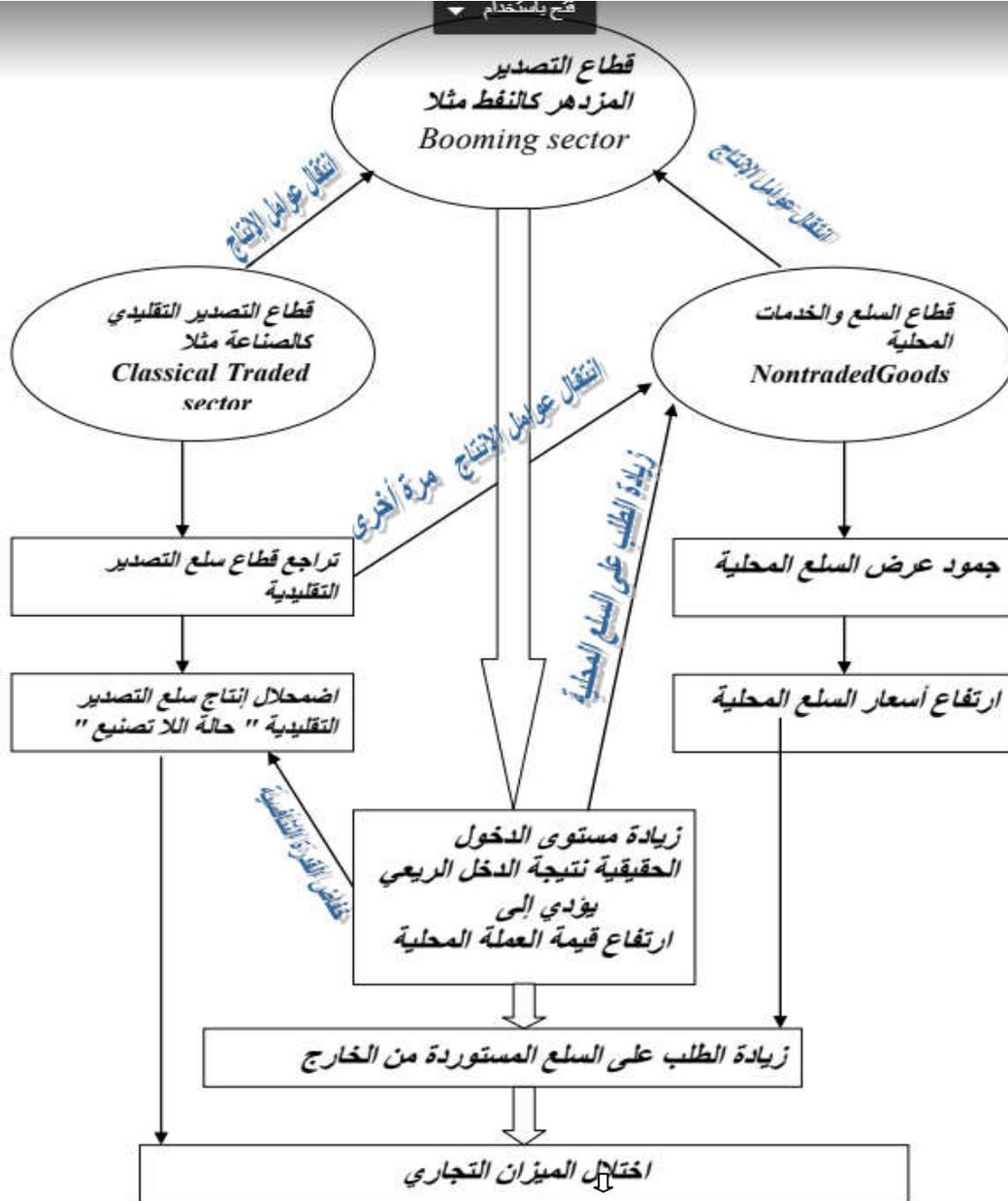
يؤدي انتعاش القطاع المزدهر إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعمل فيه، ويترتب عنه تحول اليد العاملة من القطاع التبادلي والقطاع غير التبادلي باتجاه القطاع المزدهر، مما يؤدي حسب كوردن إلى أثرين مهمين²:

1. تحول اليد العاملة من قطاع التصدير التقليدي نحو القطاع المزدهر يؤدي إلى تراجع الإنتاج في القطاع التبادلي وهو ما يسمى بالانحلال المباشر للقطاع التبادلي باعتبار أن القطاع غير التبادلي لم يساهم في هذا الانحلال، كما أن تراجع الإنتاج في قطاع التصدير التقليدي لم يكن نتيجة لارتفاع سعر الصرف الحقيقي.
2. هناك تحول لليد من القطاع غير التبادلي نحو القطاع المزدهر بسعر صرف حقيقي ثابت وهو ما يؤدي إلى تراجع إنتاج القطاع بسبب انتقال عوامل الإنتاج منه نحو القطاع المزدهر، وهذا يؤدي إلى خلق طلب إضافي على السلع خارج التبادل التجاري يضاف إلى الطلب المتولد عن الأثر المضاعف والأثر المعجل للإنفاق. ويجمع الأثرين معاً أي تحول عوامل الإنتاج من القطاعين التبادلي وغير التبادلي تكون أمام حالة الانحلال الغير مباشر للقطاع التبادلي، ومنه تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد كما هو موضح في الشكل التالي:

¹ قروي صباح الشريف، تشخيص الاقتصاد الجزائري للفترة مابين (2014-2018) بين تقلبات أسعار النفط وأعراض المرض الهولندي، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 11، العدد 03، 2020، صادرة عن كلية تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، الجزائر، ص ص 203، 204.

² محمد هاني ونشأت إدوارد جرجس، القطاع النفطي وإشكالية المرض الهولندي - في الجزائر للفترة (2000-2015) - مجلة الإبداع، المجلد 10، العدد 01، 2020، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 294.

الشكل رقم (02): كيفية الإصابة بالمرض الهولندي



المصدر: مايج شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الإقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 05، العدد 15، 2010، صادرة عن كلية الإدارة والإقتصاد، العراق، ص 210.

ثالثاً: أثر التغير في النفقات:

ان تناول موضوع ما اصبح يعرف بالصناديق الثروة السيادية للبلدان النفطية، مرتبط بشكل كبير بموضوع اهم وهو ادارة المالية العامة في تلك البلدان، فالمعروف أن الإيرادات من النفط تتصف بالتدبدب وعدم اليقين ومصدرها خارجي، اضافة الى أن الأصل المشتقة منه ناضب، والتغيرات في بنية سوق النفط وبنية اقتصاديات البلدان النفطية وبنية الاقتصاد العالمي والعلاقات المصاحبة لكل منها تؤثر في مسار الانفاق العام وكيفية تحييد أثار التدبدب واللايقين في الاجل القصير في النمو والاستقرار الاقتصاديين، أما خاصية النضوب فهي ترتبط بتحويل الانتاج والعائدات من الاصل الناضب الى أصول منتجة أكثر ديمومة وبشكل أعم بموضوع العدالة بين الأجيال.

وقد اتبعت البلدان النفطية سياسات مختلفة لتحديد أثار التدبدب واللايقين بالنسبة الى الإيرادات النفطية، منها تبني أسعار متحفظة للنفط في تقدير إيرادات الميزانية المالية للدولة وانشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية يختلف نطاق عملها ومرجعيتها وظروف انشائها ما بين الدول وتهدف تلك الصناديق الى المساهمة في الاستقرار الاقتصادي الكلي، عن طريق استقرار الانفاق العام، ببرمجة تدفق الإيرادات النفطية المتقلبة وصعوبة التنبؤ بها الى الميزانية، اضافة الى هدف زيادة الشفافية في ادارة الإيرادات النفطية والسياسية المالية وتتبع البلدان طرقاً عدة لبناء الصندوق ، اما بالايدياع فيه عند زيادة الاسعار فوق مستوى معين أو تحديد نسبة معينة من الإيرادات للسنة الجارية أو غيرها للايدياع فيه أو وسائل أخرى، أما السحب من تلك الصناديق فيأخذ أشكالاً عدة منها السحب في حالة انخفاض الإيرادات النفطية عن تقديرات الميزانية، القرارات المتعلقة بالسحب تترك للسلطات المالية، أما قرارات استثمار ايداعات تلك الصناديق فتختلف بين البلدان، اذ يقتصر بعضها على الاستثمار في الخارج كي لايزاحم الاستثمار أو لتجنب أعراض ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالمرض الهولندي بأدوات وأجال يتم تحديدها أترك لاجتهاد القائمين على تلك الصناديق.¹

¹ ماجد المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في ادارة الإيرادات النفطية ، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية - حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية -، مركز دراسات الوحدة العربية ، نوفمبر ، 2009، ص ص 249 250.

خلاصة

تطرقنا في هذا الفصل الثاني إلى التطورات المختلفة للموازنة العامة وكذا معظم المفاهيم العامة المرتبطة بها، حيث تم التوصل إلى أن الموازنة العامة عبارة عن بيان تقديري للنفقات و إيرادات الدولة عن مدة مقبلة تقدر عادة بنسبة وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية قبل تنفيذها. وغالبا ما ترتبط إيرادات الدول الغنية بالموارد الطبيعية بشكل كبير بجباية المترتبة عن استغلال هذا المورد، هذه الظاهرة قد تؤدي إلى ما يسمى بالمرض الهولندي. هذا الأخير يعبر عن الحالة التي يهيمن فيها إيرادات مورد طبيعي وحيد على باقي إيرادات الدولة، بحيث يؤدي في فترات ارتفاع سعره (الرخاء) إلى تقليل الإنتاجية والتنافسية في القطاعات الأخرى، وعدم الاستقرار والفساد في المؤسسات أمام وفرة الموارد السهلة. وفي حالة انخفاض سعر المورد تكون الدولة أمام تذبذب في الإيرادات وعدم القدرة على مجابهة نفقاتها العامة.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي حول صناديق الثروة السيادية

المبحث الأول: ماهية صناديق الثروة السيادية.

المبحث الثاني: تصنيفات ومصادر وإستثمارات صناديق الثروة السيادية.

المبحث الثالث: تقييم صناديق الثروة السيادية.

تمهيد:

تعتبر ظاهرة الصناديق السيادية قديمة وحديثة النشأة في نفس الوقت إذ يرجع تاريخ إنشاء أول صندوق سيادي إلى سنة 1953م، لتتوالى عمليات إنشاء مثل هذه الصناديق منذ فترة السبعينات من القرن العشرين من الصناديق السيادية أنشأتها دول نامية وأغلبها دول نفطية مصدرة للنفط تحقق فوائض مالية معتبرة وتستثمر تلك الفوائض في الأسواق المالية المحلية أو الأجنبية أو فيهما معاً، ولمعالجة مختلف الجوانب المرتبطة بها الفصل قمنا بتقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الثالث : تقييم صناديق الثروة السيادية.

المبحث الثاني: تصنيفات ومصادر وإستثمارات صناديق الثروة السيادية.

المبحث الثالث: تقييم صناديق الثروة السيادية.

المبحث الأول: ماهية صناديق الثروة السيادية.

يعتبر مفهوم صناديق الثروة السيادية من المفاهيم القديمة وتعد من المفاهيم التي برزت في بداية الألفية بشكل كبير، فقد اكتسبت هذه الصناديق أهمية متنامية وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم الصناديق السيادية ودوافع إنشائها وأهم أهدافها.

المطلب الأول: نشأة وتطور صناديق الثروة السيادية.

أولاً : نشأة صناديق الثروة السيادية.

تعتبر صناديق الثروة السيادية ظاهرة ليست بالجديدة على الساحة المالية العالمية وعرفت نمو سريعاً في بداية القرن العشرين وبدايات الألفية الثالثة ويدعي البعض أن أول صندوق سيادي ظهر في فرنسا عام 1816م، أما في خمسينيات القرن الماضي فتم تأسيس الهيئة العامة للاستثمار.

ويؤكد المتتبعون لهذه الصناديق أن تاريخ إنشائها يعود إلى خمسينيات القرن العشرين عندما أنشأت دولة الكويت هيئة الإستثمار الكويتية (KIA) ، وهو أقدم صندوق للثروة السيادية في العالم، والذي تأسس في عام 1953، وتم تعديله في عام 1982 إلى الهيئة العامة للاستثمار بموجب القانون رقم 47 باعتباره هيئة حكومية كويتية مستقلة مسؤولة عن إدارة أصول البلاد نيابة عن دولة الكويت¹.

ثانياً: تطور صناديق الثروة السيادية.

يمكن إيجاز المراحل التي المتأنية من عائدات النفط، كما ظهرت العديد من صناديق الثروة السيادية في البلدان التي لها فوائض من صادرات النفط (الفترة الممتدة من السبعينيات إلى التسعينيات) في هذه الفترة تركزت دوافع إنشاء معظم صناديق الثروة السيادية على إستبدال الثروة ومكافحة التقلبات الدورية.

يمكن إيجاز المراحل التي مرت بها صناديق الثروة السيادية في أربع مراحل كالآتي²:

- **المرحلة الأولى " إبتداءاً من سنة 1953م "**: بدأت هذه المرحلة سنة 1953م، حيث تم إنشاء هيئة الإستثمار الكويتية KIA والتي لم تكن عبارة عن صندوق ثروة سيادية حقيقي مجرد هيئة تمثل هدفها الخاص في إستثمار الفوائض المتأنية من عائدات النفط، كما ظهرت العديد من صناديق الثروة السيادية في البلدان التي لها فوائض من صادرات النفط (الفترة الممتدة من السبعينيات إلى التسعينيات) في هذه الفترة تركزت دوافع إنشاء معظم صناديق الثروة السيادية على إستبدال الثروة ومكافحة التقلبات الدورية.

¹ سمير محي الدين، صناديق الثروة السيادية بين طموحات الدولية النامية ومخاوف الدول المتقدمة، أطروحة دكتوراه، تحليل اقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، 2019، ص 5.

² ياسمينة إبراهيم سالم و هاجر يحي، صناديق الثروة السيادية العربية في ظل أزمة إنهيار أسعار النفط و فرصة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الثالث حول: الإقتصاديات النفطية العربية في ظل التحديات تقبلات الأسواق النفطية العالمية، جامعة عبد الحفيظ بالوصوف ، جامعة سطيف 1، يومي 24-25 فيفري ، الجزائر، 2020، ص ص 2-3.

- **المرحلة الثانية** "بدأت في أواخر التسعينات وانتهت في 2004": بالإضافة إلى صناديق الثروة السيادية النفطية تم إنشاء أعداد متزايدة من الصناديق السيادية في البلدان الآسيوية التي إستفادت من الفوائض الهائلة في ميزانها التجاري من الصادرات من السلع المصنعة، من خلال تجميع وإدارة إحتياطات العملة.
- **المرحلة الثالثة** "غطت السنوات من 2005 إلى 2008": عندما تم صياغة مصطلح صناديق الثروة السيادية لأول مرة وأثار إنتباها واسعا لدى الجمهور، في هذه المرحلة لوحظ أيضا تغيير في موقف الدول المستقبلية لإستثمارات صناديق الثروة السيادية حيث حدرت من أن يكون التوجه نحو صناديق الثروة السيادية عدائيا، فهي تعتبر بمثابة المقرض الأخير لمساعدتهم على مقاومة الإضطرابات المالية والمصرفية.
- **المرحلة الرابعة** "إبتداء من 2008": فتحت الأزمة المالية العالمية 2008م مرحلة رابعة والتي استمرت إلى غاية سنة 2010م، حاولت صناديق الثروة السيادية أثناءها التعامل مع الخسائر وقد أدت دورا كبيرا في تمويل العديد من المؤسسات، وقد اثبتت أنها أصبحت الآن أحد اللاعبين الرئيسيين في الأسواق المالية الدولية.

المطلب الثاني: مفهوم صناديق الثروة السيادية.

أولا : تعريف صناديق الثروة السيادية.

يعتبر مفهوم صناديق الثروة السيادية من المفاهيم القديمة إلا أن هذا المصطلح ظهر مؤخرا نتيجة ظروف إقتصادية شهدتها الإقتصاد العالمي إذ يوجد هناك عدة تعاريف لمنظمات إقتصادية دولية وباحثين مهتمين بهذه الظاهرة ومن بين هذه التعاريف الأكثر تداولاً تتمثل فيما يلي:

1. تعريف معهد الثروة السيادية (SWF) : الصندوق السيادي عبارة عن صندوق إستثمار حكومي مكون من أصول مالية على غرار الأسهم و السندات العامة أو نواتج عمليات الخوصصة أو إيرادات الصادرات السلعية¹.

2. تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) : يعرف صندوق النقد الدولي الصناديق السيادية على أنها صناديق أو ترتيبات للإستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة وتنشأ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض إقتصادية آلية وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الإستثمار في الأصول المالية الأجنبية².

¹ نبيل بوفليج، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية-الواقع والأفاق مع الإشارة لحالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص 142.

² Roland Beck and MichaelK , **The Impact of SWF global financial, " The occasional paper Series no", 91** Framkfurtm : Eropean central , 2008,p7.

3. **تعريف منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OCDEM) :** صناديق الثروة السيادية عبارة عن مجموعة من الأصول المالية المملوكة و المدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية و الممولة إما باحتياطات الصرف الأجنبي أو صادرات الموارد الطبيعية أو الإيرادات العامة للدولة أو أية مداخيل أخرى¹.

4. **تعريف وزارة الخزانة الامريكية :** صناديق الثروة السيادية هي صناديق حكومية تمول من إحتياطات العملات الأجنبية و تهدف إلى الربح من خلال الاستحواذ على حصص من أسهم الشركات الأجنبية².

5. **تعريف البنك الأوروبي للاستثمار 2012:** يعرف على أنه صندوق إستثمار مملوك للدولة تستثمره في أصول مالية يمكن أن تكون أسهم، سندات، مشتقات مالية، عقارات أو رؤوس أموال خاصة لشركات أو أي وثائق مالية أخرى³.

وعليه من خلال هذه التعاريف نلاحظ أنه لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه من طرف الهيئات والمؤسسات المالية العالمية، حيث اختلفت في إعطاء مفهوم للصناديق السيادية فكل جهة تعرفها حسب منظورها الخاص وبالتالي يمكن تعريفها كما يلي:

هي عبارة عن آلية أو أداة مثلية ، مملوكة من طرف الحكومة و مدارة بصفة مباشرة من طرف الدولة أو بصفة غير مباشرة يتم إنشائها لأغراض استثمارية أو ادخارية و يتم تمويلها من مصادر مختلفة عن طريق الفوائض المالية المحققة في ميزان المدفوعات أو لاحتياطات النقد الأجنبي بالبنك المركزي أو عمليات الخصخصة ، الميزانية العامة للدولة ، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية أو تمول من كل هذه المصادر ، تختلف كل دولة فيما بينها من حيث مصدر التمويل حسب طبيعة موارد كل دولة و ظروفها الإقتصادية ، وتقوم بإدارة و توظيف تلك الفوائض لتحقيق أرباح لخدمة الأهداف المالية و الإقتصادية .

¹ A Blandell wignall, yu-wei Ha Juan yermo, **Sovereign wealth and pension fund Issues**. OECD working papers on in Surance and private pensions wo: 14, 2008, OECD publishing France, p:04.

² بن إسماعيل حياة، **صناديق الثروة السيادية**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 23، 2013، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 83.

³ كواش خالد وبن قمجة زهرة، **الاستراتيجية الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل أزمة الرهن العقاري**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول: موقع صناديق الثروة السيادية ضمن النظام المالي العالمي ودورها في تحقيق الإستقرار، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجليلي بالنعامة خميس مليانة، يومي 29-30 أفريل، الجزائر، 2015، ص 4.

ثانيا: خصائص صناديق الثروة السيادية:

- تتفرد صناديق الثروة السيادية عن باقي المفاهيم الأخرى بمجموعة من الخصائص المتمثلة في ما يلي¹:
1. مملوكة ومسيرة من قبل الدولة، هذا ما يميزها عن صناديق المضاربة وصناديق رأس المال الاستثماري.
 2. تسير إحتياطات صرف الدولة المتأنتية من صادرات المواد الأولية أو المواد المصنعة أو الفائض في الميزانية .
 3. تسير هذه الإحتياطات بطريقة مغايرة عن إحتياطات صرف السلطات النقدية هذا ما يميزها عن البنك المركزي.
 4. لها أهداف إقتصادية كلية محددة، خصوصا تلك المتمثلة في تنويع الناتج المحلي الإجمالي أو الإدخار ما بين الأجيال.

بالإضافة إلى الخصائص السابقة توجد خصائص أخرى للصناديق السيادية تتمثل فيما يلي²:

1. عدم وجود ديون: تتميز الصناديق السيادية بعدم امتلاكها ديونا مصرحا بها أو غير مصرح بها.
 2. أفق استثماري طويل الأمد: صناديق الثروة السيادية تتميز بطول أفق استثمارها مثلها مثل صناديق المعاشات التقاعدية، بالمقابل صناديق التحوط والاحتياطات الرسمية الأجنبية تتميز بأفاق استثمارية قصيرة.
- المطلب الثالث: مميزات وأهمية صناديق الثروة السيادية.**
- أولا: مميزات صناديق الثروة السيادية:**

تتميز صناديق الثروة السيادية عن غيرها من الهيئات المالية الأخرى مجموعة من المميزات منها:

1. **البنوك المركزية:** تتميز الصناديق السيادية في البنوك المركزية من حيث أهدافها، فهي تسعى للاستثمار ليس إلى إدارة السياسة النقدية وسياسة الصرف، ويغلب على محفظة أصولها الإستثمار في الأسهم في حين أن البنوك المركزية ولكونها ملزمة بالاحتفاظ بمستوى معين من السيولة لمواجهة تغيرات في أسعار الصرف مثل الصين والنرويج توكل مهمة إدارة صناديقها السيادية إلى أقسام في البنوك المركزية لصالح وزارة المالية³.

¹ حاج موسى نسيم، دور صناديق الثروة السيادية في دعم الاستقرار المالي-دراسة أزمة الرهن العقاري-، أطروحة دكتوراه، اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015، ص 30.

² قروي علي، دور صناديق الإستثمار في الحد من آثار الأزمات النفطية-دراسة تجارب دولية رائدة-، أطروحة دكتوراه، نقود وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2021، ص 38.

³ فرحات عباس وسعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية-دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر-، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 03، العدد 4، 2015، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 13.

2. **صناديق المعاشات العمومية:** يأتي موارد هذه الأخيرة أساساً من اشتراكات من جهة و هي تهدف إلى تمويل معاشات الأجيال القادمة من جهة أخرى¹.

3. **المؤسسات العمومية:** تأخذ المؤسسات العمومية شكل شركات تجارية وتخضع بموجب ذلك إلى القانون التجاري في حين تعد الصناديق السيادية عن صناديق الإستثمار ووظيفة الشركات الأساسية هي إنتاج السلع والخدمات، في حين أن الوظيفة الأساسية للصناديق السيادية هي إستثمار الأصول المالية².

ثانياً: أهمية صناديق الثروة السيادية:

- تكمن أهمية صناديق الثروة السيادية في عدة نقاط ننجزها فيما يلي³:
- قدرتها على أداء دور الاحتياط بالنسبة للدول المالكة لها، من خلال تحويل جزء من عوائدها لصالح الأجيال المولودة بعد نزوب الموارد الطبيعية.
- توفيرها لموارد دائمة ومنتظمة للدول المالكة لها تكون غير مرتبطة بالمواد الأولية التي مهما بلغ مخزونها تبقى قابلة للنفاذ.
- المساهمة في تنمية الدول المستقبلية لإستثمارات الصناديق بتمويل الهياكل القاعدية.
- مساهمتها في تنويع مصادر الناتج المحلي الخام بتطوير أنشطة جديدة .
- قيامها بدور استقراري بامتصاص الصدمات الناجمة عن الانخفاض المؤقت في أسعار المواد الأولية، بحيث يسمح بإنشاء الصناديق السيادية بتوفير مداخيل سنوية غير مرتبطة بأسعار المواد الأولية وتعمل على تغطية الصدمات الإقتصادية السلبية.
- المساهمة في زيادة تكامل الإقتصاد العالمي وزيادة المشاركة وربط المصالح.
- المحافظة على الوظائف التي توفرها الشركات بدعمها لرؤوس أموال الشركات المتعثرة.
- المساهمة في تحقيق مزيد من الاستقرار الإقتصادي في الدول المنتمية إليها بتنويع الإقتصاد وذلك بالتوسع في الأنشطة غير النفطية خاصة بما يعمل على تقليص الاعتماد على واردات السلع الاستهلاكية ومن ثم تأثيرات التضخم المستوردة.

¹ساعد غنية و جمال الدين سحنون، التوزيع الجغرافي لصناديق الثروة السيادية، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الثالث حول: موقع صناديق الثروة السيادية ضمن النظام المالي العالمي و دورها في تحقيق الاستقرار، جامعة الجيلالي، جامعة بونعام، خميس مليانة، يومي 29-30 أفريل، الجزائر، 2015، ص 5.

²أيسر ياسين فهد، تقييم الصناديق السيادية في دول مختارة واختيار النموذج الأمثل للتطبيق على الإقتصاد العراقي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2017، صادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، ص 13.

³عبد المجيد قذي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد 06، 2009، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص ص 6-7.

بالإضافة إلى ما سبق تكمن أهميتها فيما يلي¹ :

- دعم السياسة النقدية والمالية وإدارة السيولة والعمل على تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية الدولية.
- نقل المعرفة من خلال الإستثمارات، تعزيز الشركات الحكومية، التخفيف من حدة الأزمات الإقتصادية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، تنفيذ الإصلاح الهيكلي وكسب الثقة ضمان عمليات كفاءة إدارة المخاطرة المالية والتشغيلية، الحوكمة والإفصاح والشفافية بالنسبة للاقتصاد المحلي واستثمارا طويل الأجل الذي يمنع التقلبات في الأسواق المالية الدولية وسيادة التكامل الاقتصادي العالمي.

المطلب الرابع: دوافع وأهداف صناديق الثروة السيادية.

أولا: دوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية:

- لقد تعددت أسباب و دوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية بحسب خصائص و مميزات كل بلد بالإضافة إلى اختلاف مصادر تحويلها و من بين أهم دوافع إنشائها نذكر ما يلي² :
- التحسب لنفاد الموارد الطبيعية والحاجة إلى بناء أصول أخرى تدر دخلا يعوض مصادر الدخل الحالية، بما يؤمن الأجيال اللاحقة مستقبلهم، وتحقيق العدالة بين الأجيال.
- الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وإمكانية تنويع قاعدته، وهذه الأخيرة تعتمد على حجم الاحتياطي والإنتاج وبالتالي حجم العائدات بالنسبة للفرد وكذلك حجم الإقتصاد مقارنة بتلك العائدات، وعوامل أخرى مرتبطة بالإمكانات الحالية والممكنة لذلك الإقتصاد، وهذا يعني أن اقتصاديات البلدان صغيرة الحجم قليلة السكان وذات إمكانية التنويع المحدودة، يكون لديها حافز أكبر لإنشاء صناديق الإيداع أو الإستثمار للعوائد النفطية.
- إن وجود الانعكاسات السلبية للتدفقات الناتجة عن الثروة الطبيعية أو ما يعرف بأثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول المالكة لها يفرض عليها إنشاء آلية لإدخار الفائض المالي أو استثماره خارجيا للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي وحماية قطاعاته من تداعيات هذا المرض.
- تعرض إحتياجات الصرف الأجنبية لمخاطر مرتبطة بتقلبات معدلات الفائدة وسعر الصرف الأجنبي يفرض على الدول تنويع مجالات توظيف هذه الإحتياجات وهو ما يمكن القيام به عن طريق إنشاء صناديق سيادية تقوم باستثمار جزء من هذه الإحتياجات في أصول مالية متنوعة مما يقلل من المخاطر.
- يمكن لصناديق الثروة السيادية أن تساعد في نقل التكنولوجيا من الدول المالكة، حيث تؤدي الإستثمارات المباشرة لهذه الصناديق في الدول المتقدمة إلى توسيع حجم المبادلات الإقتصادية بما فيها عمليات نقل التكنولوجيا.

¹ وائق على الدين محبي المنصوري، الصناديق السيادية ودورها في الإقتصاد الكلي لدول مختارة، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2012، ص 25.

² بوالشعير أحمد ومقيدش أحمد، دور صناديق الثروة السيادية في الحد من نقمة الموارد-دراسة حالة بعض التجارب الدولية-، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2019، ص ص 54 55.

ثانيا: أهداف صناديق الثروة السيادية.

- هناك مجموعة من الأهداف التي أنشأت من أجلها صناديق الثروة السيادية أهمها تتمثل فيما يلي¹ :
1. حماية الإقتصاد والموازنة العامة من خطر الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات الحادة في مداخل الصادرات .
 2. تحقيق مبدأ عدالة توزيع الثروة بين الأجيال عن طريق تعظيم الإدخار الموجه للأجيال القادمة .
 3. تنويع مداخل البلد وبالتالي التقليل من الاعتماد على صادرات السلع الغير متجددة
 4. تحقيق النمو المستدام طويل الأجل لرأس المال في البلدان المالكة للصناديق .
 5. تحقيق أهداف استراتيجية سياسية إقتصادية.
 6. العمل على تحقيق الاستقرار من خلال امتصاص الصدمات الناتجة عن الانخفاض المؤقت في أسعار المواد الأولية وتغطيتها².
- بالإضافة الى ما سبق للصناديق عدة اهداف تختلف من صندوق لآخر لكن جميعها تهدف الى³ :
- **تحقيق الاستقرار في الدخل:** صندوق الاستقرار هي صناديق تم إنشاؤها أساسا للتصدي لتقلبات أسعار السلع الأساسية، كون سوق السلع لاسيما النفط يتسم بتقلبات حادة في أسعاره، والدول التي تعتمد إقتصادياتها على صادرات هذه المنتجات تتحمل هذه التغيرات، ومما يجعل ميزانيات هذه الدول غير متوازنة بين نفقات ثابتة على مدى عدة سنوات وبين دخول غير منتظمة.
- سيكون لصناديق دورها في حماية الإقتصاد وتمويل الدول المالكة لها ضد هذه التقلبات، وتكون مسؤولة وتنتج عائدات مستقرة ومتكررة لتفادي التقلبات في أسعار الموارد الطبيعية وتنمو هذه الإيرادات عندما تكون الأسعار مرتفعة وتوظف هذه الإيرادات بمختلف أشكالها، حيث يكون لهذه الصناديق القدرة على امتصاص التخفيضات الحاصلة في سعر برميل النفط وتغطية الاحتياجات التمويلية للدولة في أوقات انخفاضها.
- إن تحقيق الاستقرار في الدخل هو الهدف لبعض صناديق الثروة السيادية ومثال ذلك الهيئة العامة للاستثمار الكويتية، وصندوق الاحتياطي الروسي، وصندوق ضبط الموارد الجزائري، وهيئة الإستثمار الليبية، وصندوق الدولة لتحقيق الاستقرار العام في سلطنة عمان وصندوق النفط لتحقيق الاستقرار للدخل في المكسيك.

¹ شعبان فرج ومريم دباغي، صناديق الثروة السيادية ومساهماتها في رسم المشهد المالي العالمي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول: موقع صناديق الثروة السيادية ضمن النظام المالي العالمي ودورها في تحقيق الاستقرار، جامعة خميس مليانة بالنعامة، يومي 29-30 أفريل، الجزائر، 2015، ص 8.

² خطاب موراد ورقاني لالة فاطمة، دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية المستدامة-الصندوق السيادي الكويتي نموذجا-، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 09، العدد 02، 2020، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 139.

³ Caroline Bertin Delacour, les fonds souverains ces nouveaux de l'économie mondiale, les Echos Editions, paris, 2009, p 33-38

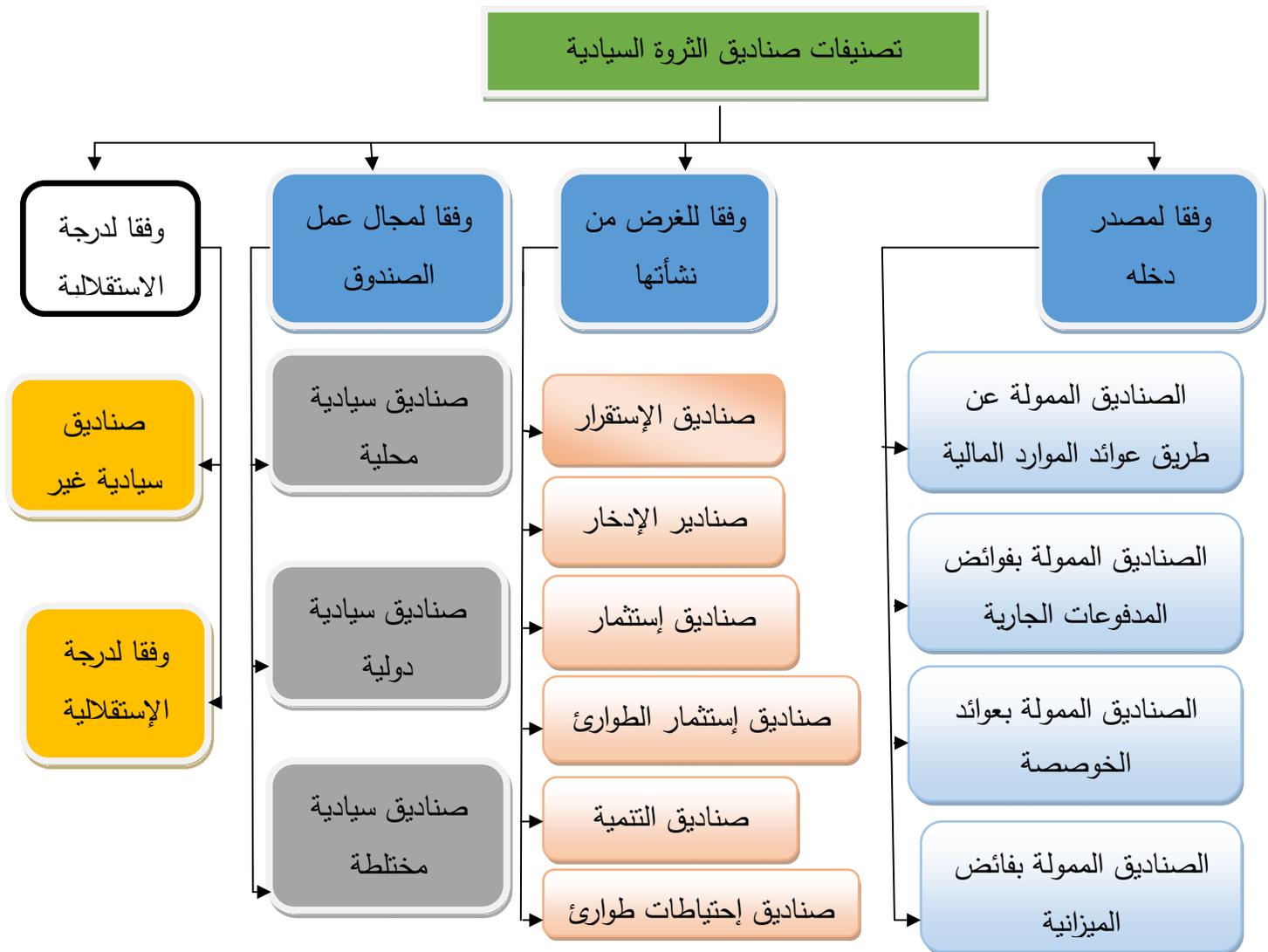
إن تمويل صناديق الاستقرار عادة ما يأتي من تلك العائدات التي تتجاوز السعر المرجعي للمواد الخام، فالصندوق الكويتي يحصل على جزء محدد سلفاً من عائدات النفط، وكذا صندوق الشيلي من عائدات النحاس، حيث تحدد السلطات أعلى سعر مرجعي.

المبحث الثاني: تصنيفات ومصادر واستثمارات صناديق الثروة السيادية.

يوجد تقسيمات مختلفة لصناديق الثروة السيادية حيث يتم تصنيفها وفقاً للمعيار المتبع كما أنه يوجد تباين في مصادر تمويلها حيث تمول عن طريق عوائد نفطية وعوائد غير نفطية بالإضافة إلى تنوع استثماراتها.

المطلب الأول: تصنيفات صناديق الثروة السيادية.

الشكل رقم (03): تصنيفات صناديق الثروة السيادية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مراجع عديدة.

من خلال الشكل يمكن تصنيف صناديق الثروة السيادية وفقا لمعايير نذكر منها ما يلي¹ :

أولا: وفقا لهدفها الأساسي:

تنشئ الحكومات صناديق الثروة السيادية لأسباب عديدة، وتشير تحليلات صندوق النقد الدولي إلى وجود خمسة أنواع من هذه الصناديق يمكن التمييز بينها عموما وهي على النحو التالي:

1. صناديق الاستقرار: تهدف هذه الصناديق إلى ضمان استقرار الموازنة العامة للدولة والاقتصاد ككل، وتحقيق استقرار سعر صرف عملة الدولة، خاصة التقلبات بميزان المدفوعات التي تحدث بسبب أسعار النفط.

2. صناديق الأجيال القادمة: هدفها الأساسي هو تحويل الإيرادات من الأصول الغير متجددة (الناضبة) إلى حافظة أصول أكثر تنوعا يتم استثمارها لصالح الأجيال القادمة بما يضمن حق هذه الأجيال في تلك الأصول.

3. صناديق التنمية: هي صناديق تهدف في المقام الأول للتمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية أو ذات البعدين معا، والتي تساهم في تعزيز نمو الناتج وتنويع القاعدة الاقتصادية في اقتصاد دولة .

4. صناديق إحتياطات التقاعد: والتي تغطي (من مصادر بخلاف اشتراكات الأفراد في معاشات التقاعد) التزامات التقاعد الطارئة غير المحددة في الميزانية العمومية للحكومة.

5. شركات استثمار الإحتياطات: تتمثل أصولها في غالب الأحوال في الأصول الإحتياطية لدى المصرف المركزي أو سلطة النقد في الدولة، وتتميز برغبتها المتزايدة لتحمل المخاطر في سبيل تحقيق عوائد أعلى من هذه الإحتياطات، ومن ثم الحد من تكاليف الفرصة البديلة للاحتفاظ بهذه الإحتياطات الدولية لتقوية الجدارة الائتمانية والسيادية للدولة.

ثانيا: وفقا لمجال عمل الصندوق:

تنقسم صناديق الثروة السيادية وفقا لمجال عملها إلى صناديق محلية وصناديق دولية كالآتي² :

1. صناديق سيادية محلية: هي الصناديق التي توظف الفوائض المالية في مختلف المجالات والفرص المتاحة للاستثمار في الداخل، وتعود هذه الإستثمارات بفوائد كبيرة على الإقتصاد الوطني من حيث التسريع من وتيرة التنمية الإقتصادية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي إذ توجد هناك صناديق تنشط في الداخل مهمتها الحفاظ على الاستقرار المالي على غرار سوق ضبط الإيرادات في الجزائر وصندوق الاستقرار في روسيا.

2. صناديق سيادية دولية: تستثمر بعض الدول صناديقها السيادية في الخارج كي لا يزاحم الإستثمار الحكومي الإستثمار الخاص، مثل صندوق هيئة أبو ظبي للاستثمار وصندوق المعاشات النرويجي.

¹ جعفر هني محمد، صناديق الثروة السيادية من منظور إسلامي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 11، العدد 13، 2015، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص ص 6-7.

² سلمى عناب، دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول النفطية -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000/2015) -، مذكرة ماستر أكاديمي، مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2017، ص ص 15-16.

ثالثا: وفقا لمصدر دخل الصندوق.

تمول الصناديق السيادية من مصادر مختلفة تتمثل فيما يلي¹ :

1. صناديق ممولة عن طريق عوائد المواد الأولية: وهي صناديق تكونها الدولة المصدرة للمواد الأولية

وأساسا النفطية، ذلك أن تطرح أمام هذه الدول إشكالية وتيرة استغلال هذه المواد التي يتسم معظمها بقابلية النفاذ وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكانها منها كحق للأجيال اللاحقة، ولقد وجدت الدول في فكرة الصناديق حلا للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول.

2. الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية : و ذلك أن الحجم العالمي الإجمالي من حيث

الاحتياطات العمولات الأجنبية للبنوك المركزية ما فتئ تقي التعاضم بحيث تجاوز 7 تريليون دولار ، و تملك الدول النامية 5/4 هذا المبلغ ، ولقد استطاعت الكثير من الدول غير النفطية للقيام بتحقيق فوائض مالية هامة خاصة في أمريكا اللاتينية بفضل تنافسيتها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية ، بما يفيض عن احتياجات الإستثمار المحلي، مما دفعها إلى تحويل جزء من هذه الفوائض إلى صناديق سيادية ، بعد أن وازنت بين الاحتفاظ كاحتياطات نقدية أو استثمارها بما يحقق لها عوائد.

3. الصناديق الممولة بعوائد الخوصصة: دخلت الكثير من الدول في برامج واسعة لخصوصة قطاع

الحكومة أدت إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة ففي فرنسا بلغت عوائد برامج الخوصصة 24 مليار دولار (الشرق الأوسط 10 يونيو 2005) وفي الجزائر بلغت عوائد الخوصصة خلال 4 سنوات إلى غاية 2008 حجم 16 مليار دولار، وتتباين استعمالات الدول لهذه العوائد، فمنها من يوجهها مباشرة لتمويل الميزانية العمومية، وفي بعض الأحيان لتمويل برامج إعادة هيكلة الإقتصاد وسداد الديون.

3. الصناديق الممولة بفائض الميزانية: تلجأ بعض الحكومات مباشرة لما تحقق فائضا في الميزانية

العامّة للدولة إلى تحويل هذا الفائض لاستثماره في الأصول المالية قصد تحقيق عوائد من جهة، ولتوجيه المعطيات الإقتصادية من جهة أخرى.

رابعا: وفقا لوظيفة الصندوق:

تنقسم الصناديق السيادية وفق هذا المعيار إلى قسمين صناديق الإدخار والصناديق الاستثمارية وهي

كالآتي² :

1. صناديق ادخارية: وأحيانا يطلق عليها صناديق الميراث أو الأجيال، شأن الصندوق الكويتي والهدف

من هذا الصندوق ضمان حصة من الثروة للأجيال القادمة، بحيث يكون في مقدورهم التمتع بمستويات معيشية

¹ فرحاتية أمال، دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية الإقتصادية -حالة الجزائر من (2000-2010) -، مذكرة ماستر أكاديمي، اقتصاديات البنوك والتمويل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوالصياغ، الجزائر، 2015، ص ص 54-55.

² نبيل بوفليج، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة البحوث الإقتصادية العربية، العددان (48،49)، 2010، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، القاهرة، مصر، ص100

لا تقل عما تتمتع به الأجيال الحالية، وخاصة بعد نفاذ المورد الطبيعي، ويتلقى هذا الصندوق نسبة ثابتة من عوائد النفط (شأن صندوق ألاسكا)، أو تكون موارده عبارة عن نسبة من إجمالي العوائد الحكومية (شأن صندوق الأجيال الكويتي)، أو أن تكون موارده عبارة عن صافي العوائد الحكومية أو فائض الموازنة (شأن الصندوق النرويجي)، أو أن تكون موارده عبارة عن عوائد النفط التي تتعدى توقعات الميزانية.

2. صناديق استثمارية: تقوم بتوظيف أصولها في الأسواق المالية العالمية مهما كانت أداة الإستثمار المستخدمة كالعقارات، الأوراق المالية، الذهب، العملات الأجنبية وغيرها مثل هيئة أبو ظبي للاستثمار وجهاز قطر للاستثمار.

خامسا: وفقا لدرجة الاستقلالية.

تنقسم بدورها إلى قسمين صناديق سيادية غير مستقلة وصناديق سيادية مستقلة نسبيا هما¹:

- 1. صناديق سيادية غير مستقلة:** هي صناديق مدارة بصفة مباشرة من قبل الحكومة والتي تتمتع باستقلالية القرار، تتميز معظم هذه الصناديق بعظم خضوعها للرقابة المستقلة والمسائلة والإفصاح.
- 2. صناديق سيادية مستقلة نسبيا:** هي صناديق مدارة بطريقة غير مباشرة من قبل الحكومة حيث يتم إشراك جهات أخرى على غرار البنك المركزي والهيئات المستقلة في إدارتها، أهم ما يميزها أنها تتمتع بالاستقلالية النسبية في اتخاذ القرار، كما أنها تخضع للرقابة المستقلة والمسائلة والإفصاح.

المطلب الثاني: مصادر صناديق الثروة السيادية.

وتنقسم إلى قسمين هما²:

أولا: صناديق الثروة السيادية الممولة عن طريق العوائد النفطية: هي صناديق تكونها الدول المصدرة للمواد الأولية وأساسها النفطية، وذلك أنه تطرح أمام هذه الدول إشكالية وتيرة إستغلال هذه الموارد التي يتسم معظمها بقابلية النفاذ، وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكانته كحق الأجيال اللاحقة ولقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق حلا للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول.

ثانيا: صناديق الثروة السيادية الممولة عن طريق العوائد غير النفطية: كما أن هناك صناديق تعتمد على موارد أخرى غير النفط تتمثل في:

- 1. الصناديق الممولة عن طريق الإحتياطيات النقدية:** هي ناتجة عن تحويل الصرف الأجنبي بالنسبة للدول التي لديها فوائض في ميزات المدفوعات كالصين إلى أدوات استثمارية إذ تشكل ما نسبته 40% وتشكل

¹ ربحي كريمة والحريسي حياة وآخرون، واقع وأفاق الصناديق الثروة السيادية في النظام المالي العالمي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول موقع صناديق الثروة السيادية ضمن النظام المالي العالمي ودورها في تحقيق الاستقرار، جامعة الجبالي بوالنعامة بخميس مليانة، يومي 29 30 أفريل، الجزائر، 2015، ص 8.

² عبد السلام بريزة، دور صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض البترولية-دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي-، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2014، ص 114.

الصناديق السلعية ما يقارب 58% من الحجم المقدر لصناديق الثروة السيادية إذ تبرز الصين ، سنغافورة وكوريا الجنوبية كأمثلة قوية فيما يخص الصناديق السيادية الممولة من مصادر غير سلعية.

2. الصناديق الممولة عن طريق فوائض المدفوعات الجارية: إستطاعت الكثير من الدول الغير نفطية

تحقيق فوائض مالية عامة، خاصة في أمريكا اللاتينية ودول شرق وجنوب آسيا بفضل تنافسيتها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية بما يفضض عن إحتياجات الإستثمار المحلي مما دفعها إلى تحويل جزء هذه الفوائض على صناديق سيادية بعد أن وازنت بين الإحتفاظ بها كإحتياطات نقدية أو إستثمارها بما يحقق عوائد¹.

3. الصناديق الممولة بعوائد الخوصصة: دخلت الكثير من الدول في برامج واسعة لخصوصة القطاع

العمومي أدت لحصولها على عوائد مالية ضخمة وتتباين إستعمالات الدول لهذه العوائد فمنها من يوجهها مباشرة لتمويل الميزانية العمومية وفي بعض الأحيان لتمويل برامج إعادة هيكلة الإقتصاد وسداد الديون، ونظرا لضخامة هذه العوائد وتخوفا من أن تقود إلى توسع كبير في الإنفاق العمومي يكون أكبر من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، والذي يمكن أن يؤدي إلى حالة من التضخم غير المقدر التحكم فيها وانطلاقا من كون المؤسسات المخصصة هي ملك عام لجميع الأجيال يتم تحويل كل أو جزء من عوائد الخوصصة إلى صناديق سيادية².

4. الصناديق الممولة بفائض الميزانية: تلجأ بعض الحكومات مباشرة لما تحقق فائضا في الميزانية

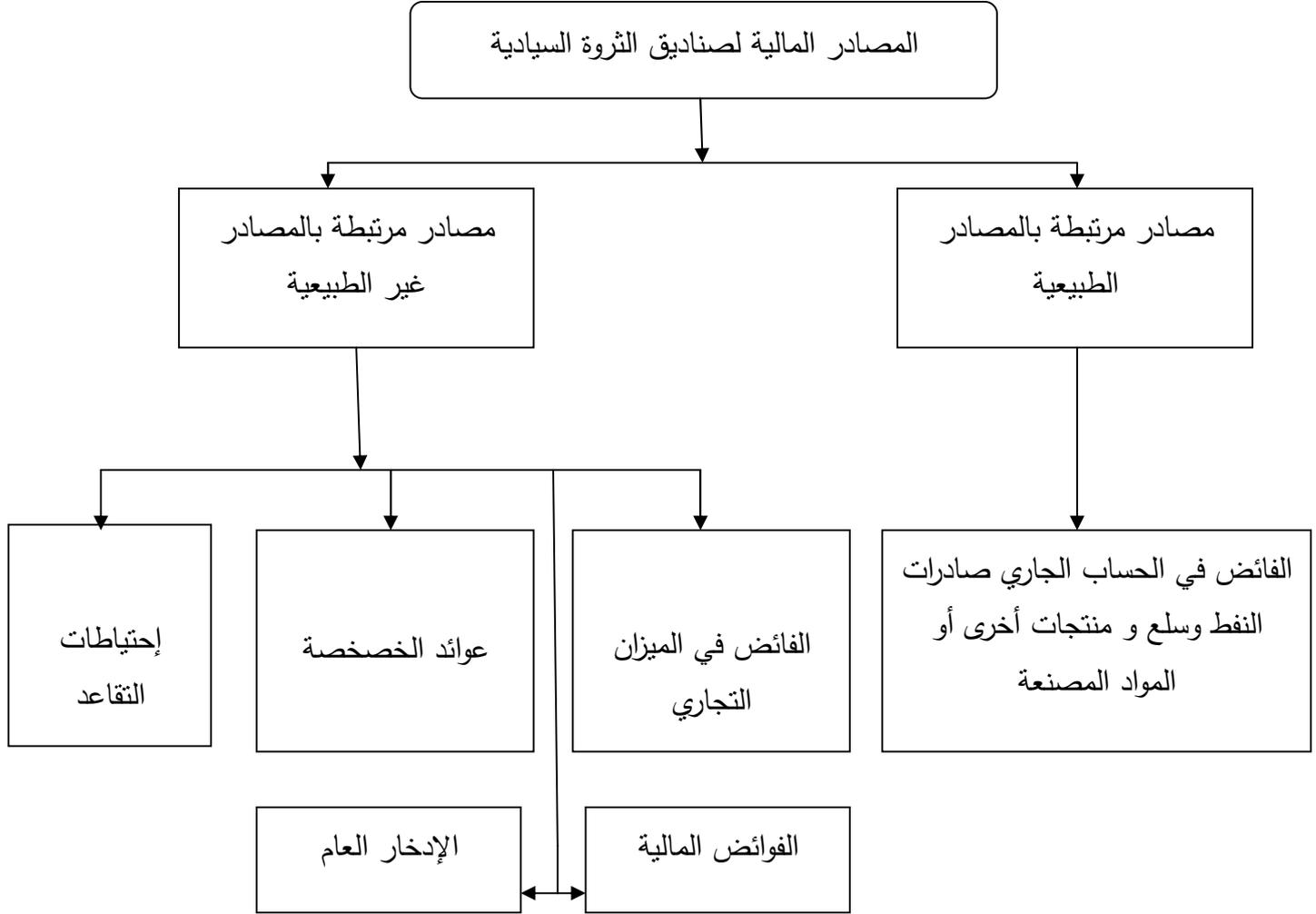
العامة للدولة إلى تحويل هذا الفائض لإستثمار في الأصول المالية قصد تحقيق عوائد من جهة ولتوجيه المعطيات الإقتصادية من جهة ثانية، وكما يلاحظ توالي تحقيق هذه الفوائض وارتفاع مستواها يتم اللجوء إلى تكوين صناديق سيادية قصد استثمارها وتنميتها بشكل أفضل³.

¹بوملطة حنان وبوزيابة منى ، دور صناديق الثروة السيادية في تنوع مصادر الدخل - دراسة تجريبية دبي-، مذكرة ماستر، إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2021، ص 57.

² نفس المرجع السابق ص 57.

³ نفس المرجع السابق ص 57.

والشكل التالي يبين مصادر صناديق الثروة السيادية:
الشكل رقم (04): مصادر صناديق الثروة السيادية



المصدر : Sovereign Wealth Fund Institute 2014

المطلب الثالث: إستثمارات صناديق الثروة السيادية.

إن أدوات الإستثمار المتاحة للمستثمر عديدة ومتنوعة يمكن تقسيمها إلى أدوات الإستثمار الحقيقي وأدوات الإستثمار المالي كما يلي:

أولاً: أدوات الإستثمار الحقيقي.

تتمثل أدوات الاستثمار الحقيقي فيما يلي¹ :

1. العقار: تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الإستثمار بعد الأوراق المالية ويتم الإستثمار

فيها بشكلين هما :

- **مباشرة:** عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مباني أو أراضي).
- **غير مباشرة:** عندما يقوم المستثمر بشراء سند عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المتخصصة بالعقارات.

2. السلع : تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة على غرار بورصات الأوراق المالية ، بذلك أصبحت توجد بورصة للقطن في نيويورك و أخرى للذهب في لندن و غيرها و يتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف بإسم المستقبلات أو التعهدات المستقبلية و هي عقد بين طرفين هما منتج السلعة هما الوكيل أو سمسار غالباً ما يكون مكتب سمسرة يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليم كمية معينة من سلعة بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد.

3. المشروعات الاقتصادية: تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الإستثمار الحقيقي انتشاراً وتتنوع أنشطتها ما بين تجاري وصناعي وزراعي كما أن منها يتخصص بتجارة السلع أو صناعتها أو تقديم الخدمات.

4. المعادن النفيسة: يعتبر الإستثمار في المعادن النفيسة مثل الذهب و الفضة و البلاتين مجالاً للاستثمارات الحقيقية، و قد شهدت أسعار المعادن النفيسة تقلبات حادة في الأونة الأخيرة في حين وصل سعر الذهب ذروته في بداية الثمانينات ثم و انخفض بحدة خصوصاً عند تصاعد دور الدولار كملاذ آمن للمستثمرين و ذلك بعد أن كان الذهب يقوم بهذا الدور، لكن عاد إلى الارتفاع مرة أخرى منذ بداية الألفية الجديدة بعد الهبوط الحاد و الذي حدث في سعر صرف الدولار في أسواق الصرف الأجنبية² .

¹ زياد رمضان، مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 1988، ص ص 42-44.

² محمد مطر، إدارة الإستثمارات، الطبعة السابعة، دار وائل، الأردن، 2015، ص 91.

ثانياً: أدوات الإستثمار المالي:

يمكن تصنيف أدوات الإستثمار المالي إلى أصناف متنوعة ، حسب معايير مختلفة و من أهم هذه المعايير هي¹:

1. أدوات الإستثمار المالي قصيرة الأجل: وهي بدورها تنقسم إلى:

- **شهادات الإيداع القابلة للتداول:** عبارة عن شهادات تصدرها البنوك التجارية والتي يثبت فيها بأنه قد تم إيداع مبلغ محدد ولمدة محددة تزيد عن السنة وتذكر في ظهر هذه الشهادة شروط التعامل بها وطريقة احتساب الفائدة ودفعها، يمكن لحامل هذه الشهادة التصرف فيها أو التنازل عنها في السوق النقدي قبل تاريخ الاستحقاق.

- **الكمبيالات:** هي عبارة عن أداة دين قصيرة أو متوسطة الأجل لا تزيد عن خمس سنوات يصدرها أفراد أو شركات أو دوائر حكومية للحصول على قروض من شركات وبنوك وأفراد آخرين.

- **الأوراق التجارية:** هي أدوات دين قصيرة الأجل تصدرها البنوك التجارية الكبيرة والشركات المساهمة كبيرة الحجم المعروفة في المجتمع.

- **قرض فائض الاحتياطي الإلزامي:** يشير مصطلح فائض الاحتياطي إلى ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي التي تتجاوز نسبة الاحتياطي الإلزامي يمكن إقراض هذا القرض لبنوك أخرى تعاني من العجز في الاحتياطي الإلزامي، ويكون الإقراض عادة ليوم واحد.

تتم إدارة هذه العملية من قبل البنك المركزي الوسيط، ويلتزم البنك المقترض بسداد قيمة القرض إضافة إلى الفوائد التي تتحدد وفق الطلب والعرض، يمكن أن يكون الاتصال مباشر بين البنوك أو بواسطة السمسار المتخصص في مثل هذا النوع من القروض.

- **الدولارات الأجنبية:** مصطلح الدولارات الأجنبية أو اليورو دولار يعني ودائع الدولار الأمريكي لبنوك خارج الولايات المتحدة الأمريكية و خاصة البنوك الأوروبية و لقد ظهر هذا السوق نتيجة للطلب المتزايد على الدولار بسبب انخفاض معدلات الفوائد على القروض التي تمنحها البنوك الأوروبية مقارنة بما هو عليه في البنوك الأمريكية من جهة ، و من جهة أخرى إقبال الشركات المتعددة الجنسية على الدولار الأمريكي بسبب امتداد نشاطاتها إلى أوروبا و آسيا و الشرق الأوسط و مناطق أخرى ، إضافة إلى طلب الحكومات على الدولار و طلب البنوك الأمريكية الأم لمواجهة احتياجاتها من أجل تغطية الاحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي الأمريكي أو لأغراض السيولة.

¹ عبد النافع الزرري، الأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2011، ص ص 37-40.

- **اتفاقيات إعادة الشراء** : تمثل اتفاقية إعادة الشراء أحد أساليب الاقتراض التي تلجأ إليها الشركات أو مستثمرين متخصصين في شراء و بيع أوراق مالية و يكون الاقتراض لليلة واحدة أو على الأكثر لمدة أسبوعين وبموجب هذه الاتفاقية تشتري الشركة الأوراق المالية المضمونة و سهلة التسويق ، و تلجأ إلى أحد السماسرة المتخصصين في مثل هذه الإتفاقيات ليعقد لها اتفاقا مع أحد البنوك أو الشركات التي لديها فائض من الأموال و التي تبحث عن فرص لإقراض هذه الأموال و وفقا للاتفاق تباع الشركة بصفة مؤقتة هذه الأوراق إلى صاحب المال الفائض كما تقوم بنفس الوقت بإبرام صفقات الشراء هذه الأوراق المالية من نفس صاحب المال بسعر أعلى قليلا من السعر الذي باعت به هذه الأوراق له على أن تنفذ صفقة إعادة الشراء في الموعد الذي تنتهي فيه حاجة الشركة للمبلغ الذي سبق أن حصلت عليه من الممول، و هكذا تنتهي الاتفاقية بعودة الأوراق المالية إلى الشركة أو المستثمر المتخصص و عودة الأموال إلى الممول.

- **أدونات الخزينة**: وهي عبارة عن أداة دين حكومية قصيرة الأجل يزيد تاريخ استحقاقها عن سنة (وعادة تتراوح بين ثلاثة، ستة، اثني عشر شهرا) وتحرص الحكومات على ضمان استمرارية تلك الأدونات في السوق بشكل دوري.

- **القبولات المصرفية**: نشأت هذه الأداة في سوق النقد نتيجة التطور في المعاملات التجارية الدولية منذ فترة طويلة، والقبول المصرفي عبارة عن حوالة مصرفية مؤجلة الدفع تصدرها شركة تجارية وتكون مضمونة الدفع من قبل البنك الذي تتعامل معه الشركة، وهو نوع من التسهيلات الذي يقدمه البنك مقابل أجر، ولقد ازداد التعامل بهذه الأداة بشكل كبير مع تطور التجارة الدولية.

2. أدوات الإستثمار المالي طويلة الأجل:

وهي تنقسم بدورها إلى¹ :

- **الأسهم العادية** : يمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة إسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية ، وتتمثل القيمة الإسمية في القيمة المدونة على قسيمة السهم ، وعادة ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس، أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة حقوق الملكية التي لا تتضمن الأسهم العادية ولكن تتضمن الاحتياطات والأرباح المحتجزة مقسوم على عدد الأسهم العادية المصدرة ، وأخيرا تتمثل القيمة السوقية في القيمة التي تباع بها الأسهم في سوق المال وقد تكون هذه القيمة أكثر أو أقل من القيمة السوقية في القيمة التي تباع بها الأسهم في سوق المال وقد تكون هذه القيمة أكثر أو أقل من القيمة الإسمية أو الدفترية.

¹ منير إبراهيم هندي، أدوات الإستثمار في أسواق رأس المال، الأوراق المالية وصناديق الإستثمار، دون طبعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 1999، ص ص 28-31.

وعلى الرغم من أن القيمة الإسمية للسهم العادي يحددها عقد التأسيس يمكن تحقيقها من خلال ما يسمى باشتقاق الأسهم الذي يعطي الحق للمستثمر في الحصول على جزء من سهم او سهم كامل وربما أكثر وذلك ، عن كل سهم يملكه ، أما بالنسبة لحامل السهم أي المستثمر فلا يجوز له الرجوع إلى المنشأة المصدرة لاسترداد قيمته.

- **الأسهم الممتازة** : يمثل السهم الممتاز مستند ملكية له قيمة إسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية ، شأنه في ذلك شأن السهم العادي غير أن القيمة الدفترية تتمثل في قيمة السهم الممتاز كما تظهر في دفاتر الشركة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة ، وعلى الرغم من أنه ليس للسهم تاريخ استحقاق أولوية على حملة الأسهم العادية في أموال التصفية كما أنه له الحق في توزيعات سنوية تتحدد بنسبة مئوية ثابتة من القيمة الإسمية للسهم وإذا لم تحقق أرباح في سنة مالية ما أو تحققت أرباح ولكن الإدارة قررت عدم توزيعها حينئذ لا يحق للمنشأة إجراء توزيعات لحملة الأسهم العادية في أي سنة لاحقة ، مالم يحصل حملة الأسهم على التوزيعات المستحقة لهم عن سنوات سابقة.

- **السندات** : عبارة عن حصة في قرض تأخذه الشركة المصدرة من الأشخاص والمؤسسات التي تشتري منها هذه السندات، كما يعتبر شكلا من أشكال الاقتراض عندما تقوم الحكومة أو الشركة الضخمة بالاقتراض من الجمهور فتبيع الأوراق المالية بقيمة إسمية محددة وبمعدل فائدة معيناً، وتستحق في فترة معينة ومحدودة.

- **سوق العملات الأجنبية** : وهو ذلك الإطار الذي يحقق تلاقي البائعين ، المشتريين للعملات الأجنبية والدين ينتشرون في كافة أنحاء العالم خاصة في المراكز المالية الكبرى مثل نيويورك ، لندن ، باريس ، زيورخ ، فرانكفورت ، طوكيو ، هامبورج حيث ترتبط هذه المراكز المالية ببعضها البعض بواسطة التلكس ، التلفون وغيرها ، كما أن هذه المراكز يوجد لديها ترتيبات تحقق سهولة انتقال العملات أو الأموال من سوق إلى أخرى وهو ما يحقق تقارب أسعار العملات في كافة الأسواق ، حيث أن قوى العرض والطلب هي أساس عمل سوق المنافسة الكاملة وتعتبر الأساس الذي تعتمد عليه الأسواق المذكورة في تحديد أسعار العملات الأجنبية المتجانسة في مختلف الأسواق¹ .

¹ حمدي عبد العظيم، التعامل في أسواق العملات الدولية، الطبعة الأولى، 1417، 1996، ص 34.

المبحث الثالث: تقييم صناديق الثروة السيادية.

صناديق الثروة السيادية تعتبر أداة نافعة وضارة في نفس الوقت، وكونها تابعة لحكومات وبلدان مختلفة فهي تثير العديد من المخاوف والقلق حيث برز جدل واسع حول هذه الصناديق واتخذت مواقف مختلفة، بالإضافة لكونها مستثمر مالي فهي معرضة إلى مجموعة من الأخطار.

المطلب الأول: إيجابيات وسلبيات صناديق الثروة السيادية.

أولاً: إيجابيات صناديق الثروة السيادية.

لصناديق الثروة السيادية مجموعة من الإيجابيات أهمها تتمثل فيما يلي¹:

1. تسيير مدخلات رؤوس الأموال: تستطيع الصناديق السيادية تمهيد تسيير الإقتصاد الكلي للفوائض الضخمة للحساب الجاري، فمن خلال تمويل المداخل إلى صناديق الإستثمار تعمل الدولة المالكة على تحقيق الضغوط التضخمية المتعلقة بمداخل رؤوس الأموال والدافعة معدلات الصرف الإسمية نحو الارتفاع مما يسهم في احتواء الطلب على الصادرات ويعدل النمو، كما يحافظ توظيف مدخلات الأموال بالخارج على استقرار سعر العملة .

2. حل المشاكل الهيكلية: تسهل الصناديق السيادية تحويل الثروات بين الأجيال مما يسمح للأجيال

القادمة بالاستفادة من الوضع المالي الجيد الحالي.

تسمح كذلك التوظيفات بالخارج لهذه الدول من استيراد المعارف والخبرة التي تحتاجها من أجل تطوير الصناعات الداخلية والبنية التحتية الوطنية مع إرساء قواعد التنمية وبالتالي يمكن لاستراتيجيات التوظيف تقليص هشاشة الإقتصاد الكلي والمالي وتحقيق الاستقرار مستقبلا .

3. إستثمارات ضخمة تستهدف المدى البعيد: من أهم مزايا الصناديق السيادية متمثلة في الحجم المعتبر

للأموال الموجهة للتوظيف والأمد الطويل للاستثمار مما يسمح بضخ السيولة في الأسواق المالية العالمية وتزويد رؤوس الأموال لمحتاجيها، وبما أن هذه الصناديق بعهدة طويلة الأجل فبإمكانها التغلب على التغيرات الأنوية والتحرك عكس التيار بالاستثمار حين أزمة الأسواق.

¹بن لكحل نوال، الصناديق السيادية الإستثمار بين الفرص والمخاوف، مجلة دفاثر البحوث العلمية، المجلد01، العدد 3، 2013، صادرة عن كلية العلوم

الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مرسلبي عبد الله، تيبازة، الجزائر، ص ص 316 317

ثانيا: سلبيات صناديق الثروة السيادية.

تتمثل سلبيات الصناديق السيادية فيما يلي¹ :

1. سرية نشاط صناديق الثروة السيادية واتجاهاتها ودوافعها في خياراتها الاستثمارية.
2. افتقار الصناديق إلى الشفافية في عملها، حيث أنها لا تكشف عن حجم عوائد استثماراتها وكيفية توزيعها .
3. استغلال نفوذها السياسي على شركات تستحوذ هي عليها للإسكاف بمفاصل القرار الاقتصادي فيها. كما انه توجد سلبيات أخرى نذكر منها ما يلي² :
4. مخاطر تداخل رؤوس الأموال حيث تنتهج صناديق الثروة السيادية سياسة التعتميم وعدم الإفصاح عن حجم أصولها والتزاماتها واستراتيجيتها الاستثمارية، وهذا يمثل أهم الانتقادات الموجهة إليها بالرغم من أن هناك اعتقادا سائدا أنها تستحوذ على أصول مالية طويلة الأجل، وهذا يساهم في استقرار النظام المالي العالمي، لكن هناك البعض منها قامت بتوظيف إستثمارات في صناديق أخرى لها تأثير قوي مثل صناديق التحوط العالمية، وهذا ينشأ عنه في المستقبل نوع من تداخل رؤوس الأموال والتي تنتشر عدواها عندما تتعرض بعض صناديق التحوط لأزمات مالية .
5. فرص التوظيف الضائعة التي يمكن خلقها لأجل الشباب من مواطني الدول المالكة لهذه الصناديق، وذلك لو تم إستثمار هذه الأموال في أصول حقيقية في الداخل، بدلا من استثمارها في الخارج فتوفر فرصا للعمال الأوروبيين والأمريكيين بينما لا يستفيد شباب الدول المالكة لها خاصة العربية منها من الوظائف التي تخلقها مثل هذه الإستثمارات ومن ثم هذه الصناديق تساهم في حل مشكلة البطالة في الخارج، بينما تتعمق تلك المشكلة في الدول المالكة بمرور الوقت.

¹ غزالي عمر وسلاوي حسينة، تطور حجم الصناديق السيادية العربية وأهدافها، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول: موقع صناديق الثروة السيادية ضمن النظام المالي العالمي ودورها في تحقيق الاستقرار، جامعة الجبالي بوالنعامة، خميس مليانة، يومي 29-30 أبريل، الجزائر، 2015، ص 7.

² هاجر يحيى، سياسة ترشيد دور صناديق الثروة السيادية في إطار مبادئ سننباغو، أطروحة دكتوراه، مالية بنوك وتأمينات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2017، ص ص 27-28.

المطلب الثاني: الجدل القائم والمواقف حول صناديق الثروة السيادية

أولاً: الجدل القائم حول صناديق الثروة السيادية.

قبل سنة 2005 لم تكن صناديق الثروة السيادية تثير اهتمام المحليين والسياسيين، ولكن بعد نشر مورغان ستانلي تقريرها عن هذه الصناديق والذي توقعته فيه أن أصولها سوف تصل إلى 12 تريليون دولار في أفق 2015 أثار هذا التقرير مخاوف الدول الصناعية، إذ أصبحت هذه الصناديق عنصراً مهماً وفعالاً في الأسواق المالية العالمية وشكلت فئة جديدة من المستثمرين فيما تركز الجدل الدولي بنقطتين رئيسيتين هما¹:

- الطبيعة الاستراتيجية الكاملة في إستثمارات هذه الصناديق والطموحات الجيوسياسية لمالكها والأخطار المحتملة على الأمن القومي، خاصة وأن بعض الصناديق مملوكة للدول ذات نظم سياسية من الصعب مراقبتها وذات طموحات سياسية واسعة على المستوى العالمي والإقليمي كالصين، روسيا، فنزويلا وليبيا ويمكن أن يفهم هذا التخوف بالعودة قليلاً إلى الوراء لما فازت شركة اتحاد الموانئ دبي في ماي 2006 بإدارة موانئ أمريكية إذ كان هنا رد حاد وعنيف من الكونغرس دفع بها إلى التخلي عن الصفقة، ونفس الأمر حدث في سبتمبر 2006 مع البنك العمومي الروسي VIB لما اشترى 5,02% من رأس مال البنك الألماني الفرنسي EADS، إذ أثار ذلك تساؤلات في فرنسا وألمانيا عن الدوافع الاستراتيجية والسياسية وراء ذلك وكذلك ما حدث مع هيئة الإستثمار الكويتية في أواخر الثمانينات من القرن العشرين إذ اشترت 22% من رأس مال أسهم بريتش بتروليم التي طرحت للبيع في إطار سياسة الخصصة التي انتهجتها أنداك حكومة تاتشر.

- عدم تطابق إدارات هذه الصناديق مع مبادئ الحكم الراشد والشفافية وتأثيرات ذلك على تطورات الأسواق والانكشاف التجاري للدول الصناعية الكبرى ذلك أن هذه الصناديق تفتقر إلى الإطار القانوني بخلاف المستثمرين المؤسسيين والتخوف من اهتزاز المنطق الرأسمالي الحر للأسواق الذي يتناقض مع سيطرت الدولة على ملكية الأصول.

¹ بوفنش وسيلة وبنون خير الدين، حوكمة الصناديق السيادية حسب مبادئ سانتياغو، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الثالث حول: موقع الصناديق السيادية ضمن النظام المالي العالمي ودورها في تحقيق الإستقرار، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجبلان بولنعامن خميس مليانة، يومي 29-30 أفريل، الجزائر، 2015، ص ص 9-10.

ثانيا: المواقف حول صناديق الثروة السيادية.

إن تنامي صناديق الثروة السيادية شكل مخاوف على الدول الغربية لأن محافظة هذه الصناديق تدخل كاستثمارات في الأسواق المالية وتصبح منافسة لها فانطلاقا من هذه المخاوف تم بروز عدة مواقف ومن أبرزها نذكر ما يلي¹:

1. الموقف السويسري: اتخذ المجلس الفدرالي السويسري في 30 يناير 2008 قرار بالمراقبة الدقيقة لنمو صناديق الثروة السيادية وقدر بأنه ليس من المستعجل وضع تدابير تشريعية خاصة بها ونصح المصالح الفدرالية بالمساهمة في المناقشات الجارية على المستوى الدولي والمتعلقة بوضع معايير الشفافية والممارسات التجارية لهذه الصناديق.

2. الموقف الفرنسي: قامت الجمعية الوطنية الفرنسية بدراسة واعية لصناديق الثروة السيادية وأصدرت بشأنها نصا تم إقراره في 30 جويلية 2008 تتضمن ما يلي:

- دعوة الدول الأعضاء في اللجنة الأوروبية إلى تقديم مساهمات مشتركة في أعمال التفكير الجارية في إطار صندوق النقد الدولي عن إعداد قواعد بالممارسات السليمة للصندوق.
- لا يعتبر من الأمر الإيجابي تخصيص الدول المالكة للصناديق جزءا مهما من عوائدها ومواردها للتنمية المحلية مع ضرورة إبقاء هذه الاستثمارات مفتوحة على الشركاء الدوليين.
- يعد من الضروري في ظل افتراض استثمار هذه الصناديق في دول الاتحاد الأوروبي أن تتحمل دول الاتحاد مسؤولية تحديد وتعريف أساليب مواجهة الإستثمارات التي تمس المؤسسات والقطاعات الاستراتيجية بهدف استكمال التشريعات الوطنية التي لا تتوافق مع القواعد الأوروبية للمنافسة.

3. الموقف الإيطالي: أعلن وزير الخارجية الإيطالي بأنه يرحب بمشاركة صناديق الثروة السيادية العربية والأجنبية بحصة لا تتجاوز 5% من رأس مال الشركات أو البنوك الإيطالية بشرط أن لا تكون تلك المؤسسات مدرجة ضمن لائحة المؤسسات الاستراتيجية للدولة، وفي سياق ذلك شكلت إيطاليا لجنة مكونة من وزارة الإقتصاد والمالية والوزارة الخارجية والهيئات الأخرى المهتمة بالاستثمار والسوق المالية لدراسة الطلبات المتعلقة باستثمارات صناديق الثروة السيادية والحرص على شفافيتها.

¹بودلاعة مريم وبلهريمي نجوى، متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في صناديق الثروة السيادية -دراسة تجارب دولية مع التطبيق على حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص نقود ومالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2016، ص 55-57.

4. الموقف الأوروبي: اقترح الرئيس الفرنسي ساركوزي على الأوروبيين في نوفمبر 2008 إنشاء صناديق

ثروة سيادية خاصة بهم لحماية صناعتهم الاستراتيجية من الاستحواذ الأجنبي، لذلك قامت هيئات الاتحاد

الأوروبي ببلورة موقف مشترك من صناديق الثروة السيادية يقوم على¹ :

- إجبار صناديق الثروة السيادية على الالتزام بمجموعة من القواعد للسلوك كالشفافية والحوكمة.
- إجبار صناديق الثروة السيادية على تكوين هيئة مسؤولة أما الهيئات الدولية.
- السعي المشترك لتحديد القطاعات الحساسة والاستراتيجية المحمية واعتماد مفهوم موحد للأمن الاقتصادي.

- دعم دور صناديق رأس المال للمخاطرة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الظروف الملائمة لتعبئة متزايدة للدخار الوطني لتمويل المؤسسات.

- اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل بالضغط على الدول المالكة للصناديق الثروة السيادية لانفتاح أكبر أمام إستثمارات الدول الأخرى.

4. موقف الولايات المتحدة الأمريكية: يتعين على الصناديق السيادية الحصول على موافقة لجنة

الاستثمارات الخارجية، ولقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على الاجتماع بممثلي صناديق الثروة السيادية

لسنغافورة وأبو ظبي بهدف إقرار إعلان مبادئ مشتركة ويحدد المبادئ الواجب احترامها من هذه الصناديق،

حيث تضمن ذلك ما يلي²:

- احترام معايير البلد المستضيف.
- اعتماد ونشر سياسة تسيير المخاطر.
- إعلان أهداف صناديق الثروة السيادية.
- الالتزام بالمنافسة العادلة مع القطاع الخاص.
- نشر تشريعات البلدان المنشأة للصناديق وتلك المتعلقة بمراقبتها.
- الإعلان السنوي لوضعية الاستثمارات وتخصيص الأموال لصناديق الثروة السيادية.
- الالتزام الصريح بأن الدوافع لإستثمارات الصناديق هي الدوافع التجارية فقط دون السياسية.

¹ نفس المرجع السابق، ص 56.

² نفس المرجع السابق، ص 57.

المطلب الثالث: المخاطر التي تتعرض لها صناديق الثروة السيادية.

الصناديق السيادية معرضة لمجموعة من الأخطار مثلها مثل أي كيان اقتصادي مستثمر في القطاع المالي، وتوجد العديد من الأخطار التي يمكن أن تواجه صناديق الثروة السيادية نذكر منها ¹:

1. خطر الائتمان: ويقصد به فشل المدين في الوفاء بالمدفوعات بالقيمة وفي الوقت المتفق عليه ولتجنب خطر الائتمان لابد من دراسة الوضع المالي للمدين قبل التعامل معه ثم مراقبة مركزه المالي طوال الوقت، أيضا يمكن تقليل هذا النوع من المخاطر من خلال التنوع في المحفظة الاستثمارية.

2. خطر أسعار الفائدة: ويعني الخطر الناجم عن تغيرات أسعار الفائدة السائدة في السوق، ويتضمن خطرين هما خطر تغير قيمة الأصل وخطر إعادة الإستثمار، وتستخدم عادة سياسات مختلفة لتجنب أو تخفيض خطر أسعار الفائدة منها approach coupon ، ويستخدم في حالة الإستثمار في السندات، حيث يتم الإستثمار في سندات ليست لها عائد زمني وإنما يتم تسليمه مرة واحد عند تاريخ الاستحقاق، وهذه السياسة تقلل من خطر تقلبات سعر الأصل وهنا duration Matching ، حيث يتم الإستثمار في أصل تتساوى المدة المراد الاحتفاظ به مع فترة الاستغراق، وهي الفترة الزمنية اللازمة لتجنب أخطار تقلبات أسعار الفائدة وما نجم عنها من مخاطر إعادة الإستثمار ومخاطر أسعار الأصول، وهناك سياسة matching maturity حيث يتم الاحتفاظ بالأصل حتى تاريخ استحقاقه وهذه السياسة تقلل من خطر تغير قيمة الأصل، ولكنها لا تقلل من خطر إعادة الإستثمار.

3. خطر العمولات: ويشير إلى خطر تغير قيمة الأصول المصدرة بعملات أجنبية نتيجة تغير أسعار الصرف العملات، وتستخدم سياسة التحوط لأسعار الصرف أو العملات الأجنبية لتحديد خطر العملة.

4. مخاطر سياسية: ويقصد بها الخسائر الناجمة عن قرارات وسياسات تتخذها الحكومات لتحقيق أهداف سياسية ومنه نستنتج أن صناديق الثروة السيادية معرضة لجميع المخاطر المتعلقة بالسوق، كأى مستثمر آخر، ولها إيجابيات وسلبيات كأى مؤسسة أخرى.

5. خطر السيولة: ويعني عدم القدرة على تحويل الأصل إلى نقدية دون خسارة ومن ثم يعد أصل عالي السيولة إذا أمكن تحويله إلى نقدية بأقل أو بدون خسارة فيكون أصل منخفض السيولة إذا انعدمت إمكانية تحويله إلى نقدية أو تم تحويله ولكن بخسارة كبيرة.

¹ محمد مرابط ومعاد بوبريحة، تشخيص وتحليل مساهمة صناديق الثروة السيادية في تفعيل التنمية الإقتصادية - دراسة تطبيقية على شركة ممتلكات البحرين القابضة -، مداخلة ضمن الملتقى حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الإقتصادي في الدول النفطية في ظل إنهيار أسعار المحروقات، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، 2016، ص ص 10 - 11.

خلاصة

نستخلص من هذا الفصل أن لصناديق الثروة السيادية أهمية كبيرة نتيجة للتطورات المالية والاقتصادية الحاصلة، فهي عبارة عن صناديق مملوكة للدولة وتخضع للرقابة والإشراف والقوانين المعمول بها داخل هذه الدولة ويتم تمويلها عن طريق فوائض مالية من مصادر مختلفة أهمها فائض الميزانية، أو إحتياطات الصرف الأجنبي بالإضافة إلى عوائد الخصخصة، وتتميز هذه الصناديق بقدرة عالية على تمويل اقتصاديات الدول النفطية بحيث تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وقدرتها على المواجهة والتصدي لمختلف الأزمات الاقتصادية.

وقد تباينت ردود الفعل بين الدول الصناعية من تنامي حجم أصول هذه الصناديق خوفا من استعمالها لأغراض سياسية لا تجارية.

الفصل الثالث: مساهمة الصناديق السيادية في إدارة الموازنة العامة
(تجربة النرويج، تجربة أبوظبي، صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر).

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية على المستوى العالمي.

المبحث الثاني: صندوق التقاعد الحكومي النرويجي ودوره في ضبط الموازنة العامة.

المبحث الثالث: جهاز أبوظبي وعلاقته بإدارة الموازنة العامة.

المبحث الرابع: صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر وعلاقته بإدارة الموازنة العامة

تمهيد

تعتبر الصناديق السيادية الأوروبية والخليجية من أكبر الصناديق السيادية في العالم من حيث الأصول كما عرف الحجم الإجمالي للصناديق ارتفاعات متواصلة على المدى العقود الماضية ، كما استطاعت بعض الصناديق المساهمة بشكل فعال في تطوير اقتصاديات بلدانهم، وتعد تجربة النرويج وجهاز أبو ظبي من أنجح التجارب العالمية في إنشاء وإدارة صناديق الثروة السيادية، بالإضافة إلى الخبرة في مجال الإدارة والتسيير .

وعلى غرار هذه البلدان قامت الجزائر أيضا بإنشاء صندوق سيادي تحت مسمى صندوق ضبط الإيرادات لادخار الفوائض المالية المحققة من الحماية البترولية وتوجيهها لتسيير وتمويل الميزانية العامة للدولة في فترات العجز المالي ولمواجهة الصدمات الخارجية والمتوقعة.

لذا خصصنا هذا الفصل لدراسة حجم أصول هذه الصناديق السيادية السلعية وتقييم وتجاربها، ومن أجل الإحاطة بهذه التجارب قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للصناديق السيادية على المستوى العالمي.

المبحث الثاني: صندوق التقاعد الحكومي النرويجي ودوره في ضبط الموازنة العامة.

المبحث الثالث: صندوق جهاز أبو ظبي.

المبحث الرابع: صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر وعلاقته بإدارة الموازنة العامة.

المبحث الأول: تطور الصناديق السيادية وحجم أصولها.

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى تطور عدد صناديق الثروة السيادية على مستوى أنحاء العالم وحجم أصولها حيث عرفت ارتفاعا متواصلا على مدى العقدين الماضيين، كما تختلف تقديرات حجم صناديق الثروة السيادية اختلافا واسعا بسبب التعريفات المتنوعة لها وعمليات الكشف المحدودة عن نشاطاتها وصفقاتها، إضافة إلى انعدام الشفافية في عدد من هذه الصناديق لاسيما الموجودة في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: تطور أعداد الصناديق السيادية وحجم أصولها حتى 2019.

أخذ عدد الصناديق السيادية في تزايد مستمر، وتعددت مصادر تمويلها، كما نالت اهتمام العديد من الباحثين في المجال المالي، والسياسي والاقتصادي، والمؤسسات المالية الدولية، ومراكز الأبحاث الدولية، وأصبح لها معهد متخصص Sovereign wealth fund institute يقدم المعلومات والبيانات والمؤشرات حول أدائها وحجم أصولها واستثماراتها، والجدول التالي يوضح أعداد الصناديق السيادية وحجم أصولها حتى فيفري 2019¹.

الجدول رقم (1): تطور أعداد الصناديق السيادية، وحجم أصولها حتى 2019.

(الوحدة: مليار دولار)

الترتيب	الدولة	الصندوق	الأصول	المصادر
01	الصين	SAFE-NSSF-CIC-CADf	831	السلع الغير أساسية
02	الإمارات العربية المتحدة	جهاز أبوظبي الاستثمار شركة مبادلة للتنمية	651,1	النفط
03	سنغافورة	GIC\ TH	483	السلع الغير أساسية
04	النرويج	GPF	443	النفط
05	السعودية	صندوق الاستثمارات العامة	342,0	النفط
06	هونج كونج	HKMA	227,6	السلع الغير الأساسية
07	الكويت	الهيئة العامة للاستثمار	202,5	النفط
08	روسيا	RNWF	145,5	النفط
09	ليبيا	المؤسسة الليبية للاستثمار	70	النفط
10	قطر	جهاز قطر للاستثمار	65	النفط
11	أستراليا	AFF	59,1	السلع الغير الأساسية
12	الجزائر	RFF	54,8	النفط

¹ إيهاب إبراهيم محمد، الآثار الاقتصادية المتوقعة لصندوق مصر السيادي في ضوء التجارب العالمية -دوافع التأسيس ومتطلبات النجاح-، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، المجلد 49، العدد 3، 2019، صادرة عن كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، ص 272.

الغاز_المعادن_ النفط	52	PWMT-NMsiOT-APF	الو.م.أ	13
النفط	38	KNF	كاسخستان	14
السلع الغير الاساسية	33	NPRF	جمهورية ايرلندا	15
السلع الغير الأساسية	30,3	KIC	كوريا الجنوبية	16
النفط	30	BIA	بروناي	17
السلع الغير الأساسية	28	SIF	فرنسا	18
السلع الغير الأساسية والنفط	25	KN	ماليزيا	19
النفط	23	OSF	إيران	20
النحاس	21,8	SESF	تشيلي	21
النفط	14,9	SOF	أذربيجان	22
النفط	13,8	AHF	كندا	23
السلع غير الاساسية	12,1	NZSF	نيوزيلندا	24
النفط	9,1	MHC	البحرين	25
السلع غير النفطية	8,6	SFB	البرازيل	26
الغاز_ النفط	8,2	OIF - صندوق الاحتياطي العام للدولة	عمان	27
الاماس والمعدن	6,9	PF	بوتسوانا	28
الغاز والنفط	6,3	TLPF	تيمور الشرقية	29
النفط	2,9	HSF	ترينيداد وتوباغو	30
النفط	8	FEM	فنزويلا	31
السلع غير الاساسية	5	SCIC	فيتنام	32
النفط	5	ECA	نيجيريا	33
الفوسفات	4	RERF	كيري باتي	34
السلع غير الاساسية	3	GIU	أندونيسيا	35
الغاز والنفط	3	NFHR	موريتانيا	36

المصدر: إيهاب إبراهيم محمد، الآثار الاقتصادية المتوقعة لصندوق مصر السيادي في ضوء التجارب العالمية- دوافع التأسيس ومتطلبات النجاح، مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 49، العدد 03، 2019، صادرة عن كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، ص 273.

من خلال الجدول أعلاه يتضح:

أن غالبية الصناديق السيادية تمول من فائض النفط كما يتركز انتشارها جغرافيا في منطقة آسيا والشرق الأوسط، فمن حيث حجم الأصول يشير إلى أكبر خمس صناديق سيادية في العالم يستحوذ على نصف إجمالي الأصول العالمية لصناديق الثروة السيادية، كما استحوذت كل من منطقة آسيا، ومنطقة الشرق الأوسط على حوالي 75% من إجمالي أصول الصناديق السيادية في العالم.

المطلب الثاني: أكبر 10 صناديق سيادية في العالم لشهر جوان 2018.

حسب تقديرات معهد صناديق الثروة السيادية لشهر جوان 2018، أنه من بين أكبر عشر صناديق سيادية في العالم، يوجد أربع صناديق خليجية وثلاثة صناديق صينية وإثنين من سنغافورة وواحد من أوروبا¹.
الجدول رقم (02): أكبر 10 صناديق الثروة السيادية العالمية لجوان 2018.

(الوحدة: مليار دولار)

الصندوق	حجم الأصول (مليار دولار)
صندوق التقاعد الحكومي (النرويج)	1035.2
جهاز الاستثمار الصينية (الصين)	941.4
جهاز أبو ظبي للاستثمار (الإمارات العربية المتحدة)	683
هيئة الاستثمار الكويتية (الكويت)	592
هيئة نقد هونج كونج- المحفظة الاستثمارية (الصين)	522.6
مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" (المملكة العربية السعودية)	494
شركة SAFE للاستثمار (الصين)	441
مؤسسة حكومة سنغافورة للاستثمار (سنغافورة)	390
تيماسيك القابضة (سنغافورة)	375
جهاز قطر للاستثمار (قطر)	320

المصدر: سمير حبارك ، استثمارات صناديق الثروة السيادية وإدارتها- دراسة الصندوق استثمارات العامة السعودي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2020، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، الجزائر، ص546.

نلاحظ من خلال الجدول مايلي:

تتطلع الكثير من الدول النفطية إلى تطوير صناديقها السيادية بعد أزمة الأسواق النفطية التي تعصف بالاقتصاد العالمي مند عام 2014، وتدني أسعاره بغية إيجاد بديل عن إيرادات النفط، حيث عرفت صناديق الثروة السيادية تباطؤ في نمو ثرواتها خلال السنوات الأخيرة لعوامل عدة من بينها ضعف الأسواق ونزول أسعار

¹ سمير حبارك ، استثمارات صناديق الثروة السيادية وإدارتها- دراسة الصندوق استثمارات العامة السعودي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2020، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، الجزائر، ص546.

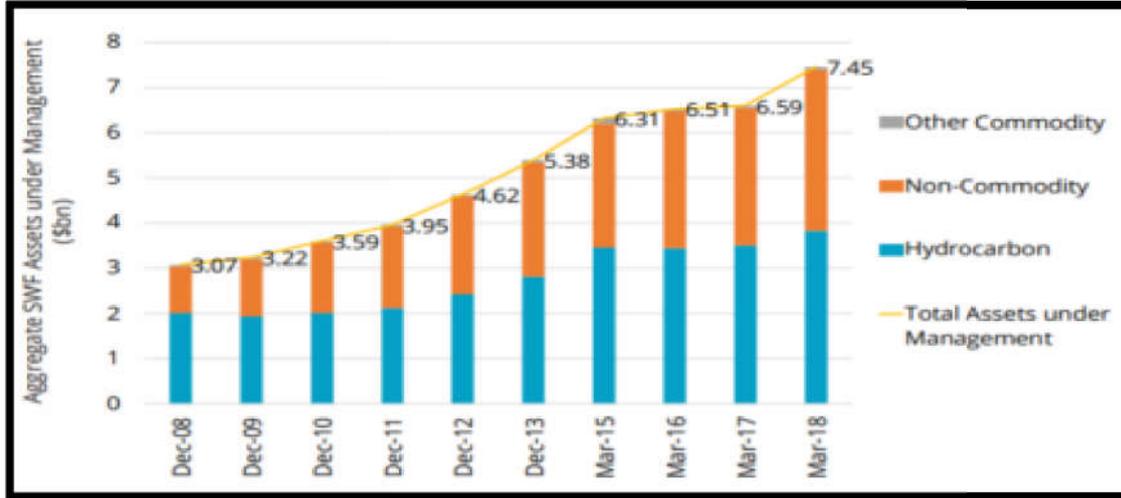
النفط وتغير سياسات حكومات الصناديق، حيث بلغ نمو الصناديق 2%، إلى 5% غاية نهاية الثلاثي الأول من عام 2018 و 3,3% عام 2017، ولم يزيد نموها عن 3% في 2015 و 1% في 2016، حيث بلغ إجمالي الأصول 7,4% تريليون دولار نهاية سنة 2016 مقارنة مع السنوات السابقة، بينما نمت أصول الصناديق السيادية 17% في ديسمبر 2011 وديسمبر 2012، وسجلت نموا نحو 16% في سنة 2013، غير أن الثروة السيادية تبقى مركزة في عدد محدود من الصناديق إذ تدير أكبر عشر صناديق أصولا بقيمة 5,49 تريليون دولار أو 74% من إجمالي أصول الصناديق السيادية حول العالم .

يصدر صندوق التقاعد الحكومي النرويجي صناديق الثروة السيادية العالمية بأصول قيمتها 1035,2 مليار دولار، جاءت بعده شركة الصين للاستثمار ب 941,4 مليار دولار، وتلاه في المركز الثالث جهاز أبوظبي للاستثمار بعد تراجع قيمة أصوله ب 145 مليار دولار لتبلغ 683 مليار دولار بينما حلت رابعا هيئة الإستثمار الكويتية بأصول قيمتها 592 مليار دولار، وأخير حافظ صندوق الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي حتى جوان 2018 على المركز الخامس عالميا ضمن أكبر الصناديق بأصول قدرت ب 494 مليار دولار.

لقد عرفت أصول صناديق الثروة السيادية العربية ارتفاعا طفيفا شهر أوت 2018 بنسبة 1% أو ما يعادل 30 مليار دولار إلى 2,98 تريليون دولار و 2.95 تريليون دولار سجلت في جوان 2018، وقد تصدر جهاز أبوظبي للاستثمار صناديق السيادية العربية بإجمالي أصول 683 مليار دولار أمريكي.

المطلب الثالث: حجم الأصول المدارة من قبل صناديق الثروة السيادية

يمكن توضيح حجم الأصول المدارة من قبل صناديق الثروة السيادية خلال الفترة (2008-2018)¹.
الشكل رقم (05): حجم الأصول المدارة من قبل صناديق الثروة السيادية خلال الفترة (2008-2018).
(الوحدة: تريليون دولار)



المصدر: هاجر يحي و ياسمينة إبراهيم سالم، صناديق الثروة السيادية العربية في ظل أزمة انهيار أسعار النفط وفرصة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثالث حول: الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية، منعقد يومي 24-25 فيفري 2020، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مركز الجامعي عبد الحميد بوالصوف، ميله، الجزائر، ص8.

نلاحظ عليه بأن حجم أصول صناديق الثروة السيادية ارتفع ليصل إلى 7,45 تريليون دولار إلى غاية مارس 2018، وحسب تحديث آخر بيانات معهد صناديق الثروة السيادية، فقد بلغ حجم الأصول 8,14 تريليون دولار تديرها 78 صندوق عبر العالم، أغلبها صناديق نفطية.
والشكل الموالي يعرض حجم أصول أكبر 20 صندوق ثروة سيادية في العالم فيفري 2019.

¹ هاجر يحي و ياسمينة إبراهيم سالم، صناديق الثروة السيادية العربية في ظل أزمة انهيار أسعار النفط وفرصة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثالث حول: الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية، منعقد يومي 24-25 فيفري 2020، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مركز الجامعي عبد الحميد بوالصوف، ميله، الجزائر، ص7.

الشكل رقم (06): حجم أصول أكبر 20 صندوق ثروة سيادية في العالم في فيفري 2019.



المصدر: هاجر يحي و ياسمين إبراهيم سالم، صناديق الثروة السيادية العربية في ظل أزمة انهيار أسعار النفط وفرصة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثالث حول: الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية، منعقد يومي 24-25 فيفري 2020، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مركز الجامعي عبد الحميد بوالصوف ، ميله، الجزائر، ص8.

نلاحظ أن حصة صناديق الثروة السيادية العربية تدر 32.6% من إجمالي الأصول التي يديرها أكبر 20 صندوق في العالم.

المبحث الثاني: صندوق معاشات التقاعد الحكومي النرويجي ودوره في ضبط الموازنة العامة.

يعتبر صندوق معاشات التقاعد الحكومي النرويجي من بين أهم الصناديق الموجودة في العالم، كما يعتبر أسلوب تسييره مرجعا حقيقيا لباقي الصناديق السيادية حيث يتجلى نجاحه في التطور المستمر لأصوله المالية، كما يعتمد على هذا الصندوق بشكل كبير في تمويل عجز الميزانية السنوي في النرويج، ويعرض هذا المبحث الجانب التطبيقي بشكل مفصل حيث نتناول في البداية نشأة وتطور صندوق معاشات التقاعد الحكومي ثم نتطرق إلى عوامل نجاح الصندوق وكذلك العلاقة التي تربط الصندوق بالموازنة العامة.

المطلب الأول: ماهية صندوق معاشات التقاعد الحكومي النرويجي.

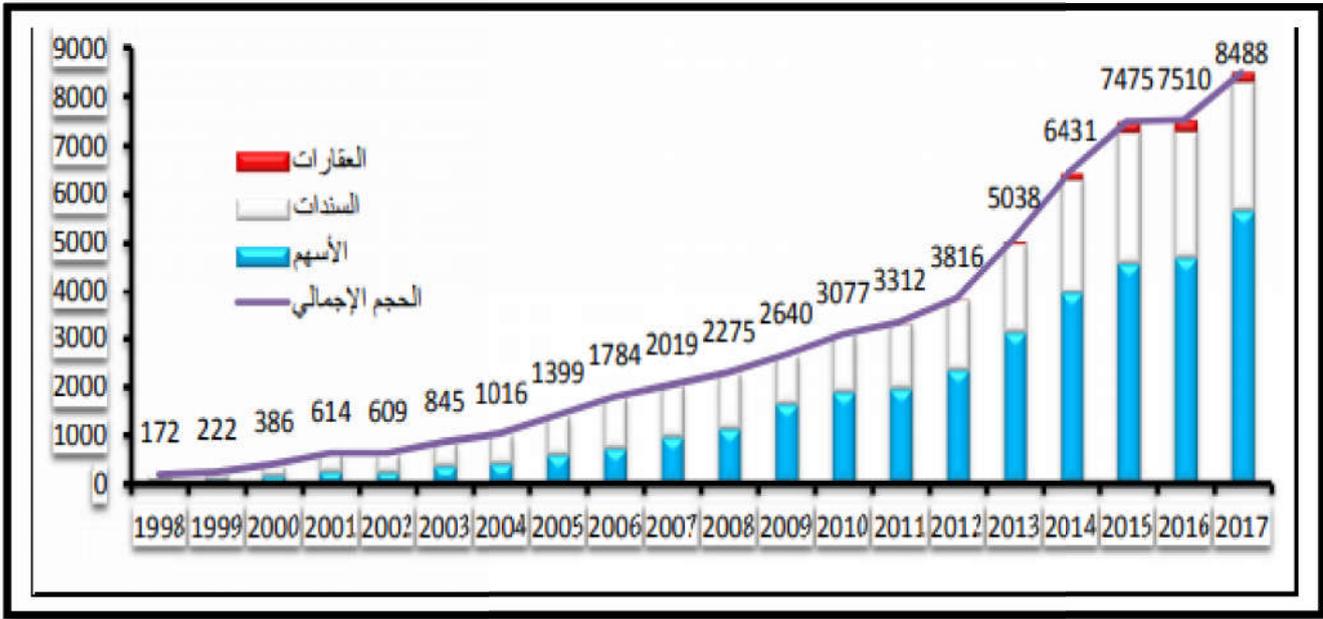
أولا: نشأة وتطور صندوق معاشات التقاعد الحكومي النرويجي.

1. نشأة صندوق معاشات التقاعد الحكومي النرويجي:

تأسس صندوق معاشات التقاعد الحكومي في جوان 1990 بقرار صادر من البرلمان النرويجي، ليقوم بتسيير الفوائض النفطية المحولة إليه، غير أنه لم يبدأ نشاط عمله إلا في عام 1996 عندما تم تحويل مبلغ 2 مليار كرونة نرويجية للصندوق ليقوم بإستثمارها على شكل سندات حكومية فقط لتقوم وزارة المالية بإعادة النظر في إستراتيجيتها الإستثمارية سنة 1997 وخصصت 40% من موجودات الصندوق لإستثمارها في الأسهم، ونتيجة لذلك أنشأ بنك إدارة الإستثمار النرويجي NBIM في جانفي 1998 أوكلت له مهمة إدارة الصندوق تحت إشراف ورقابة وزارة المالية، ليتم تغيير اسم الصندوق عام 2006 من صندوق النفط إلى صندوق معاشات التقاعد الحكومي النرويجي¹.

¹ قرود علي وبن موسى كمال، صناديق الإستثمار السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية والحد من آثار الأزمات النفطية -دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الإيرادات وصندوق معاشات التقاعد النرويجي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 224.

الشكل (07): تطورات حجم أصول صندوق معاشات التقاعد النرويجي خلال الفترة (1998-2017).
(الوحدة: مليار/ كرونة نرويجية)



المصدر: قرود علي وبن موسى كمال ، صناديق الاستثمار السيادية في إدارة الفوائض النفطية والحد من آثار الأزمات النفطية - دراسة مقارنة بين صندوق الإيرادات وصندوق معاشات التقاعد النرويجي - ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، المجلد 05، العدد 02، 2019، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر ، ص 225.

ثانيا: مميزات وأهداف ومبادئ وعوامل نجاح صندوق معاشات التقاعد الحكومي النرويجي:

1. مميزات صندوق معاشات التقاعد الحكومي النرويجي :

إن الذي يميز صندوق معاشات التقاعد الحكومي عن غيره من الصناديق أن¹:

- يستثمر في عدد كبير من الشركات ومع ذلك يتم التواصل مع جميع الشركات على نحو ربع سنوي لمعرفة آخر التطورات وكذلك توجيه أسئلة من الصندوق إلى هذه الشركات عن خططها المستقبلية وكذلك استفسارات عن نتائجها .

- كما أن الصندوق السيادي النرويجي يتمتع بأعلى معايير الشفافية، وينشر سنويا تقريرا كاملا يكتب فيه جميع أنشطة وقرارات الصندوق خلال العام .

¹ مقال شوهد على الرابط: <http://al-ain.com/article/sesrets-sovereign-wealth-fund-world-morid-moment-norway>

بالإضافة إلى وجود جميع معلومات إستثمارات الصندوق السابقة وعبر السنين من خلال موقعهم الإلكتروني .

- لدى الصندوق 540 موظفا من 38 دولة مختلفة ، ورغم أن عدد الموظفين يعد قليلا نسبيا لإدارة أصول بهذه الضخامة، فإن موظفي الصندوق يقومون بإدارة 80% من إجمالي أصول محفظة الأسهم لدى الصندوق و فقط 20% من الأسهم تتم إدارتها من أطراف خارجية.

2. أهداف صندوق معاشات التقاعد الحكومي النرويجي :

لقد كانت الغاية من وراء إنشاء الصندوق الحفاظ على إيرادات المورد الناضب وإستغلالها بشكل جيد، وبالتالي تتمثل أهم أهدافه فيما يلي¹:

- تمكين البلاد من إجراء سياسة مالية متحفظة، لمواجهة آثار تراجع إنتاج النفط.
 - معالجة آثار الشيخوخة من سكانها، بما في ذلك إرتفاع النفقات المتعلقة بدفع المعاشات التقاعدية.
 - حماية الإقتصادية غير النفطية من تقلبات الأسعار النفط .
 - يشكل الصندوق النفط حاجز ضد التقلبات في الإيرادات من الأنشطة البترولية .
- بالإضافة إلى وجود أهداف أخرى يسعى صندوق معاشات التقاعد الحكومي إلى تحقيقها²:
- الحفاظ على إستقرار الموازنة العامة للدولة وحمايتها من أثر تقلبات المداخيل النفطية، وتجنب ظهور أعراض المرض الهولندي في البلاد .
 - العمل على إيجاد مصادر بديلة لتمويل الموازنة السنوية كالضرائب، والرسوم، إيرادات المشروعات العامة والدومين العام.

3. مبادئ صندوق معاشات التقاعد الحكومي النرويجي:

- يمكن تلخيص أهم المبادئ السياسية لصندوق التقاعد الحكومي بمايلي³:
- يشمل دخل الصندوق كل عائدات النفط، وكذلك ربح الإستثمارات التي يقوم بها الصندوق .
 - في أي سنة لا يسمح للحكومة سحب أموال من الصندوق تزيد على النقص في ميزانية الدولة غير النفطية (أي الميزانية باستثناء كل ما يتعلق بصناعة النفط) .
 - وكقاعدة عامة، اتفقت عليها الأكثرية من السياسيين في البلد، يجب ألا يتجاوز النقص في الميزانية تحت الظروف الاعتيادية نسبة تزيد على 4% من الربح السنوي من الإستثمارات التي يتولاها الصندوق .

¹ بن عوالي خالدية، إستخدام العوائد النفطية-دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج-، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016، ص181.

² قطاف ليلي، أثرت الحوكمة على أداء الصناديق السيادية في الأسواق المالية-دراسة مقارنة بين صندوق معاشات التقاعد الحكومي في النرويجي وصندوق ضبط الموارد في الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2018، ص178.

³ فاروق القاسم، النرويج كسبت النفط وتجنبت نغمته، الطفرة النفطية الثالثة وإنعكاسات الأزمة المالية العالمية-حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية-، مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2009، ص 358.

- تتولى وزارة المالية بطبيعة الحال المسؤولية العليا لصندوق التقاعد، وتقوم الوزارة سنويا بتحضير بيان مفصل عن عائدات النفط تقدمه الحكومة إلى البرلمان كجزء من ميزانية الدولة، هذا وقد عهدت وزارة المالية مهام الصندوق التشغيلية للبنك المركزي النرويجي.

4. عوامل نجاح صندوق معاشات التقاعد الحكومي في إدارة الفوائض النفطية

يعتبر صندوق التقاعد الحكومي النرويجي من أهم الصناديق الرائدة في تسيير وإدارة الموارد النفطية، ويرجع ذلك إلى جملة من العوامل تتمثل فيمايلي¹:

- تتمتع النرويج بدرجة عالية من التجانس السياسي، ودرجة عالية من الشفافية في العملية السياسية وبذلك فإن هناك قلة قليلة جدا من النرويجيين الذين يشككون في قدرة الحكومة على إدارة العوائد النفطية بكفاءة وقد يكون هذا هو الدافع لذا الحكومة النرويجية لعدم لجوؤها إلى توزيع العوائد النفطية في شكل حصص نقدية على المواطنين كما جرى في دول نفطية أخرى خاصة العربية منها .

- يدار صندوق النرويجي بطريقة تتمتع بدرجة عالية من الشفافية والمسؤولية وتطبيق معايير الحوكمة إذ أن الصندوق يخضع لمعايير الحوكمة التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كما يعطي أهمية بالغة لقضايا البيئة وحقوق الفساد.

- أكدت الدراسات أن السبب الرئيسي وراء نجاح النرويج في إدارة عوائدها النفطية يكمن في إصلاح بيئة الإقتصاد الكلي قبل شروعها في عمل الصندوق .

- توفر النرويج مثالا لأفضل ممارسة في إدارة أصول صناديق النفط والتي تعتبر عنصرا مهما في سياسة المالية العامة التي تجمع أصول مالية لمدخرات وإيرادات النفط حيث تعكس هذه الممارسة أهداف الصندوق النهائية، مثل الأهمية النسبية لأهداف المدخرات والاعتبارات الاقتصادية الكلية مثل الرغبة في تجنب آثار المرض الهولندي، وكذا تطبيق وظيفة إدارة الأصول وفق مبادئ توجيهية تتسم بالوضوح والعلانية والمسائلة حول أداء الصندوق .

- لقد ساعدت تدفقات رأس المال الخارجة عبر الصندوق على الحفاظ على هيكل صناعي متنوع ما مكن من وضع الأساس لتنمية متوازنة في الإقتصاد الترويجي، ومن ثم فهناك سياسة إستقرار هامة ومبادئ منطقية للسياسة النقدية الخاصة بالقاعدة المالية وآلية الصندوق.

¹ بلقة إبراهيم وقسول أمين، صندوق التقاعد الحكومي النرويجي كنموذج لإستثمار العوائد النفطية ولتجنب ظاهرة المرض الهولندي، مرجع سبق ذكره، ص ص 130 - 131.

المطلب الثاني: مراقبة صندوق معاشات التقاعد النرويجي وهيكله التنظيمي.

أولاً: مراقبة صندوق معاشات التقاعد الحكومي النرويجي:

تتم الإدارة والرقابة والإشراف وتسيير صندوق الثروة السيادي على تدخل ثلاثة هيئات هي¹:

1. البرلمان النرويجي: تتمثل مهامه في:

- إصدار قوانين وتشريعات محددة الأهداف ومهام وكيفية إدارة صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي .
- مراقبة ومساءلة وزارة المالية باعتبارها الجهة المالكة للصندوق وإجبارها على تقديم تقرير سنوي حول كيفية وأداء الصندوق .

2. وزارة المالية : تعتبر الهيئة المالكة للصندوق وهي مكلفة بالوظائف التالية :

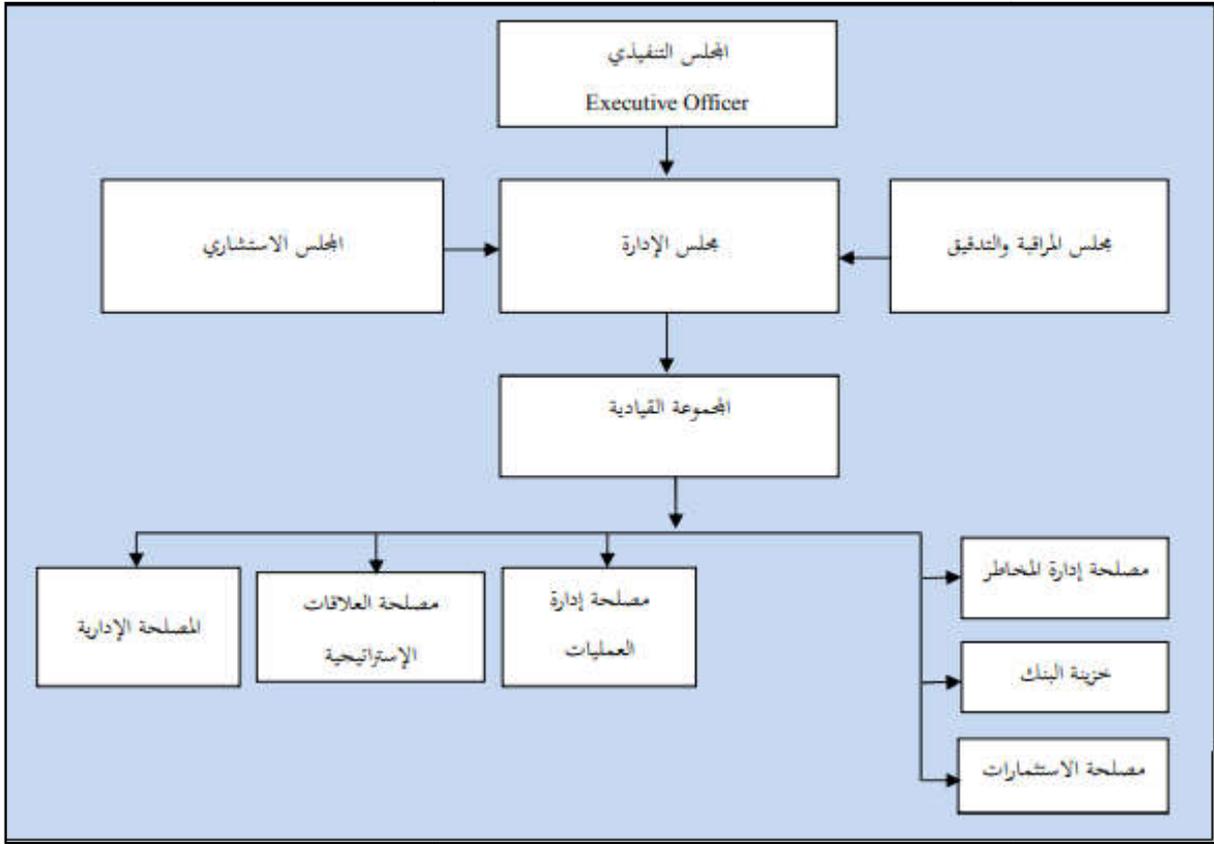
- إصدار تعليمات وتوجيهات خاصة بكيفية إدارة الصندوق .
- إعداد استراتيجية استثمار لأصول الصندوق عن طريق تكوين محفظة استثمار مرجعية تتضمن أنواع الأصول المستثمر فيها، وأماكن استثمار هذه المحفظة وإلزام الهيئة المسيرة على الالتزام بها.
- إعداد مبادئ أخلاقية لإستثمارات الصندوق والعمل على إقصاء الشركات المخالفة لهذه المبادئ من إستثمارات الصندوق .
- تقديم تقرير سنوي للبرلمان يتضمن تقييم سياسات إدارة وأداء الصندوق.
- إلزام الجهة المسيرة (البنك المركزي) بتقديم تقارير فصلية وسنوية حول أداء إستثمارات الصندوق مع إعلانها للرأي العام ووسائل الإعلام.
- القيام بعملية المراجعة والتدقيق وتقييم فعالية تسيير البنك المركزي للصندوق عن طريق الاستعانة بمنظمات استشاري مستقلة .

3. البنك المركزي: يعتبر الجهة المسيرة للصندوق، وهو مسؤول أمام وزارة المالية مكلف بالوظائف التالية:

- العمل على تحقيق أكبر عائد ممكن لإستثمارات الصندوق مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المصاحبة لهذه الإستثمارات.
- الالتزام باستراتيجية الإستثمار المعتمدة من طرف وزارة المالية والعمل على تقليص هامش الخطأ والانحرافات المعيارية بين محفظة الإستثمار الفعلية للصندوق والمحفظة المرجعية المعتمدة من قبل وزارة المالية .
- إعداد نظام لقياس مختلف أنواع المخاطر المصاحبة لإستثمارات الصندوق.
- تقديم تقارير فصلية وسنوية لوزارة المالية تتضمن النتائج المحققة واستراتيجيات إدارة الصندوق مع الالتزام بنشر التقارير وإعلانها للرأي العام.

¹بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية - الواقع والافاق مع الإشارة لحالة الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص 188-189.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لصندوق معاشات التقاعد الحكومي النرويجي
الشكل رقم (08): الهيكل التنظيمي لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي



المصدر: بوفليخ نبيل ، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية - الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر - ، أطروحة دكتوراه ، نقود ومالية ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ، 2010 ، ص 192 .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود تقسيم واضح ومفصل للمهام والمسؤوليات داخل إدارة الصندوق كما

يلي:

1. المجلس التنفيذي: يعتبر المجلس التنفيذي الهيئة المسؤولة عن مختلف عمليات بنك النرويج المركزي يتكون من سبعة أعضاء برئاسة محافظ البنك المركزي كما يقوم المجلس بإعداد المخططات والاستراتيجيات الخاصة بأنشطة بنك إدارة الاستثمارات NBIM ، بالإضافة إلى إعداد المبادئ المحددة لكيفية إدارة المخاطر على مستوى بنك إدارة الاستثمارات ويحدد مهام وصلاحيات مجلس إدارة البنك .

2. المجلس الاستشاري: تم تأسيس من قبل المجلس التنفيذي في سنة 2006 يتكون من أربعة خبراء دوليين يقوم بتقديم استشارات المجلس إدارة البنك لتحسين مستوى إدارة استثمارات البنك.

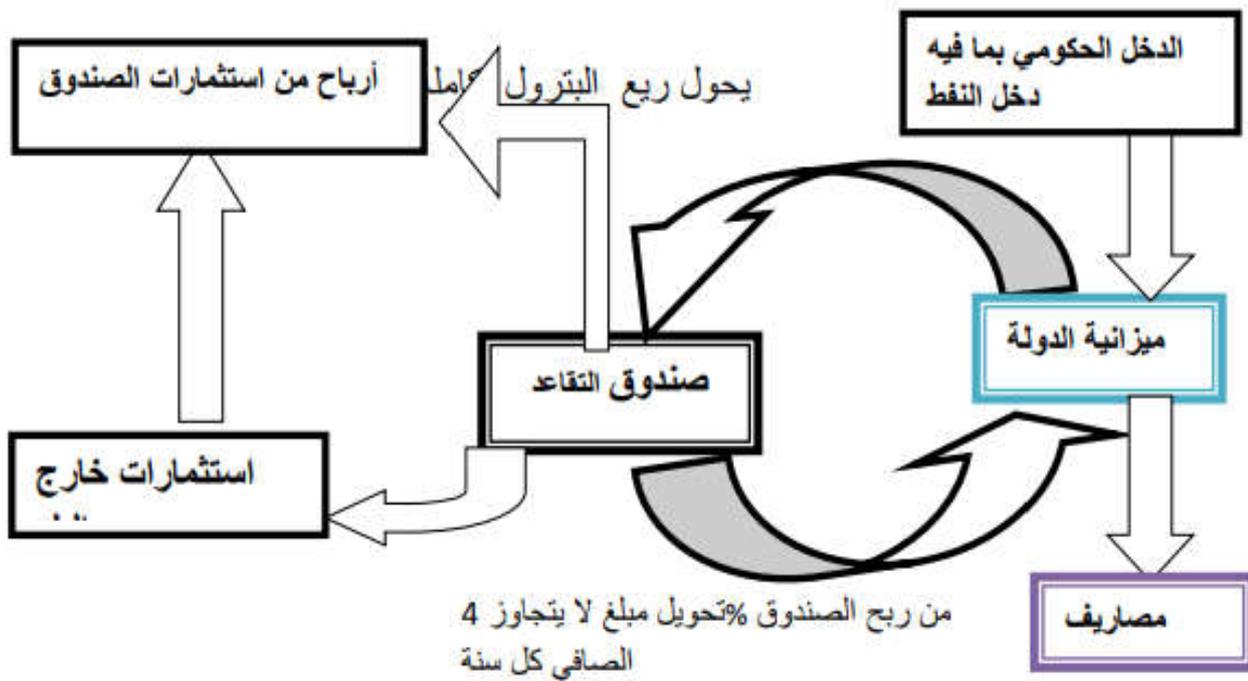
3. مجلس المراقبة: يتكون من خمسة عشر عضو يتم تعيينهم من قبل البرلمان تتمثل مهمته في مراقبة العمليات والأنشطة التي يقوم بها بنك NBIM ومدى مطابقتها للقوانين والأنظمة المراجعة، والتدقيق والمصادقة على القوائم المالية السنوية للبنك، بالإضافة إلى المصادقة على ميزانية البنك .

4. المجموعة القيادية للبنك: تتكون من مختلف الإطارات المكلفة بتنفيذ سياسات واستراتيجيات البنك وتضم هذه المجموعة المدير التنفيذي للبنك بالإضافة إلى رؤساء مصالح الاستثمارات الخزينة، إدارة المخاطر، العمليات، العلاقات الإستراتيجية، المراجعة.

المطلب الثالث: العلاقة بين صندوق معاشات التقاعد النرويجي والموازنة العامة.

تتضح علاقة الصندوق بالموازنة العامة للدولة من خلال علاقته بكل من النفقات والإيرادات العامة حيث تكمن صلة الصندوق بالإيرادات العامة للدولة من خلال قيامه بإستلام الإيرادات العامة من قطاع النفط فضلا عن الإيرادات العامة المتولدة عن قيامه بالاستثمار في الأسواق النقدية والمالية العالمية خارج النرويج، أما صلة الصندوق بالنفقات العامة من خلال تمويله للعجز الذي يصيب الميزانية العامة للدولة في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإنه يعمل على تغطية وتمويل النفقات العامة في المستقبل للأجيال القادمة وذلك من خلال الدور الإدخاري الذي يقوم به وخاصة بعد نزوب المرتقب للنفط¹.

الشكل رقم(09): العلاقة بين الموازنة العامة وصندوق معاشات التقاعد الحكومي.



المصدر: بلقة إبراهيم وقسول أمين ، صندوق التقاعد الحكومي النرويجي كنموذج لاستثمار العوائد النفطية وتجنب ظاهرة المرض الهولندي ، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي ، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، المجلد 01، العدد 02 ، الجزائر ، 2017 ، ص 128.

يتضح من الشكل أن الصندوق السيادي النرويجي هو في الواقع له علاقة إرتباط قوية مع الموازنة العامة للدولة من خلال إمتصاصه في نهاية كل سنة إجمالي الإيرادات النفطية من جهة، كما له تحويلات مالية من

¹ إيهاب إبراهيم محمد، الآثار الإقتصادية المتوقعة لصندوق مصر السيادي في ضوء التجارب العالمية-دوافع التأسيس ومتطلبات النجاح-، امرجع سبق ذكره، ص 292.

جهة أخرى، والمتمثلة في إجمالي أرباح الصندوق التي قام باستثمارها خارج النرويج، أما من حيث تمويل الموازنة العامة للدولة فهو محدد مسبقا بنسبة لا تتجاوز 4% من الربح الصافي سنويا.

وبالتالي فإن صندوق معاشات التقاعد الحكومي يمتص جميع الإيرادات النفطية التي أنتجتها قطاع المحروقات وعزلها من إعادة استثمارها داخل الإقتصاد النرويجي بغرض تقوية إقتصاد ودعم مزاحمة القطاع الخاص، وتحقيق تنوع إقتصادي من خلال تشجيع مساهمة قطاعات خارج المحروقات بالحصة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما إعتدت عليه الموازنة العامة بعدم إعتماها على العائدات النفطية في تغطية نفقاتها فيما عدا تلك النسبة الضئيلة المحددة كل سنة .

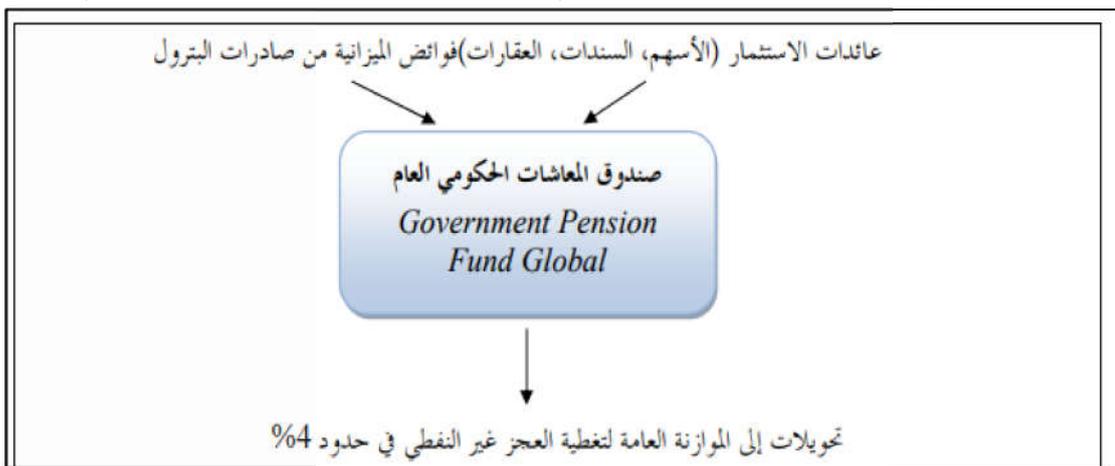
المطلب الرابع: آلية تمويل عجز الموازنة في صندوق معاشات التقاعد النرويجي.

من بين أهداف صندوق معاشات التقاعد الحكومي النرويجي، هو تمويل الميزانية العامة في البلاد، من خلال تحويل قيمة ثابتة لتمويل العجز غير النفطي، والمحددة ب 4% من رصيد الصندوق وفي هذا الصدد نحن بهدف دراسة آلية الاقتطاع من الصندوق الموجه للموازنة¹.

أولا: طريقة تمويل عجز الموازنة للصندوق.

تعتمد الحكومة في النرويج على قاعدة هامة في تمويل عجز الميزانية السنوية من صندوق معاشات التقاعد الحكومي النرويجي، تسمى بقاعدة الميزانية الخاصة بالدول الغنية بالموارد الطبيعية كالبترول والغاز الطبيعي، بناء على شروط خاصة أهمها أن يكون العجز المسجل غير مرتبط بقطاع النفط، إلى جانب تحويل قيمة محددة تقدر ب 4% فقط كحد أقصى من الصندوق لتمويل العجز المخطط للميزانية والشكل التالي يوضح أهم العمليات التي يقوم بها الصندوق.

الشكل رقم (10): أهم العمليات المالية التي يقوم بها صندوق المعاشات الحكومي العام في النرويج



المصدر: حساني بن عودة وبلقاسم زايري ، كفاءة صندوق المعاشات الحكومية العام النرويجي في تمويل عجز الميزانية السنوي ، مجلة الدفاتر الاقتصادية ، المجلد 09 ، العدد 01 ، 2010 ، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر ، ص 370 .

¹ حساني بن عودة و زايري بلقاسم ، كفاءة صندوق المعاشات الحكومية العام النرويجي في تمويل عجز الميزانية السنوي ، مجلة دفاتر إقتصادية ، المجلد 09 ، العدد 01 ، 2010 ، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر ، ص 370-373.

تطبق النرويج منذ سنة 2001 عندما أعلن عن المبادئ التوجيهية للسياسة النقدية، قاعدة توازن الميزانية المبنية أساسا على تحديد مسبق للعجز المسموح به غير النفطي المقدر ب 4% ل يتم من خلاله تعديل حصة النفقات مع حصة الواردات والسبب في تحديد نسبة 4% موجهة للميزانية هناك عدة أسباب لذلك منها :

1. أن نسبة 4% مبنية على توقعات نسبة العائد لإستثمارات صندوق معاشات التقاعد الحكومي النرويجي .
2. تعتبر العملية قيد حقيقي في وجه الحكومة، حيث يسمح هذا القيد من تقادي التبدير في النفقات والسماح بمعدلات عجز مرتفعة نتيجة القيام ببرامج حكومية جديدة .
3. إن ارتفاع إيرادات القطاع النفطي يسمح بإرتفاع سعر الصرف العملة المحلية والتأثير على باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى مما يؤثر على مستويات المعيشة وظهور آثار العلة الهولندية.
4. حماية أصول الصندوق في معدلات مرتفعة بهدف الحفاظ على الثروة للأجيال المستقبلية أو ما يعرف بمصطلح العدالة بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية .
5. دمج أهداف الصندوق مع أهداف السياسة المالية من خلال التخفيض من حجم النفقات العامة . لكن المشكلة التي يتفاجأها الصندوق في هذا الإطار، هو أن كلما زاد حجم صندوق معاشات التقاعد الحكومي في الأجل الطويل كلما أصبح حجم التحويل ب 4% يصبح أكبر، وعليه يزيد بشكل غير مباشر من حدود العجز ومن ثم يقود إلى زيادة غير مبررة في الإنفاق، وعليه يصبح ثبات قيمة التحويلات غير فعال في الصندوق، وهذا ما حذر من البنك الدولي في أن 4% من الإنفاق سيصبح كبيرا جدا في السنوات القادمة.

ثانيا: تطور رصيد الميزانية السنوية في النرويج .

تعتمد ميزانية دولة النرويج على قطاع النفط في تحصيل الإيرادات، شأنها شأن العديد من الدول الريعية والتي تتحصل على إيرادات ضخمة أثناء إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث شكلت إيرادات النشاطات البترولية نسبة 27،44% إلى إجمالي إيرادات الموازنة سنة 2014، والجدول أدناه يوضح تفصيلات أكبر على الميزانية العامة في النرويج¹.

¹حساني بن عودة وبلقاسم زايري ، كفاءة صندوق المعاشات الحكومية العام النرويجي في تمويل عجز الميزانية السنوي ، مجلة الدفاتر الاقتصادية ، المجلد 09، العدد 01، 2010، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، الجزائر ، ص 371.

الجدول رقم (03): تفصيلات الموازنة السنوية النرويجية (2014-2017).

(الوحدة: مليون كرونة)

2017	2016	البيان
1.180.571	1.158.390	إجمالي إيرادات الموازنة
163.771	149.671	إيرادات الموازنة للنشاطات البترولية
1.016.800	1.008.719	إيرادات الموازنة خارج النشاطات البترولية
1.301.806	1.249.234	إجمالي نفقات الموازنة
25.500	28.000	نفقات الموازنة للنشاطات البترولية
1.276.306	1.221.234	نفقات الموازنة خارج النشاطات البترولية
121.235-	90.845-	فائض الموازنة قبل تحويلات صندوق المعاشات الحكومية العام
138.271	121.671	صافي التدفقات النقدية للنشاطات البترولية
259.506-	212.516-	فائض الموازنة خارج القطاع البترولي
259.506	212.516	تحويلات صندوق المعاشات العام
0	0	فائض الموازنة
121.235-	90.845-	التخصيص الصافي إلى صندوق المعاشات العام
207.500	200.100	مداخيل صندوق المعاشات العام
86.265	109.255	فائض الموازنة العامة وصندوق المعاشات العام

المصدر: حساني بن عودة وبلقاسم زايري ، كفاءة صندوق المعاشات الحكومية العام النرويجي في تمويل عجز الميزانية السنوي ، مجلة الدفاتر الاقتصادية ، المجلد 09، العدد 01، 2010، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، الجزائر ، ص 371.

نلاحظ من خلال الجدول تدني وتراجع في إيرادات الحكومة من 1331514 مليون كرونة سنة 2015 إلى 1180571 مليون كرونة سنة 2017، حيث يعود هذا الإنخفاض إلى تراجع إيرادات الموازنة للنشاطات البترولية من 34195 مليون كرونة سنة 2015 إلى 163771 مليون كرونة سنة 2017، نتيجة تراجع وإنخفاض أسعار النفط في الأسواق المالية الدولية .

كما نلاحظ وجود تطور للعجز الموازني لفترة الدراسة (2014-2017)، حيث إنتقل من 156164- مليون كرونة نرويجية سنة 2014 إلى 259506- سنة 2017 وقد إستطاع صندوق معاشات التقاعد الحكومي تأمين هذه المبالغ المقدرة حسب القانون 4%، حيث أن قيم العجز الموازني المغطاة في جميع السنوات الدراسة تتراوح ما بين 2،42% سنة 2014 وإلى 3،26% سنة 2017 كأقصى قيمة مسجلة.

في عام 2017 بلغ إجمالي نفقات الموازنة 1301806 مليون كرونة نرويجية في حين وصلت إيرادات الميزانية إلى 1180571 مليون كرونة نرويجية وهو ما أدى إلى حدوث عجزا في حدود 121235- مليون كرونة نرويجية، كما أن القيمة المحولة من الصندوق والتي قدرت ب 259506 مليون كرونة لاتمثل سوى

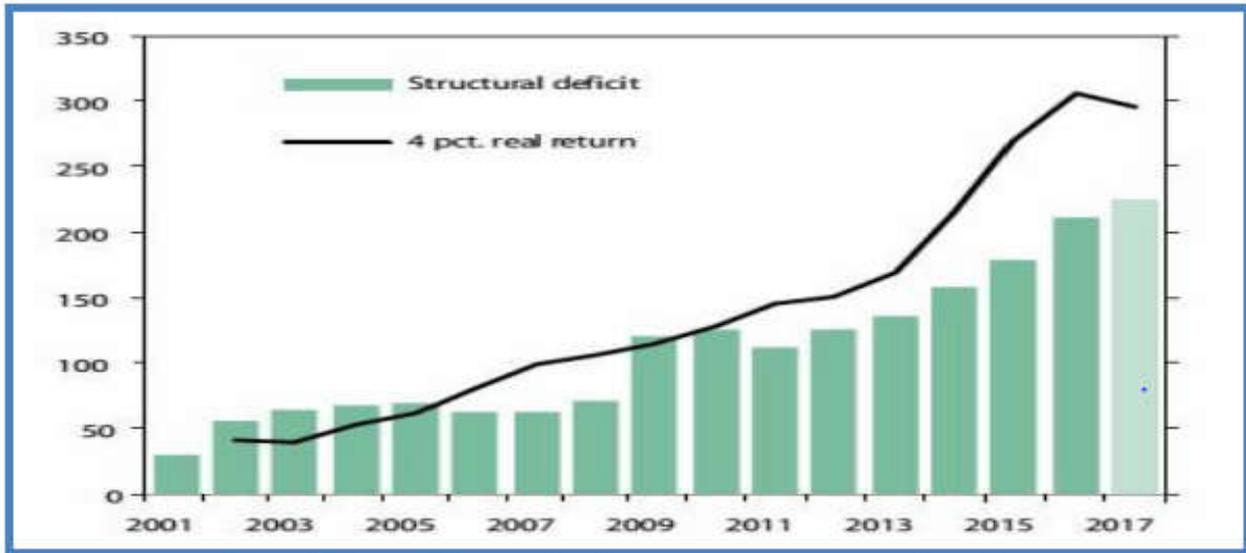
19,9% من مجمل النفقات و21,98% من مجمل الإيرادات كما أن القيمة المحولة من الصندوق إلى إجمالي أصوله والمقدرة بـ 7952 مليار كرونة نرويجية تمثل نسبة 3,36% وهو ما يتوافق مع قيم العجز الموازي المغطاة وعليه فإنه يمكننا القول أن عائدات صندوق معاشات التقاعد الحكومي النرويجي قادرة على مجابهة تحديات انخفاض أسعار النفط دون أن يكون لها أي تأثير سلبي على الاقتصاد .

ثالثا: كفاءة الصندوق في تمويل عجز الميزانية :

يعتبر صندوق معاشات التقاعد الحكومي النرويجي أداة هامة تهدف إلى تمويل عجز الميزانية في النرويج، خاصة في السنوات الأخيرة التي عرفت تراجعا حادا في مداخيل قطاع النفط، حيث أشارت التقارير أن سنة 2016 عرفت لأول تجاوز مسحوبات الصندوق البالغة 212,5 مليار كرونة، وعائداته التي وصلت إلى 35,30 مليار كرونة.

الشكل رقم (11): تمويل صندوق معاشات التقاعد الحكومي لعجز الميزانية للفترة (2001-2017).

(المصدر: مليار كرونة)



المصدر: حساني بن عودة وبلقاسم زايري ، كفاءة صندوق المعاشات الحكومية العام النرويجي في تمويل عجز الميزانية السنوي ، مجلة الدفاتر الاقتصادية ، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، المجلد 09 ، العدد 01، الجزائر ، 2010 ، ص 372 .

نلاحظ من خلال الشكل، قدرة الصندوق على تمويل العجز الهيكلي غير النفطي وذلك باستثناء السنوات الخمسة (2002-2003-2004-2005-2009) حيث عرفت هذه السنوات تجاوز معدل العجز لقيمة 4% المحددة، أما بقية سنوات الدراسة فنلاحظ تجاوز النسبة المحددة لمعدل العجز الهيكلي، وهذا يدل على ارتفاع موجودات الصندوق والتي إنتقلت من 3312 مليار كرونة سنة 2011 إلى 7952 مليار كرونة نرويجية سنة 2017 وبالتالي الصندوق سوف يحافظ على الثروة للأجيال القادمة في البلاد، كما نلاحظ من الشكل أنه وإن كان مستوى التحويل من الصندوق يتجاوز مستوى العجز الهيكلي المسجل في الميزانية، إلا أن الحكومة لم تقوم

بأي إجراءات من خلالها يتم مضاعفة التكاليف المغطاة من صندوق معاشات التقاعد الحكومي النرويجي وهو دليل على وجود أدوات الضبط المالي التي تتميز بها النرويج.

المبحث الثالث: جهاز أبو ظبي ADIA وعلاقته بإدارة الموازنة العامة.

تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي على النفط كمصدر رئيسي وربما وحيد للدخل، ولقد استعرضنا في هذا المبحث تجربة رائدة تتمثل التجربة الأولى في تجربة جهاز أبو ظبي ADIA الذي تناولنا فيه في المطب الأول ماهية جهاز أبو ظبي بالتطرق إلى لمحة عن هذا الجهاز ثم مراحل تطوره، أما في المطب الثاني فتناولنا مفهوم هذا الجهاز، وفي المطب الثالث تطرقنا إلى فعالية جهاز أبو ظبي للاستثمار في استقرار الموازنة العامة.

المطلب الأول: ماهية جهاز أبو ظبي ADIA.

أولاً: لمحة عن جهاز أبو ظبي ADIA :

أنشئ جهاز أبو ظبي للاستثمار في عام 1976 بهدف الإستثمار في أصول إمارة أبو ظبي من خلال إستراتيجية الإستثمار التي تركز على تحقيق العوائد على المدى الطويل، وهو مؤسسة إستثمارية عالمية متنوعة، مهمتها إستثمار الأموال نيابة عن حكومة إمارة أبوظبي ظبي، وتوفير الموارد المالية اللازمة للتأمين والحفاظ على الإزدهار المستقبلي للإمارة، ومنذ نشأته قام جهاز أبو ظبي للإستثمار ببناء سمعة قوية في الأسواق العالمية¹.

ثانياً : مراحل تطور جهاز أبو ظبي ADIA:

يعود تاريخ الجهاز إلى سنة 1967، أين أنشأ مكتب الإستثمارات المالية المكلف بإدارة الثروات الوطنية للإمارة، ثم إمتد فيما بعد إلى جهاز أبو ظبي للإستثمار الذي يعد من بين أضخم الصناديق السيادية الموجودة في العالم².

¹ جعفري عمار وبعلة الطاهر، صناديق الثروة السيادية إدارة الثروة في زمن الأزمات - التجربة الإماراتية نموذجاً -، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، 2017، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، ص 149.

² حساني بن عودة، الصناديق السيادية ومتطلبات إنشاء صندوق سيادي للجزائر، أطروحة دكتوراه، العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02، الجزائر، 2019، ص 163.

الجدول رقم (04): مراحل تطور جهاز أبو ظبي ADIA.

السنة	الملاحظة
1967	إنشاء مكتب الاستثمار المالي لأبو ظبي؛
1976	إنشاء جهاز أبو ظبي للاستثمار لإدارة الفوائض المالية المترتبة عن الصادرات النفطية؛
1986	البدء في إستراتيجية الاستثمارات البديلة؛
1987	إنشاء مكاتب للاستثمار في الأسهم والسندات في الخارج في الولايات المتحدة وأوروبا؛
1988	وصول عدد المستخدمين في الجهاز إلى أكثر من خمسمائة مستخدم؛
1989	البدء في إستراتيجية الاستثمار في الأسهم الخاصة؛
1993	الشروع في العمل بمبدأ المحفظة المرجعية وتوسيع دائرة الاستثمارات لتشمل المنشآت والهيكل القاعدية؛
1997	إنشاء دائرة الاستثمار في الأسهم الخاصة؛
1998	البدء بالاستثمار في السندات المرتبطة بمعدلات التضخم أو في حالة الانكماش؛
2005	إضافة محصصات وأرباح إضافية للأسهم الصغيرة إلى جانب الأسهم، مع الاستثمار الائتماني ضمن الدخل الثابت؛
2007	البدء في الاستثمار في قطاعات البنية التحتية؛
2008	إنشاء دائرة الأسهم الداخلية ضمن هيكل الجهاز، والمشاركة في صياغة مبادئ ستيباغو؛
2009	إنشاء دائرة الخدمات الاستثمارية، وفي هذه السنة أصبح الجهاز عضواً في المنتدى العالمي لصناديق الثروة السيادية؛
2011	إنشاء دائرة الصناديق المفهرسة ودائرة الأسهم الخارجية، وضم إدارة العقارات والبنية التحتية تحت إشراف وحدة خاصة؛
2012	إنشاء ثلاث دوائر جديدة وهي: إدارة الموارد البشرية، إدارة العلاقات المركزية، إدارة الخدمات العامة؛
2013	إعادة تنظيم دائرة الحسابات وإنشاء وحدة تقنية المعلومات؛
2014	أنشأت أليان جديدتان في إدارة الأسهم الداخلية وفي شعبة التصميم والتنظيم لإدارة النماذج والاستثمارات الحديثة. قام الجهاز بتدشين فعاليات منتدى الاستثمار بحضور العديد من الخبراء والمختصين؛
2015	ضم قسم الخدمات العامة إلى قسم الموارد البشرية بهدف تكامل مهماتهما مع المهام الأخرى؛ توسيع قسم الاستثمارات البديلة لتشمل الاستثمارات المشتركة وذلك في حالات خاصة؛

المصدر: حساني بن عودة ، الصناديق السيادية ومتطلبات إنشاء صندوق سيادي للجزائر ، أطروحة دكتوراه ، العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران 02 ، الجزائر ، 2018 ، ص 163.

المطلب الثاني : مفهوم جهاز أبوظبي ADIA:

أولاً : تعريف جهاز أبو ظبي ADIA:

يشار إلى الجهاز بالرمز ADIA اختصاراً باللغة الإنجليزية Abu Dhabi Investment Authority ، حيث يتمركز الجهاز في مدينة أبو ظبي ويعتبرها مقراً إدارياً له، وقد حظى جهاز أبو ظبي بسمعة محترمة على المستوى العالمي على خلفية استثماراته الخارجية، معتمداً في ذلك على مجموعة من القيم المختلفة منها الابتكارات الحكيمة، التعاون الفعال والتنفيذ المتقن، ويعتبر الجهاز من أغنى الصناديق السيادية الموجودة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا وذلك حسب تقديرات معهد الصناديق السيادية، وتقدر حجم أصوله المتراكمة شهر جويلية 2018 إلى أكثر من 683 مليار دولار¹.

ثانياً : تسيير جهاز أبو ظبي ADIA:

يعتبر جهاز أبو ظبي للاستثمار ذات أهمية كبيرة في بناء هيكل إداري فوري ذوي كفاءة عالية، وصل عددهم سنة 2017 إلى 1700 موظف مختارين على أسس ومعايير محكمة من 65 دولة في العالم، يتمتعون بخبرة عالية في ميدان الإستثمار المختلفة في الأسهم والسندات².

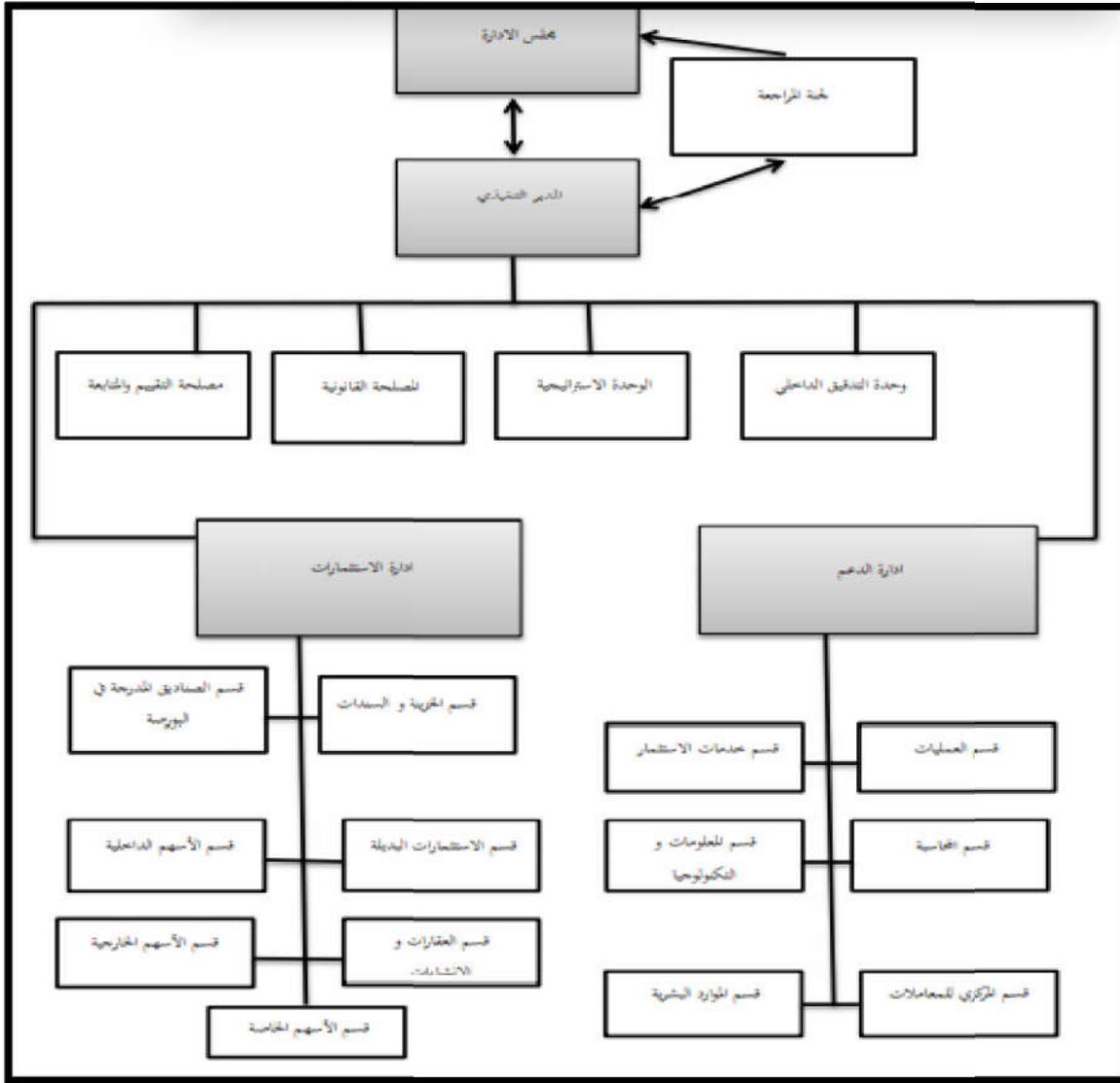
¹ حساني بن عودة، مرجع سبق ذكره ، ص 161.

² نفس المرجع السابق، ص 165.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لجهاز أبوظبي ADIA :

فيما يلي المخطط التالي يمثل الهيكل التنظيمي لجهاز أبو ظبي للا ADIA¹:

الشكل رقم (12): الهيكل التنظيمي لجهاز أبو ظبي ADIA.



المصدر: بن عمارة دليلة، صناديق الثروة السيادية والأسواق المالية الدولية- حالة صندوق ضبط الإيرادات الجزائري الواقع والآفاق- ، أطروحة دكتوراه، ممارسات الأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2018، ص 156.

¹ بن عمارة دليلة، صناديق الثروة السيادية والأسواق المالية الدولية - حالة صندوق ضبط الإيرادات الجزائري الواقع والآفاق- ، أطروحة دكتوراه، ممارسات الأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2018، ص 155.

- مجلس الإدارة : يتولى المسؤولية الرئيسية لتنفيذ أنشطة الهيئة ويجتمع دوريا لإنشاء ومراجعة الإستراتيجية العامة لجهاز أبو ظبي للإستثمار ولكنه لا ينطوي على أي قرارات إستثمارية أو تنفيذية .

- المدير التنفيذي: يتحمل مسؤولية تنفيذ إستراتيجية الإستثمار وإدارة شؤون جهاز أبو ظبي للإستثمار بالإضافة إلى جمع القرارات المتعلقة بالإستثمارات، كما يقوم بدور الممثل القانوني للجهاز عند التعامل مع الغير .

- إدارة الدعم: تتولى دعم أهداف جهاز أبو ظبي، وهي تشرف على عدة أقسام مثل قسم خدمات الإستثمار، الموارد البشرية، قسم المعاملات وقسم المعلومات والتكنولوجيا .

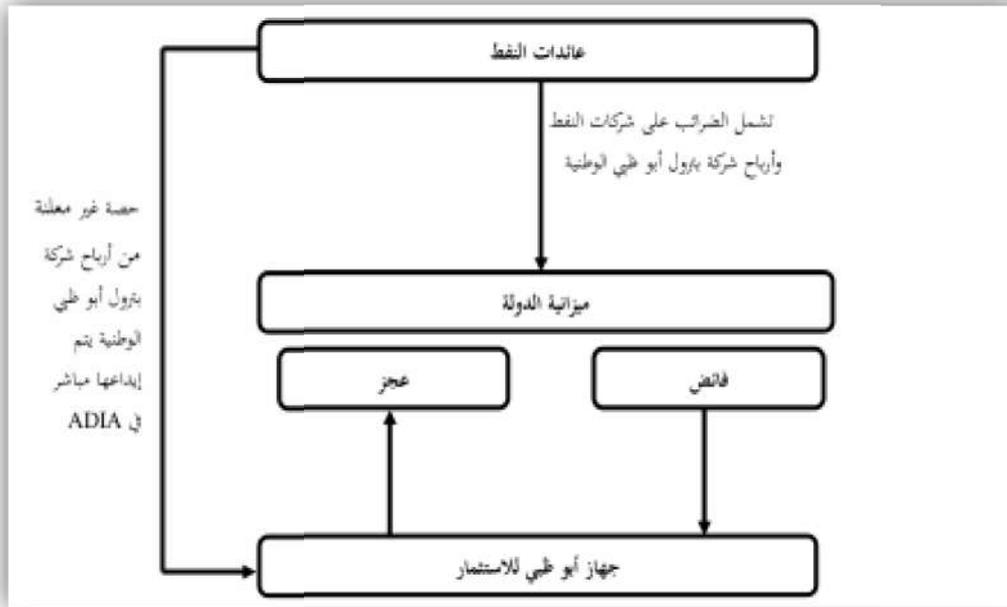
- إدارة الإستثمارات : هي المسؤولة في جهاز أبو ظبي للإستثمار عن بناء وإدارة المحافظ الإستثمارية ضمن المعايير المحددة لهم، من خلال توزيع الأصول، هذه الإدارات تستثمر عبر فئات ومناطق جغرافية، لديها سلطة تقديرية فيما يخص التوصيات المقترحة للإستثمار .

المطلب الثالث: فعالية جهاز أبو ظبي في استقرار الموازنة العامة.

لسنوات عديدة ظل يحيط بجهاز أبو ظبي الكثير من الغموض والسرية حول حجم أصوله وإستراتيجيته الإستثمارية ومكونات محفظته المالية، إلا أن إستحواذ جهاز أبو ظبي على نسبة %9,4 من سيتي غروب في بداية عام 2008 بسبب الإضطراب الذي أصاب الأسواق المالية كان أهم حدث ساهم في تسليط الأضواء على الصندوق ليستجيب بذلك لضغوطات الجمهور والمؤسسات الدولية للإفصاح على سياسته الإستثمارية وتوزيعاتها الجغرافية بالرغم من إفصاح جهاز أبو ظبي عن بعض المعلومات الخاصة بإدارة الصندوق، إلا أنه يبقى حسب معهد صناديق الثروة السيادية من الصناديق السيادية التي تتمتع بمستوى شفافية متدني بحيث لم يتحصل على سوى خمس نقاط من مؤشر الشفافية والحوكمة، وهناك حالات إستثنائية كتسجيل عجز هيكلي في الموازنة العامة للحكومة بسبب الأزمات النفطية¹ .

¹ قرد علي، دور صناديق الإستثمار في الحد من آثار الأزمة النفطية - دراسة تجارب دولية رائدة-، مرجع سبق ذكره، 165.

الشكل رقم (13): علاقة جهاز أبو ظبي للاستثمار بالموازنة العامة للدولة



المصدر: قروود علي، دور صناديق الإستثمار في الحد من آثار الأزمة النفطية - دراسة تجارب دولية رائدة-، أطروحة دكتوراه، نفوذ وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2020، ص 169.

إن عملية تخصيص الإيرادات المحولة لجهاز أبوظبي للاستثمار لاتستند إلى قواعد عامة مثل ما هو الحال في التجربة النرويجية ولا يتم الإفصاح عن حجم التحويلات والسحوبات الخاصة بالصندوق ، إلا أن الشكل أعلاه يوضح أن الصندوق يعمل على تحقيق استقرار الموازنة العامة ، وتغطية العجز في حالة انكماش الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة ، ويتحصل جهاز أبو ظبي للاستثمار عن موارده من ثلاثة مصادر رئيسية هي :

1- **فوائض الموازنة العامة لإمارة أبوظبي** : يتم تحويل فوائض الموازنة العامة التي تنشأ بالأساس من فوائض الإيرادات النفطية من حكومة أبوظبي إلى جهاز أبوظبي ، إلا أنه لا يتم الإفصاح عن ما تمثله إيرادات النفط داخل موارد الصندوق، غير أنه من الناحية العملية يشمل الضرائب على شركات النفط وكذلك جزء من أرباح شركة بترول أبوظبي الوطنية .

2- **التحويلات المباشرة من طرف ADNOC**: تدفع شركة بترول أبوظبي الوطنية نسبة غير معلنة من دخلها مباشرة الى صندوقين للموارد الطبيعية (جهاز ابوظبي للاستثمار ومجلس أبوظبي للاستثمار) بحيث يتلقى جهاز أبوظبي للاستثمار نسبة 70% من إيرادات ADNOC في حين يتلقى مجلس أبوظبي للاستثمار نسبة 30 %.

3- **عائدات الاستثمار** : يعاد استثمار العائدات التي يحققها جهاز أبوظبي للاستثمار .

المبحث الرابع: صندوق ضبط الموارد الجزائري وعلاقته بإدارة الموازنة العامة.

يعتبر صندوق ضبط الموارد الجزائري على غرار تلك الصناديق أنشأ خصيصا لمواجهة الكثير من الأزمات من بينها عجز الموازنة العامة والمديونية الخارجية، ولقد تناولنا من خلال هذا المبحث الجوانب النظرية والتطبيقية لصندوق ضبط الموارد وذلك من خلال التطرق إلى ماهية الصندوق وأساسيات حوله، بالإضافة إلى دور الصندوق في تمويل العجز الموازي، وفي الأخير قمنا بتقييم صندوق ضبط الموارد الجزائري مقارنة مع تجربة النرويج.

المطلب الأول: ماهية صندوق ضبط الموارد الجزائري .**أولا: نشأة وتطور صندوق ضبط الموارد الجزائري:****1. نشأة صندوق ضبط الموارد الجزائري:**

تم إنشاء صندوق ضبط الموارد الجزائري في سنة 2000 وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الإرتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ حقق رصيد الموازنة العامة للدولة فائض قدر بـ 400 مليار دينار جزائري جزائري بسبب إرتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1213,2 مليار دينار خلال نفس السنة ومن أجل الإستفادة من هذه الفوائض وإستعمالها في الحفاظ على إستقرار الموازنة العامة للدولة بالنظر إلى عدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط والطويل وبناء على ذلك قررت الحكومة تأسيس صندوق ضبط الموارد ليعمل على إمتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية، وقد تم تأسيس هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000 حيث حدد هذا القانون نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق¹.

2. تطور وضعية صندوق ضبط الموارد الجزائري (2000-2019) :

ارتبطت ملاءة صندوق ضبط الموارد بالدرجة الأولى بحجم التطور الذي عرفته العوائد المتأتية من الجباية البترولية منذ بداية الألفية الثالثة وذلك بفعل الإرتفاع الذي سجلته أسعار النفط في السوق الدولية، حيث سجل النفط الجزائري أرقام قياسية بالنظر للخصوصية التي يمتاز بها².

¹ سمير حماشي، أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري - دراسة حالة القطاع الزراعي خلال الفترة (1990 - 2010)، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، ص 31-32.

² زهير بن دعاس ونزيهان رقوب، صندوق ضبط الموارد الجزائري بين مطرقة تطاير أسعار النفط وسندان العجز الموازي، مجلة ملفات الأبحاث في الإقتصاد والتسيير، المجلد 07 ، العدد 02 ، 2019 ، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، ص 76.

الجدول رقم (05): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2019).

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

المؤشرات السنوات	متوسط سعر النفط 1	الجباية البتروولية المتوقعة (مليون دج) 2	الجباية البتروولية الحقيقية (مليون دج) 3	فائض قيمة الجباية البتروولية (مليون دج) 4	رصيد الصندوق في السنة السابقة (م دج) 5	رصيد الصندوق (مليون دج) 6
2000	28.60	720000	1173237	453237	0	232137
2001	24.90	840600	964464	123864	232137	171534
2002	25.30	916400	942904	25504	171534	27978
2003	28.99	836060	1284974	448914	27978	320892
2004	38.63	862200	1485699	623499	320 892	721688
2005	54.33	899000	2267836	1 368 836	721688	1 842 686
2006	65.40	916000	2714000	1 798 000	1 842 686	2 931 045
2007	74.44	973000	2711848	1 738 848	2 931 045	3 215 530
2008	99.06	1715400	4003559	2 288 159	3 21 531	4 280 073
2009	61.60	1927000	2327675	400675	4 28 072	4 316 465
2010	79.79	1501700	2820010	1 318 310	4 316 465	4 842 837
2011	112.82	1529400	3829720	2 300 320	4 842 237	5 381 702
2012	110.74	1519040	4054349	2 535 309	5 381 702	5 633 751
2013	109.08	1615900	3678131	2 062 231	5 633 751	5 563 511
2014	99.09	1577730	3388355	1 810 625	5 563 511	4 408 464
2015	51.1	1722900	2433700	710800	4 408 464	3 081 900
2016	47,34	1 682600	1781123	98660	2 073800	784550
2017*	54	2 200100	2331120	131012	784700	-
2018*	-	2 776210	2776200	0,0	-	-
2019*	-	2 957120	3229230	272512	-	-

المصدر: زهير بن دعاس ونريمان رقوب، صندوق ضبط الموارد الجزائري بين مطرقة تطاير أسعار النفط وسندان العجز الموازني، مجلة ملفات الأبحاث في الإقتصاد والتسيير، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، المجلد 7، العدد 2، الجزائر، 2019، ص 77.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه بأن إرتفاع أسعار النفط منذ سنة 2000 أعطى فرصة لتحسين الوضعية المالية للجزائر، وبذلك تزايدت أرصدة صندوق ضبط الموارد بشكل كبير وقد بلغت مداها نهاية سنة 2012 بحوالي 5633,4 مليار دينار جزائري علما أنه تم إقتطاع مبلغ 2283,3 مليار دينار جزائري من أجل تمويل عجز الخزينة في سنة 2012، إلا أنه منذ سنة 2014 تراجع رصيد الصندوق تراجعا كبيرا بسبب إنخفاض أسعار النفط وتنامي تدخلات الخزينة لسد العجز الموازني، وقد إستمر ذلك طيلة السنوات اللاحقة حيث تعدت نسبة تراجعه 45 % سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، إذ لم يتعدى رصيده مبلغ 3082,9 مليار دينار جزائري

نهاية سنة 2015، لينخفض أكثر فأكثر خلال نهاية 2016 مسجلا ما يقارب 784,5 مليار دينار جزائري بحكم تواصل العجز الموازنة وعدم قدرة الإجراءات الحكومية المتخذة على تلافي ذلك وفي حالة ما إذا توصلت الإتفاقية بنفس الوتيرة الحالية ولم تتخذ الإجراءات الكفيلة بترشيدها فإن رصيد الصندوق سيصبح في أدنى مستوياته نهاية سنة 2018، وفي سنة 2019 سجل الصندوق فائض قيمة قدرت بـ 272512 مليار دينار جزائري الذي سوف يتم إقتطاعه كليا لتمويل عجز الخزينة، أما فيما يخص سنة 2020 فمن المتوقع أن يسجل صندوق ضبط الموارد في نهايتها رصيد يقارب 276,4 مليار دينار جزائري وتجدر الإشارة بأن عجز الخزينة المقدر بـ 55,0 مليار دينار جزائري سنة 2020 سيم تغطيته من خلال التمويل غير المصرفي.

ثانيا: أساسيات حول صندوق ضبط الموارد الجزائري.

1. تعريف صندوق ضبط الموارد الجزائري :

هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية¹.

ويعرف أيضا صندوق ضبط الموارد الجزائري من ناحية عمله بأنه صندوق سيادي محلي يعمل على المستوى الداخلي، ومن جهة الوظيفة يعرف بأنه صندوق إستقرار يعمل على تقليل من خطر الصدمات الخارجية والتصدي للأزمات العالمية، أما من ناحية الإستقلالية فهو صندوق حكومي يستند في سيره على وزارة المالية².

2. دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد الجزائري:

أ- الدوافع الداخلية: ومن أهمها³:

* **تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو الاقتصادي:** يشكل قطاع المحروقات نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات.

* **تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات:** تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، وبما أن الميزان التجاري يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات فإن توازن هذا الأخير مرتبط أساسا بمستويات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

¹ بلخير فاطمة، أثر الإنفتاح التجاري على العجز الموازنة في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1990-2016)، أطروحة دكتوراه، تجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2020، ص191.

² برودي نعيمة، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة في الجزائر (2000-2019)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، 2020، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بوسوف، ميلة، الجزائر، 2020، ص477.

³ فوكة فاطمة وبوفليح نبيل، إنعكاسات الأزمة النفطية لسنة 2014 على الحسابات الخاصة بالخزينة في مع التركيز على صندوق ضبط الموارد، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 06، العدد 11، 2017، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص149.

* **تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة للدولة:** تعتبر الجباية البترولية المورد الرئيسي لإيرادات الدولة، فقد فاقت مساهمة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة (1990-2000) نسبة 64% وسجلت أعلى نسبة لها في سنة 2000 قدرت ب 76,86% وهو ما يؤكد تأثر وارتباط الموازنة العامة للدولة بشكل مباشر بالتقلبات الحاصلة في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهو ما يجعل القدرة على الاستمرار في تمويل برامج التنمية الاقتصادية واستقراره مرهونة بهذه التقلبات إرتفاعا وانخفاضا¹.

ب- **الدوافع الخارجية:** تتمثل في الآتي:

* **تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية:** أمام هذه التقلبات، قررت الحكومة إستحداث صندوق يعمل كآلية لإمتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الصدمات الإيجابية والإحتفاظ بها في شكل إحتياطات لمواجهة الصدمات السلبية التي يتعرض لها الإقتصاد الجزائري والناتجة عن أي انهيار قد يمس أسعار النفط مستقبلا².

* **رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية في معظم الدول النفطية:** فتأسس صندوق ضبط الموارد في الجزائر هو نتيجة حتمية الإنتشار ورواج فكرة إنشاء الصناديق السيادية بين الدول النفطية التي قامت بتأسيس صناديق للنفط كالكويت، الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، النرويج، وغيرها من الدول³.

3. أهداف صندوق ضبط الموارد الجزائري:

تسعى الحكومة من خلال تشكيلها لصندوق ضبط الموارد الجزائري تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي⁴:

- مراعاة الطاقة الإستيعابية للإقتصاد عند إستخدام فوائض الجباية البترولية.
- استخدام رصيد الصندوق لتغطية المديونية واحتواء العجز الموازي.
- التحوط من مخاطر الإنخفاض المفاجئ لأسعار النفط في السوق الدولية.
- دعم سلامة الإقتصاد الوطني من خلال الثقة الممكن أن تعطى للمستثمرين.

وبالإضافة إلى الأهداف السابقة يسعى صندوق ضبط الموارد إلى تحقيق أهداف أخرى هي⁵:

- تمويل عجز الخزينة العمومية الناتج عن إنخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية.

¹ لطرش ذهبية وكتاف شافية، فعالية صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة (2000-2017)، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 03، العدد 05، 2018، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 29.

² بن خيرة الطاهر وبن ثابت علال، دور صناديق الثروة السيادية في تخفيض هذه لصددمات البترولية - صندوق ضبط الموارد الجزائري-، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020، ص 182.

³ بن عبد الفتاح دحمان وحداوي عبد الغني، فعالية صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض النفطية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 02، العدد 06، 2016، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهري محمد، بشار، الجزائر، ص 68.

⁴ مكايي هجيرة ويويكر محمد، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2010-2010)، مجلة المالية والأسواق، المجلد 07، العدد 01، 2020، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 257.

⁵ حاج قويدر عبد الهادي، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات (1986-2009)، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، إقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص 52.

- يسعى صندوق ضبط الموارد الجزائري إلى تخفيض المديونية العمومية الداخلية والخارجية بالتنسيق مع البنك المركزي.

المطلب الثاني: أساسيات حول صندوق ضبط الموارد الجزائري.

أولاً: مصادر تمويل صندوق ضبط الموارد الجزائري :

صندوق ضبط الموارد ينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخرزينة في الجزائر، حيث يقيد في هذا الحساب مايلي :

أ_ باب الإيرادات: لقد حدد المشرع القانون الذي أقر به استحداث هذا الصندوق عن المصادر الخاصة بتمويل الصندوق، وتتمثل في¹:

- * فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
- * كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ب_ باب النفقات: تتمثل فيما يلي²:

- * ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية.
- * إن الوزير الأول هو المكلف بالمالية وهو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب .
- * تحدد كفاءات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

ثانياً: إدارة ومراقبة صندوق ضبط الموارد الجزائري:

1. إدارة الصندوق:

وزارة المالية هي الجهة المكلفة بإدارة الصندوق والوزير المكلف بالمالية هو الرئيسي بصرف هذا الحساب ولا ، يحق لبنك الجزائر التدخل في إدارة وسير الصندوق³.

2. الرقابة على الصندوق :

بما أن صندوق ضبط الموارد هو احد الحسابات الخاصة بالخرزينة، فإنه يخضع لنفس الرقابة التي تمارس على باقي الحسابات الخاصة وذلك كما يلي⁴:

- * الرقابة القبلية عند الالتزام بالإنفاق وذلك على مستوى المراقب المالي.

¹نوي نبيلة، إستراتيجية ترقية الكفاءة الإستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي العالمي- ، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر2013، ص141.

²عيساني العارم، حوكمة صناديق الثروة السيادية - دراسة التجربة الجزائرية لصندوق ضبط الموارد وفق مبادئ سانتياغو -، مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصر، المجلد02، العدد02، 2019، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، ص 54.

³عيساني العارم، دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية بالجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مجلة شعاع الدراسات الإقتصادية، المدرسة العليا للتجارة، المجلد10، العدد01، 2019، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوشريسي، تسمسيت، الجزائر، ص 3.

⁴أحمد نصير ويونس زين ، مدى امتثال صندوق ضبط الموارد والاستقرار الاقتصادي الاجتماعي لمبادئ سانتياغو - حالة الجزائر وجمهورية التشيلي-، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد10، العدد01، 2019، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019م، ص 54.

- * الرقابة أثناء التنفيذ في إطار العلاقة بين الأمر بالصرف والمحاسب، وذلك عندما ينوي هذا الأخير إجراء رقابته وفقا 39 من القانون المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية.
- * الرقابة البعدية خلال المراقبة القانونية التي يضطلع بها مجلس المحاسبة بعد إيداع حساب التسيير المقدم من المحاسب، وكذلك الحساب الإداري المقدم من الأمر بالصرف.
- * الرقابة التي تجريها المفتشية العامة للمالية.

ثالثا: وظائف والهيكل التنظيمي لصندوق ضبط الموارد :

1. وظائف صندوق ضبط الموارد:

تتلخص وظائفه الأساسية في النقاط التالية¹:

- * إمتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق توقعات وتقديرات قانون المالية.
- * تسوية وتسديد المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها خلال تسديد المديونية العمومية الداخلية والخارجية التي وصل وقت سدادها والتسديد المسبق المديونية العمومية.

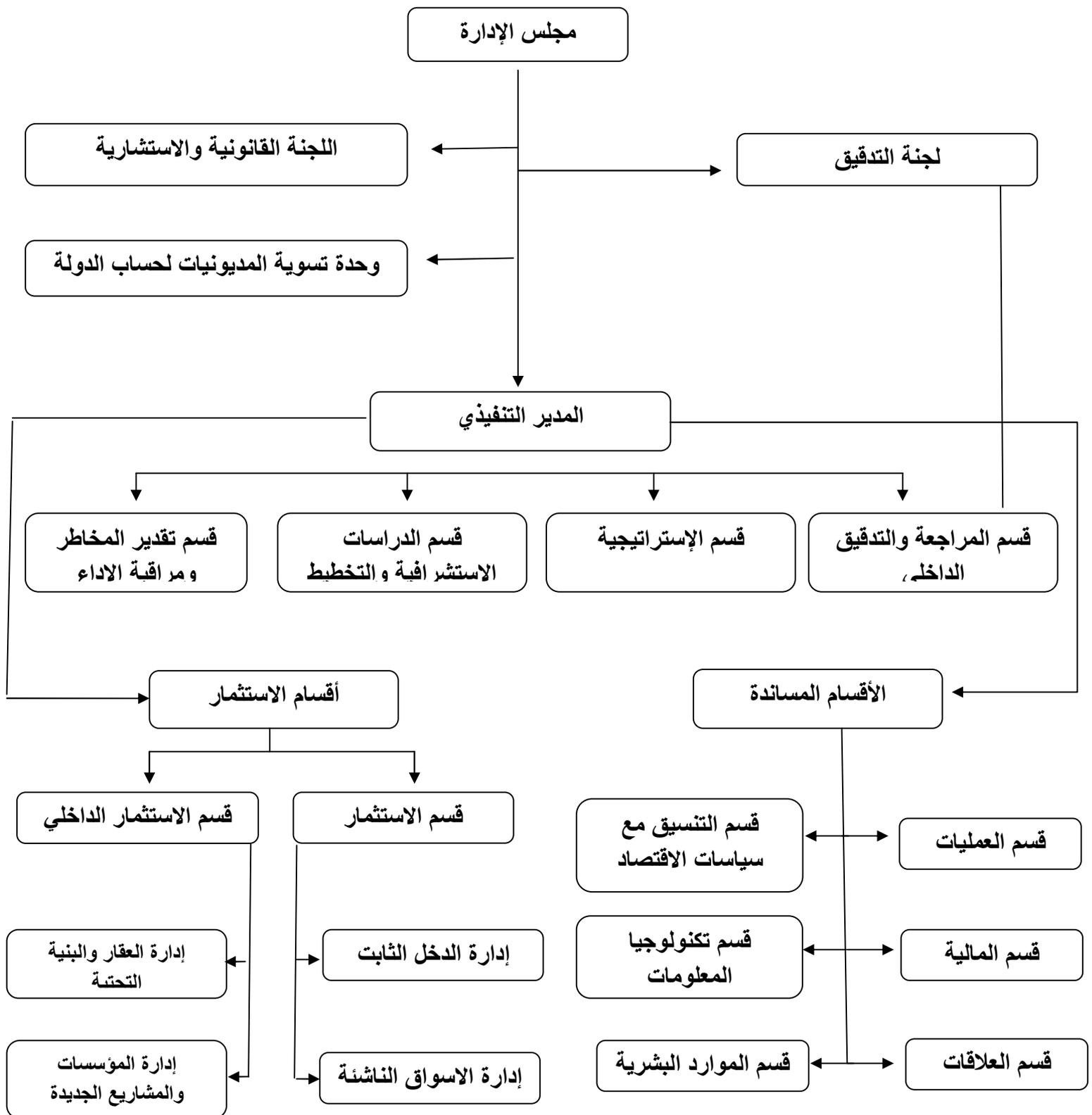
2. الهيكل التنظيمي لصندوق ضبط الموارد الجزائري:

تم إقتراح هيكل تنظيمي لصندوق الثروة السيادية الجزائري مع مراعاة الأهداف المحددة للصندوق².

¹ سعودي عبد الصمد، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد6، العدد2، 2019، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 77.

² هاجر يحيى، مرجع سابق الذكر، ص 236.

الشكل رقم (14): الهيكل التنظيمي لصندوق الثروة السيادي الجزائري.



المصدر: هاجر يحيى، سياسات ترشيد دور صناديق الثروة السيادية في إطار مبادئ سانتياغو - دراسة حالة الانتقال من صندوق ضبط الموارد إلى صندوق سيادي في الجزائر - ، أطروحة دكتوراه ، مالية بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2016، ص 237.

* **مجلس الإدارة:** يعتبر أعلى سلطة في الصندوق ، يتولى مهمة رسم وإعداد الإستراتيجيات والسياسات المتعلقة بنشاط الصندوق ، حيث يتكون المجلس من ستة أعضاء مستقلين يتم تعيينهم بمرسوم رئاسي ويتم إختيارهم على أساس خبرتهم في المجال المالي والإقتصادي.

* **المدير التنفيذي:** يعد المشرف الفعلي على الصندوق ويكلف بتنفيذ سياسات مجلس الإدارة، ويعتبر المسؤول المباشر عن مختلف مصالح وأقسام الصندوق، كما يمكن للمدير تقديم اقتراحات لمجلس الإدارة من أجل تعديل الإستراتيجية المتبعة في الصندوق.

* **اللجنة القانونية والاستشارية:** يتمثل الهدف الرئيسي من إنشاء اللجنة القانونية والاستشارية في حماية الصندوق السياسي الجزائري ككيان يعمل وفقا للقانون المعمول به، توفر اللجنة المشورة لجميع إدارات الإستثمار.

* **لجنة التدقيق:** تقوم بالرقابة على تعيين مراجعي الحسابات الخارجيين وإعداد التقارير المالية وتقديمها إلى مجلس إدارة الصندوق بشكل دوري.

* **لجنة تسوية المديونيات لحساب الدولة:** تقوم هذه اللجنة بدراسات تتعلق بإمكانية ومقدار مساهمة الصندوق السيادي الجزائري أثناء وقوع الأزمات، وهو الدور الذي كان يضطلع به صندوق ضبط الموارد.

* **قسم الدراسات الإشرافية والتخطيط:** مكلف بتوفير البيانات والنتائج الخاصة بالصندوق بالإضافة إلى القيام بدراسات مستقبلية حول أداء الصندوق.

* **قسم الإستراتيجية:** يتمثل دوره في تقييم إستراتيجيات الاستثمار المتبعة وتقديم اقتراحات التعديل للمدير التنفيذي.

* **قسم المراجعة والتدقيق الداخلي:** يكلف بمراجعة مختلف نشاطات أقسام الصندوق وتقديم تقارير دورية للمدير التنفيذي، وتتمثل أهداف هذا القسم في مساعدة الإدارة في الأداء الفعال بمسؤولياتها.

* **قسم تقدير المخاطر ومراقبة الأداء:** مكلف بمراقبة أداء الصندوق ومدى تحقيق الأهداف المسطرة وعدم الإنحراف عنها، كما يقوم بتحديد مختلف المخاطر المصاحبة لإستثمارات الصندوق الداخلية والخارجية.

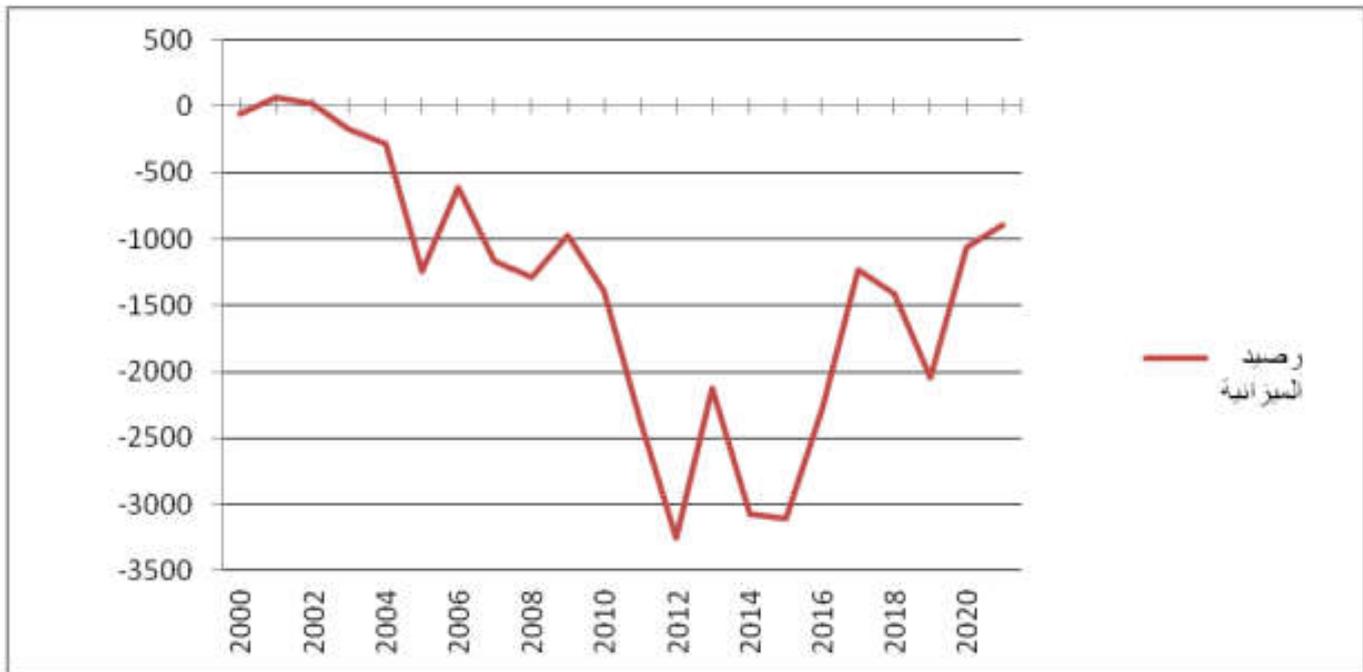
* **الأقسام المساعدة:** تتمثل مهامها في توفير الظروف الملائمة لنشاط الصندوق عن طريق تقديم الدعم البشري والمادي والمالي لمختلف مصالح وأقسامه الصندوق.

* **أقسام الإستثمار الداخلي:** تتمثل أهم أقسام الصناديق في قسمين هما: قسم الإستثمار الداخلي والخارجي.

المطلب الثالث: تطور العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

اتخذت الجزائر آلية صندوق ضبط الإيرادات لتغطية العجز الموازي، وهو صندوق يستمد موارده من فوائض الجباية البترولية غير أنه بعد إنهيار أسعار البترول منتصف سنة 2014، بدأت موارد الصندوق بالإنخفاض¹.

الشكل رقم (15): تطور العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).



المصدر: محفوطي فؤاد وشليحي الطاهر وآخرون، العجز الموازي في الجزائر وأهم آليات تمويله خلال الفترة (2015-2018)، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، 2019، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 654.

اعتماد الحكومة في تمويل عجز الخزينة بشكل عام منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2016 على التمويل البنكي والتمويل غير البنكي، وصندوق ضبط الموارد والمديونية بشكل سجلت سنة 2001 إرتفاع في حجم الإيرادات العامة على النفقات العامة بمقدار حوالي 68 مليار دينار جزائري ومنذ سنة 2003 إرتفع العجز الموازي إلى حوالي 164,6 مليار دينار جزائري، بدون حسابات التخصيص الخاصة بالخزينة التي كانت تحتوي على فوائض معتبرة قدرت بحوالي 186,9 مليار دينار جزائري وفي هذه السنة كان عجز الخزينة حوالي 10,2 مليار دينار جزائري تم تغطيته بالتمويل البنكي.

¹ محفوطي فؤاد وشليحي الطاهر وآخرون، العجز الموازي في الجزائر وأهم آليات تمويله خلال الفترة (2015-2018)، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، 2019، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 253-254.

وفي سنة 2004 إرتفاع عجز الخزينة بشكل كبير وصولا إلى حوالي 187,3 مليار دينار جزائري مع العلم أن العجز الموازي بلغ حوالي 258,3 مليار دينار جزائري، حيث تم تغطية عجز الخزينة من خلال التمويل غير البنكي وكذلك صندوق ضبط الموارد، وهكذا تواصل إرتفاع العجز الموازي من سنة إلى أخرى وصولا إلى سنة 2012 إلى حوالي 3254 مليار دينار جزائري، وعجز الخزينة بحوالي 3246 مليار دينار جزائري وتم تم تمويل هذا أعجز البنكي وغير البنكي بالإضافة إلى صندوق ضبط الإيرادات، وانخفض العجز الموازي سنة 2013 إلى حوالي 2128 مليار دينار جزائري ليرتفع من جديد سنة 2014 إلى حوالي 3068 مليار دينار جزائري نظرا للإرتفاع الكبير المسجل في النفقات العامة التي انتقلت من 6024 مليار دينار جزائري سنة 2013 إلى حوالي 6995 مليار دينار جزائري سنة 2014، أما في سنة 2015 وبالرغم من إرتفاع الإيرادات العامة بحوالي 4552 مليار دينار جزائري إلا أن النفقات العامة واصلت هي الأخرى إرتفاعها مسجلة رقم قياسي خلال السنوات الأخيرة، إذ بلغت حوالي 7656 مليار دينار جزائري منها حوالي 4617 مليار دينار جزائري للتسيير و 3039 للتجهيز، وبذلك أصبح العجز الموازي المسجل حوالي 3103 مليار دينار جزائري. ونظرا لسياسة التقشف والإجراءات الجبائية المتخذة سنة 2016 إنخفض العجز الموازي إلى حوالي 2285 مليار دينار جزائري، إذ إنخفضت النفقات العامة بحوالي 4,6% مقارنة بسنة 2015، وارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 10% مقارنة بسنة 2015 مع العلم أنه في هذه السنة تم إستخدام القرض الوطني للنمو الإقتصادي في تمويل عجز الخزينة.

وفي سنة 2017 وصل العجز الموازي إلى حوالي 1234 مليار دينار جزائري ليبلغ 1412 مليار دينار جزائري سنة 2018، وحسب تقديرات قوانين المالية فإن العجز الموازي سيصل إلى 2049 مليار دينار جزائري و 1057 مليار دينار جزائري و 893 مليار دينار جزائري للسنوات 2019، 2020، 2021، على التوالي.

المطلب الرابع: دور صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي في الجزائر، و مقارنة هذا الصندوق مع الصندوق النرويجي.

1. دور صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي في الجزائر (2000 - 2018)

تزامنت فترة إنشاء صندوق ضبط الموارد مع الإنتعاش الكبير في السوق النفطية العالمية، والتي أثرت على وضعية الصندوق بالإيجاب، حيث عرض الصندوق مداخل كبيرة إنعكست على الأهداف المسطرة¹.

¹ عماد غزالي، العجز الموازي في الجزائر: أسبابه وآليات تمويله - دراسة تحليلية للفترة (2000-2019) - ، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 12، العدد 04، 2020، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص ص 620-621.

الجدول رقم (06): دور صندوق ضبط الموارد في تمويل وتغطية العجز الموازي في الجزائر للفترة (2000-2018).

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	إيرادات صندوق ضبط الموارد	رصيد الميزانية	تمويل عجز الميزانية	الرصيد المتبقي	نسبة مساهمة الصندوق في تغطية العجز
2000	453,23	_53,20	00	13,232	00
2001	356,00	_68,70	00	5,171	00
2002	198,03	_26,10	00	94,320	00
2003	476,89	_164,60	00	69,716	00
2004	944,39	_285,40	00	92,3316	00
2005	2090,524	-338,00	00	07,2931	00
2006	3640,86	_611,10	91,53	35,3215	14,97
2007	4669,893	_1159,40	531,95	12,4280	45,88
2008	5503,690	_1288,70	758,18	52,4316	58,83
2009	4680,747	_971,00	364,28	52,4316	51,37
2010	5634,75	_3545,16	791,03	83,4842	34,22
2011	7143,15	_5074,15	1761,45	7,5381	71,73
2012	7695,98	_4276,82	2283,26	75,5633	39,53
2013	7695,98	_3059,82	2132,47	51,5563	69,69
2014	7373,83	_3437,98	2965,67	15,4408	26,86
2015	4960,35	_4173,51	2886,50	84,2073	16,96
2016	2172,39	_32367,45	1387,93	45,784	88,42
2017	784,45	_1047,7	784,45	00	87,74
2018	437,1	_1913,52	131,91	305,5	6,89

المصدر: عماد غزالي، العجز الموازي في الجزائر: أسبابه وآليات تمويله - دراسة تحليلية للفترة (2000-2019)-، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 12، العدد 04، 2020، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص ص 618-619.

يمكن تحليل الجدول من خلال تقسيمه الفترات التالية :

* **الفترة الأولى (2000-2004):** في ظل ارتفاع السعر المرجعي للميزانية خلال هذه الفترة، عمدت الدولة إلى تخفيض حجم المديونية العمومية مع العلم أن النشاط الفعلي للصندوق من خلال هذه الفترة إقتصر فقط على سداد الدين العمومي دون إستخدامه في تمويل العجز الموازي، وذلك للحفاظ على إستقرار الأسعار، وبالتالي التحكم في التضخم، رغم ذلك شهد رصيد الصندوق تراكمات للفترة (2000-2004) وصلت حوالي 2428,55 مليار دينار جزائري أي تم إستخدام حوالي 39% من إيرادات الصندوق لتسديد المديونية الخارجية.

* **الفترة الثانية (2005-2009):** شرعت الحكومة في إستخدام موارد الصندوق في تمويل عجز الخزينة العمومية المتزايدة من سنة لأخرى نتيجة إرتفاع الإنفاق الحكومي الإستثماري المستمر عن طريق المخطط الخماسي الذي قارب 4202,7 مليار ديان جزائري، بالإضافة إلى الإستمرار في عمليات سداد الدين الحكومي بما فيها عمليات التسديد المسبق للمديونية وتسديد تسبيقات بنك الجزائر التي شرع فيها إبتداء من سنة 2004، وفيما يتعلق بجانب الموارد فقد تلقى الصندوق خلال هذه الفترة تحويلات إجمالية تجاوزت 20585,54 مليار دينار جزائري بسبب تحقيق الحكومة لفوائض مالية معتبرة نتيجة إستمرار إرتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية عن السعر المرجعي لبرميل البترول في قانون المالية، وفي المقابل تم إستخدام مبلغ 3999,741 دج، أي تم إستخدام حوالي 19% من إيرادات الصندوق منها 41% لتسديد المديونية و 15% لتسديد تسبيقات بنك الجزائر و 43% لتمويل عجز الخزينة.

* **الفترة الثالثة (2010-2014):** تميزت هذه الفترة بإرتفاع كبير لعجز الميزانية من سنة لأخرى حتى وصل إلى 3437,98 مليار دينار سنة 2014 نتيجة إرتفاع الإنفاق الحكومي، وذلك من خلال برامج الإستثمارات العمومية، الذي رصدت له الحكومة غلafa ماليا قدره 2121,4 مليار دينار، وبالمقابل شهدت هذه الفترة تسجيل أكبر فائض في الجباية البترولية في سنة 2013 نتيجة إرتفاع أسعار البترول عن السعر المرجعي المحدد في قانون المالية، بالإضافة إلى ذلك إنتهاء الدولة من تسديد المديونية الخارجية وخدمة الديون وكذلك تسديد تسبيقات بنك الجزائر الممنوحة العمومية الخارجية، حيث تراكمت إيرادات الصندوق خلال هذه الفترة إلى 35764,72 من إيرادات الصندوق كلها لتمويل عجز الخزينة.

* **الفترة الرابعة (2018-2010):** تميزت هذه الفترة بتراجع عجز الميزانية العامة، حيث تراجع من 7695,982 مليار دج سنة 2014 إلى 3103,70 مليار دج سنة 2015 نتيجة إنخفاض الإنفاق الحكومي حيث إنتقل من 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دينار وذلك لتجميد عدة مشاريع كبرى وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف، وتم إستخدام كل موارد الصندوق الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغط على دور صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي في الجزائر.

* **الفترة الخامسة (2018-2019):** إنعكس التراجع الحاد في أسعار النفط بداية من منتصف سنة 2014 إلى غاية 2017 سلبا على الموارد النفطية والتي تشكل 60% من إيرادات الميزانية العامة، ومن ثم زيادة العجز الموازي للدولة، الأمر الذي أدى إلى تمويل العجز من إقتطاعات صندوق ضبط الموارد بواقع 82,6% من

موارد الصندوق، مما ترتب عليه تآكل قيمته ووصوله إلى الحد الأدنى القانوني سنة 2018. حيث قدر حجم الأموال المطبوعة في إطار التمويل غير التقليدي بـ 2185 مليار دينار في شكل أوراق نقدية مضمونة من قبل الدولة الجزائرية، وقدرت احتياجات سنتي 2018 و2019 بـ 1815 و 580 مليار دينار جزائري على التوالي.

2. تقييم صندوق ضبط الموارد مقارنة بالنرويج:

الجدول التالي يبين تقييم هذا الصندوق:

الجدول رقم (07): تقييم صندوق ضبط الموارد الجزائري.

عناصر المقارنة	النرويج	الجزائر
التسمية وتاريخ التأسيس	_ صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي 1990.	_ صندوق ضبط الموارد 2000.
نوع الصندوق ومجال عمله	_ صندوق ثروة سيادي نفطي، خارجي.	_ صندوق ثروة سيادي نفطي، داخلي.
أهداف الصندوق	_ الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة وحمايتها من خطر الصدمات الخارجية. _ دعم نظام التقاعد الحكومي مستقبلا. _ تحويل الثروة النفطية إلى ثروة مالية مع تحقيق مبدأ التوزيع العادل للثروات بين الأجيال.	_ تمويل عجز الخزينة العمومية وتخفيض المديونية العمومية.
موارد الصندوق	_ فائض قيمة الجباية البترولية وعوائد استثمارات الصندوق.	_ فائض قيمة الجباية البترولية المحول عن طريق الحكومة.
ملكية الصندوق	_ وزارة المالية.	_ وزارة المالية.
ادارة الصندوق	_ البنك المركزي عن طريق بنك إدارة الاستثمارات النرويجي.	_ وزارة المالية.
الهيكل التنظيمي	_ وجود هيكل تنظيمي للهيئة المكلفة بإدارة أصول الصندوق.	_ عدم وجود هيكل تنظيمي باعتبار أن الصندوق عبارة عن حساب من حسابات الخزينة العمومية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مراجع البحث.

خلاصة

من خلال دراستنا للجانب التطبيقي نستنتج أن صناديق الثروة السيادية عرفت تطورا كبيرا منذ سنة 2000 من حيث حجم أصولها أو عددها والسبب يعود لارتفاع أسعار النفط الذي يعتبر من مصادر أصول معظم الصناديق السيادية كما يصنف صندوق التقاعد الحكومي النرويجي كأكبر صندوق من حيث حجم الأصول التي تقدر بحوالي 1074,6 مليار دولار سنة 2019.

صندوق التقاعد الحكومي النرويجي يعتبر من بين أهم الصناديق الرائدة على مستوى الدول المتقدمة وعلى مستوى العالم بصفة عامة، ومن بين أكبر وأنجح التجارب في العالم لأنه يرتبط ارتباطا وطيدا بالموازنة العامة للدولة من خلال إمتصاص فائض الإيرادات النفطية في نهاية كل سنة، كما أن له تحويلات مالية مخصصة لتمويل العجز الغير نفطي والتي حددتها القاعدة المالية التي وضعها البرلمان سنة 2001، كما عمل الصندوق على حماية الميزانية من الصدمات الإقتصادية الناتجة عن التذبذبات العنيفة في أسعار النفط ، ومن بين أهم أهدافه الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة وحمايتها من أثر تقلبات المداخيل البترولية أو ما يعرف بالعللة الهولندية.

تسعى دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط إلى تعزيز مكانتها من خلال استغلال الصناديق السيادية، حيث حققت جميع ميزانيات بلدان مجلس التعاون ومن بينها الإمارات العربية المتحدة فوائض مالية كبيرة وذلك لكون جهاز أبوظبي من أكبر الصناديق السيادية الخليجية من حيث الحجم فهو يساهم في تعزيز مكانة الإستثمارات العربية المتحدة في النظام المالي العالمي ، بالإضافة إلى أن الجهاز يتمتع بتنوع الأنشطة. يعتبر صندوق ضبط الموارد الجزائري التي تم إنشائه سنة 2000 من أهم القرارات التي تم اتخاذها في قطاع المحروقات، حيث عمل هذا الصندوق على تحقيق جزءا هاما من الأهداف المسطرة منذ إنشائه، في حماية الموارد العامة للدولة وتقادي الأزمات الاقتصادية وقد استطاع الصندوق في تخفيض المديونية الخارجية وضمان التمويل المستمر للميزانية الحكومية التي عرفت عجزا مستمرا رغم أن الصندوق نجح في مهامه الموكلة إليه إلا أن صلابته في التمويل ثلاثت وتراجعت مع انخفاض أسعار النفط ، كما أن هذا الصندوق يعاني من عدة نقائص مقارنة بصندوق التقاعد الحكومي النرويجي وعليه يجب على الصندوق الاستفادة من تجربة النرويج.

خاتمة

تعتبر ظاهرة صناديق الثروة السيادية من أبرز الظواهر التي لا تزال تثير جدلا بين مختلف الباحثين والمفكرين الإقتصاديين الذين تختلف آرائهم وتباين مواقفهم مابين مؤيد ومعارض لها، وذلك نظرا لما شهدته من تطور من سنة إلى أخرى، حيث أصبحت تلعب دورا هاما في المنظومة المالية العالمية، فهذه الصناديق ترجع بالنفع على الدولة المالكة لها من خلال رفع مستوى الإقتصاد الوطني والمساهمة في معالجة العجز الموازي لهذه الدول.

ويرتبط مبحث صناديق الثروة السيادية للدولة النفطية إلى حد كبير بموضوع أهم وهو إدارة المالية العامة في تلك الدول، حيث الإيرادات من النفط دائمة التذبذب وتتصف بعدم اليقين إضافة إلى أن الأصل المشتقة منه ناضب، مما يؤثر على مسار الإنفاق وكيفية تحديد آثار التذبذب ولا يقين في الأجل القصير على ذلك الإنفاق وبالتالي على النمو والاستقرار الاقتصادي.

فلقد حققت التجربة النرويجية نجاحا كبيرا وتصدرت قائمة الدول من خلال إنشاءها لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي الذي يعتبر أكبر صندوق ثروة سيادي في العالم يتولى مهمة تمويل وتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة.

وعلى غرار الكثير من الدول كان للدول العربية صدى كبير في إنشاء صناديق الثروة السيادية ، فنجد الإمارات العربية المتحدة تملك جهاز أبو ظبي للإستثمار الذي يحتل مكانة عالية وكبيرة في تمويل عجز الموازنة العامة ، وهو ما يعزز سعي المملكة إلى الزيادة في أصوله مما يجعله ضمن أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم.

ويعد صندوق ضبط الموارد الذي تبنته الجزائر من بين الصناديق التي عرفت تطورا كبيرا ومساهمة في الإقتصاد الجزائري من خلال ادخار الفوائض المالية الناتجة عن الجباية البترولية، بالإضافة إلى مساهمته في التسديد المسبق للمديونية الخارجية وتمويل عجز الموازنة العامة، إلا أن الانخفاض المستمر لأسعار النفط جعل الجزائر تقوم بسحوبات مكثفة أدت إلى تآكل مدخرات هذا الأخير إلى أن نضب سنة 2014.

نتائج إختبار الفرضيات:

_ إختبار الفرضية الأولى: تم إثبات صحة الفرضية الأولى، وذلك من خلال دراسة تجارب بعض الدول التي تعتمد على النفط كمورد واحد في تمويل اقتصاداتها، حيث لجأت هذه البلدان النفطية إلى إنشاء صناديق ثروة سيادية تساهم بدرجة كبيرة في معالجة اختلالات الموازنة العامة لهذه الدول كصندوق ضبط الموارد الجزائري الذي رغم نضوبه (نظرا لقصور في تسييره) إلا أنه ساهم في معالجة وتغطية عجز الموازنة العامة لسنوات عديدة (2000-2018) وتسديد المديونية الخارجة لهته الدولة.

_ إختبار صحة الفرضية الثانية: إن إنشاء صندوق ضبط الموارد يدل على رغبة الحكومة في إيجاد وسيلة لتخفيف خطر الصدمات الخارجية على الموازنة العامة بصفة خاصة ، وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، وترشيد استغلال مداخيل الثروة النفطية باعتبارها ثروة ناضبة وغير مستدامة، ورغم النقائص التي يعاني منها هيكله التي تحد من استمراره إلا أنه لعب دورا هاما وبارزا في تمويل وتغطية العجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، وهذا ما ينفي ما جاء في الفرضية الثانية .

نتائج الدراسة:

■ تعتبر الصناديق السيادية أداة هامة لدعم التنمية وتحقيق العوائد، حيث لا يقتصر دوره على المستوى المحلي من خلال إدارة الفوائض البترولية وتمويل العجز الموازنة والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة، بل يمكن استثماره في الاقتصاد الحقيقي لتمويل التنمية الاقتصادية، وتوظيفه على مستوى الأسواق المالية المحلية والدولية.

■ تعتبر صناديق الثروة السيادية من أهم الأدوات المستحدثة من طرف الاقتصاديات العالمية خاصة النفطية من أجل تسيير الفوائض النقدية المتأتية من الطفرات النفطية واستخدامها لسد العجز الحاصل في عمليات تمويل عجز الموازنة العامة دون اللجوء إلى استثمارها وادخارها خارج الحدود الوطنية.

■ تواجه الدول النفطية تحديات كبيرة تتمثل في كيفية تنويع مصادر تمويل اقتصاداتها وعدم اعتمادها على مورد واحد يتميز بالتذبذب وعدم اليقين وذلك من خلال توجيهها إلى إنشاء صناديق الثروة السيادية لاستغلال فوائضها النفطية.

■ يعد عجز الموازنة العامة للدولة أحد القضايا التي لفتت اهتمام المدارس الاقتصادية وهي عبارة عن الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات الحكومية، فالعجز هذا يعني أن الحكومة تستهلك أكثر من مجموع حصيلتها من الإيرادات العامة وهذا بسبب تضخم في الطلب على السلع بالمقارنة مع العرض.

■ يصنف صندوق التقاعد الحكومي النرويجي في المرتبة الأولى عالميا من حيث حجم أصوله وذلك حسب إحصائيات معهد صناديق الثروة السيادية، ويعد من أنجح التجارب الدولية في هذا المجال وهذا بسبب توفر بيئة استثمارية واضحة المعالم تتميز بالمرونة والقدرة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية السائدة.

■ ساهم جهاز أبو ظبي للاستثمار بتنمية أصول من خلال تحويل مورد ناضب تحت الأرض إلى مورد مالي من خلال تلك الاستثمارات المبرمة في شركات عالمية رائدة مما سمح بتحقيق عوائد خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى جذب الاستثمار بداخل الإمارة والاستفادة من التكنولوجيا والخبرات العلمية والعملية لتلك الشركات .

■ امتلكت الجزائر صندوق سيادي وهو صندوق ضبط الموارد الذي تم إنشائه كوسيلة لتخفيف خطر الصدمات الخارجية على الموازنة العامة بصفة خاصة، وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وترشيد استغلال مداخيل الثروة النفطية باعتبارها ثروة ناضبة وغير مستدامة. تم استخدام صندوق ضبط الموارد في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2000-2018) في تمويل عجز الميزانية العامة، ومع استمرار العجز الموزاني لسنوات متتالية وقصور المسجل في تسيير الصندوق نضب هذا الأخير سنة 2018.

التوصيات:

- على الرغم من الأهمية البارزة للصناديق السيادية إلا أنها يجب أن تبقى الخيار الثاني لتمويل عجز الميزانية العامة.
- العمل على تقليل اعتماد الموازنة العامة على إيرادات الجباية البترولية، وهذا يستدعي تخطيط شامل لتنمية شاملة تستهدف النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية، وكذلك الحد من النفقات العامة حيث ترتفع أسعار المحروقات حتى تتجنب الضغوط التي قد تحصل على الميزانية حيث تنخفض أسعار المحروقات وتوعية الرأي العام بضرورة تقبل مثل هذه الإجراءات والتي لا تلقى غالبا تأييدا شعبيا.
- على الدول المصدرة للنفط العمل على تنويع قاعدتها الاقتصادية من خلال الاستغلال الأمثل لفوائدها المالية، في استثمارات تمكنها من تحقيق إجراءات مستدامة بديلة لقطاع النفط، عن طريق إنشاء صناديق ثروة سيادية فعالة كما هو الحال بالنسبة لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي.
- ضرورة التفكير في إنشاء صندوق ثروة سيادية في الجزائر، في حال تسجيل فوائض من الإيرادات المتأتية من تجارة النفط، بما يخدم الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله، وتطوير فكرة صندوق ضبط الإيرادات من أداة لضبط الميزانية إلى أداة مستحدثة تعنى بالمحافظة على ثروة الأجيال القادمة من خلال القيام باستثمار الموارد في الأسواق المالية العالمية.
- من الأهمية بما كان أن تستلهم الجزائر من التجارب الدولية للدول النفطية الرائدة -على غرار النرويج- الأدوات الفعالة والمقاربات الرشيدة لإدارة الموازنة العامة.

الاقتراحات:

- يجب تنويع مصادر إيرادات الموازنة العامة، مما يؤدي إلى التقليل من خطر تعرض الموازنة العامة للصدّات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار المحروقات من خلال تبني استراتيجيات فعالة لتنويع الصادرات،
- ضرورة تعزيز علاقات التعاون مع الدول النفطية المالكة لصناديق الثروة السيادية من أجل تبادل الخبرات والمعارف الخاصة بإدارة هذه الصناديق.
- محاولة إيجاد بدائل أخرى لسد العجز في الميزانية العامة وعدم الاعتماد على صناديق الثروة السيادية للدول لتمويل هذا العجز.
- ينبغي على الجزائر أن تفكر في إنشاء صندوق سيادي مستقل حال تسجيل فوائض نفطية مستقبلا، مع مراعاة أن يكون هذا الصندوق مبنيا على معايير وظروف تلائم الاقتصاد الوطني، كاستثماره بداخل الجزائر نظرا لكبر الطاقة الاستيعابية للاقتصاد.

آفاق الدراسة:

- من خلال الدراسة التي أجريناها على الموضوع يتبين أن صناديق الثروة السيادية في توسع مستمر في العالم وفي الدول النامية خاصة، مما يجعلها تأخذ مكانة مهمة في الإقتصاد المالي العالمي، كما ستزداد حصتها وأصولها لتكون طرفا مهما في المنظومة المالية العالمية، لذلك يحتاج هذا الموضوع إلى دراسات أخرى تتناول جوانب تشكل آفاق لدراسات مستقبلية منها:
- ❖ دراسة آفاق صناديق الثروة السيادية وأثرها على اقتصاديات الدول التي تعتمد وبدرجة كبيرة على النفط الناضب.
- ❖ دراسة قياسية حول التنبؤ بمستقبل صناديق الثروة السيادية بعد نضوب النفط.
- ❖ دراسة أهمية تجربة صندوق التقاعد الحكومي النرويجي وإسقاطه على صندوق ضبط الموارد الجزائري.
- ❖ دراسة مستقبل صناديق الثروة السيادية وطرق معالجتها لاختلالات الموازنة العامة في الدول العربية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

1.الكتب:

1. الخطيب خالد شحادة و شامية أحمد زهير، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان، 2007.
10. جمال لعمارة، أساسيات الموازنة العامة للدولة، الطبعة الأولى، دار الفجر، مصر، 2004.
11. خليل محمد علي و اللوزي سليمان علي، المالية العامة، دون طبعة، دار زهران عمان، 1990.
12. رمضان زياد، مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الاولى، دار وائل، الأردن، 1988.
13. عبد العظيم حمدي، التعامل في أسواق العملات الدولية، الطبعة الاولى، 1417- 1996.
14. عصفور محمد شاكر، أصول الموازنة العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان 2009.
15. لحاج طارق، المالية العامة، الطبعة دار صفاء، عمان، 2009.
16. مطر محمد، إدارة الإستثمارات، الطبعة السابعة، دار وائل، الأردن، 2015.
17. هندي منير إبراهيم، أدوات الإستثمار في أسواق رأس المال، الأوراق المالية وصناديق الإستثمار ، دون طبعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999.
2. الداودي زينب كريم، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2013.
3. الزري عبد النافع، الأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2011.
4. القاسم فاروق، النرويج كسبت النفط وتجنب نغمته، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي-، مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2009.
5. الهيتي نوزاد عبد الرحمان و الخشالي منجد عبد اللطيف، المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة، دون طبعة دار المناهج، الأردن، 2005.
6. الوادي محمد حسين وعزام زكريا أحمد، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2007.
7. أندراوس عاطف وليم، الإقتصاد المالي العام، دون طبعة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، .

8. بعلي محمد الصغير و أبو العلا يسري، المالية العامة، دون طبعة، دار العلوم، الجزائر، 2003.
9. بن صالح بن محمد حمدي، توازن الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2013.

2. المجلات:

1. إبراهيم بلقة وأمين قسول، صندوق التقاعد الحكومي النويجي كنموذج لإستثمار العوائد النفطية وتجذب ظاهرة المرض الهولندي، مجلة التنمية و الإقتصاد التطبيقي، المجلد01، العدد02، 2017، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
2. إبراهيم محمد إيهاب، الآثار الإقتصادية المتوقعة لصندوق مصر السيادي في ضوء التجارب العالمية- دوافع التأسيس ومتطلبات النجاح-، مجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، المجلد49، العدد03، 2019، صادرة عن كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
3. برودي نعيمة، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة في الجزائر (2000-2019)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد06، العدد02، 2020، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بوسوف، ميلة، الجزائر.
4. بن دعاس زهير ورقوب نريمان، صندوق ضبط الموارد الجزائري بين مطرقة تطاير أسعار النفط وسندان العجز الموازني، مجلة ملفات الأبحاث في الإقتصاد، المجلد07، العدد02، 2019، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر.
5. بن عودة حساني و بلقاسم زايري، كفاءة صندوق المعاشات الحكومية العام النرويجي في تمويل عجز الميزانية السنوي، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد09، العدد01، 2010، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
6. بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والإقتصادية العالمية، مجلة البحوث الإقتصادية العربية، العددان(48-49)، 2010، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، القاهرة، مصر.
7. حبارك سمير، إستثمارات صناديق الثروة الياضية وإدارتها: دراسة صندوق الإستثمارات العممة السعودي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، المجلد06، العدد01، 2020، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.
8. حياة بن إسماعيل، صناديق الثروة السيادية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد13، العدد29، 2013، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
9. دحمان بن عبد الفتاح وعبد الغني حدادي، فعالية صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض في الجزائر، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد02، العدد06، 2016، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهري محمد، بشار، الجزائر.

10. ذهبية لطرش و شافية كتاف، فعالية صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة (2000-2017)، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد03، العدد05، 2018، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
11. الشريف قروي صباح، تشخيص الاقتصاد الجزائري لفترة (2014-2018) بين تقلبات أسعار النفط وأعراض المرض الهولندي، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد11، العدد03، 2020، صادرة عن كلية تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر.
12. الشمري مايح شبيب، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد05، العدد15، 2010، صادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
13. الطاهر بن خيرة و علال بن ثابت، دور صناديق الثروة السيادية في تخفيض هذه الصدمات البترولية-صندوق ضبط الموارد-، مجلة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد06، العدد02، 2020، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
14. العارم عيساني، حوكمة صناديق الثروة السيادية - دراسة تجربة الجزائرية لصندوق ضبط الموارد وفق مبادئ سانتياغو-، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصر، المجلد02، العدد02، 2019، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر.
15. العارم عيساني، دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية بالجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، المدرسة العليا للتجارة، المجلد10، العدد01، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوشرسي، تيسمسيلت، الجزائر.
16. عباس فرحات ووسيلة سعود، حوكمة الصناديق السيادية- دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر -، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد03، العدد04، 2015، صادرة عن جامعة سكيكدة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.
17. عبد الصمد سعودي، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد06، العدد02، 2019.
18. العدوان خالد عيسى والشرعة محمد كنوش، الأبعاد السياسية للموازنة العامة للدولة، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد41، العدد03، 2014، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
19. علي قرود و كمال بن موسى، صناديق الإستثمار السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية والحد من آثار الأزمات النفطية - دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الإيرادات وصندوق معاشات التقاعد النرويجي-، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد05، العدد02، 2019، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

20. غزاري عماد، العجز الموازني في الجزائر: أسبابه وآليات تمويله - دراسة تحليلية للفترة (2000-2019)، -، المجلد12، العدد04، 2020، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
21. فاطمة فوقة ونبيل بوفليح، إنعكاسات الأزمة النفطية لسنة 2014 على الحسابات الخاصة للخرزينة في الجزائر مع التركيز على صندوق ضبط الموارد، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد06، العدد11، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
22. فهد أيسر ياسين، تقييم الصناديق السيادية في دول مختارة و إختبار النموذج الأمثل للتطبيق على الإقتصاد العراقي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، صادرة عن كلية الإدارة و الإقتصاد، الجامعة العراقية، العراق.
23. فؤاد محفوظي و الطاهر شليحي و آخرون، العجز الموازني في الجزائر وأهم آليات تمويله خلال الفترة (2015 - 2015)، مجلة للعلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد02، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.
24. قدي عبد المجيد، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد05، العدد06، 2009، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
25. محمد جعفر هني، صناديق الثروة السيادية من منظور إسلامي، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد11، العدد13، 2015، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
26. مسيفة عكاش و رباح زبيري، إنهيار النفط وتأثيرها على صندوق الثروة السيادي الجزائري والسعودي خلال الفترة (2014 - 2017)، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المجلد19، العدد01، 2019، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف1، الجزائر.
27. مورا حطاب و لالة فاطمة رقاني، دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية المستدامة - الصندوق السيادي الكويتي نموذجاً-، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، المجلد09، العدد02، 2020، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
28. نصير أحمد و زين يونس، مدى إمتثال صندوق ضبط الموارد و الإستقرار الإقتصادي الإجتماعي لمبادئ سانتياغو - حالة الجزائر وجمهورية التشيلي-، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد10، العدد01، 2019، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
29. نوال بن لكحل، الصناديق السيادية للإستثمار بين الفرص والمخاوف، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد01، العدد03، 2013، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مرسلي عبد الرحمان، تيبازة، الجزائر.

30. هاني محمد وناشد جرجس نشأة إدوارد، القطاع النفطي وإشكالية المرض الهولندي في الجزائر للفترة (2000_2015)، مجلة الإبداع، المجلد 10، العدد 01، 2020، جامعة البليدة 2، الجزائر.
31. هجيرة مكاي و محمد بوبكر، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل الجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2018)، المجلد 07، العدد 01، 2020، صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

3. الرسائل الجامعية:

(أ) - الأطروحات:

1. أسماء بللعماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التوسع الإقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2018.
2. بن عودة حساني، الصناديق السيادية ومتطلبات إنشاء صندوق سيادي للجزائر، أطروحة دكتوراه، العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2019.
3. بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية- الواقع والآفاق مع الإشارة لحالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011.
4. خالد فتوح، تطور الإنفاق العمومي وأثره على التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، مالية عامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.
5. دردوري لحسن، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة- دراسة مقارنة الجزائر، تونس-، أطروحة دكتوراه، العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.
6. دليلة بن عمارة، صناديق الثروة السيادية والأسواق المالية الدولية- حالة صندوق ضبط الإيرادات الجزائري الواقع والآفاق-، أطروحة دكتوراه، ممارسات الأسواق المالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2019.
7. علي قروي، دور صناديق الإستثمار في الحد من آثار الأزمات النفطية - دراسة تجارب دولية رائدة-، أطروحة دكتوراه، نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2020.
8. فاطمة بلخير، أثر الإنفتاح التجاري على العجز الموازي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1990- 2016)، أطروحة دكتوراه، تجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019.

9. قندوسي طاوش، تأثير النفقات العمومية على النمو الإقتصادي - دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة دكتوراه، تسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014.
10. ليلي قطاف، أثر الحوكمة على أداء الصناديق السيادية في الأسواق المالية - دراسة مقارنة بين صندوق معاشات التقاعد الحكومي في النرويج وصندوق ضبط الموارد في الجزائر -، أطروحة دكتوراه، العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2018.
11. محي الدين سمير، صناديق الثروة السيادية بين طموحات دولية ومخاوف الدول المتقدمة، أطروحة دكتوراه، تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، الجزائر، 2018.
12. نسيمة حاج موسى، دور صناديق الثروة السيادية في دعم الإستقرار المالي - دراسة أزمة الرهن العقاري، أطروحة دكتوراه، إقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015.
13. هاني محمد، السياسات الإقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الإستقرار الإقتصادي - حالة الجزائر (2000-2015)، أطروحة دكتوراه، نقود وماليّةن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، الجزائر، 2018.
14. يحيى هاجر، سياسة ترشيد دور صناديق الثروة السيادية في إطار مبادئ سانتياغو، أطروحة دكتوراه، مالية بنوك وتأمينات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف01، الجزائر، 2017.

(ب) مذكرات ماجستير

1. أبو وهدان هارون خالد عبد الرحمان، دور الإيرادات غير السيادية في تمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وطرق تفعيلها، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2014.
2. بريزة عبد السلام، دور صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض البترولية - دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي -، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، إقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013.
3. بومدين بن نوار، النفقات العامة على التقييم، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.

4. خالدية بن عوالي، إستخدام العوائد النفطية - دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر والنرويج-، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، 2016.
 5. سلوم عبد الرحمان، إدارة الصناديق السيادية وصناديق التحوط، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، إدارة أعمال، كلية الإقتصاد دمشق سوريا 2010.
 6. الشمري محمد راشد، تقييم قواعد إعداد الموازنات الحكومية بدولة الكويت - دراسة تطبيقية على بيت الزكاة، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2018.
 7. عبد الهادي حاج قويدر، الإصلاحات الإقتصادية في قطاع المحروقات (1986-2009)، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، إقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012.
 8. محمد بصديق، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
 9. محمد زكاري، دراسة العلاقة بين النفقات الحكومية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2012)، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، الجزائر، 2014.
 10. محمود بيداري، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1991-2010)، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014.
 11. محي المنصوري واثق علي الدين، الصناديق السيادية ودورها في الإقتصاد الكلي لدول مختارة، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء، 2012.
 12. نبيلة نوي، إستراتيجية ترقية الكفاءة الإستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي العالمي -، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ن سطيف، الجزائر، 2012.
- (ج) ماستر:

1. أحمد بوالشعير وأحمد مقيدش ، دور صناديق الثروة السيادية في الحد من نقمة الموارد - دراسة حالة بعض التجارب الدولية - ، مذكرة لنيل شهادة ماستر، إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2019.

2. أمال فرحاتية، دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر (2000-2010)، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، إقتصاديات البنوك والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015.
 3. حنان بوملطة ومنى بوزيانية ، دور صناديق الثروة السيادية في تنويع مصادر الدخل - دراسة تجربة دبي، سنغافورة -، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، 2021.
 4. عناب سلمى، دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي للدول النفطية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مذكرة لنيل شهادة ماستر، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي ، أم البواقي، الجزائر، 2017.
- 4. الملتقيات:**
1. بن ناصر أمال ولعشوري نوال، إنتاجية قطاع السلع القابلة للإتجار في ظل المرض الهولندي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح - دراسة حالة الجزائر (2000-2016)-، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: نحو إطار متكامل للإصلاحات الهيكلية لتدعيم مسار تطور الإقتصاد الجزائري، جامعة محمد الصديق بن يحيى، يوم 25 نوفمبر، جيجل، الجزائر، 2018.
 2. تسعين بوسبعين وكمال حوشين، تحليل العلاقة الترابطية بين مفهوم الحوكمة والموازنة العامة للدولة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والإقتصاديات، جامعة الشلف، الجزائر.
 3. خالد كواش و زهرة بن قمجة، الإستراتيجية الإستثمارية لصناديق الثروة السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل أزمة الرهن العقاري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول: موقع الصناديق السيادية ضمن النظام المالي العالمي ودورها في تحقيق الإستقرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بوالنعامة، خميس مليانة، يومي 29-30 أفريل، الجزائر، 2015.
 4. سالم إبراهيم ياسمين و يحيى هاجر، صناديق الثروة السيادية العربية في ظل أزمة إنهيار أسعار النفط وفرصة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الثالث حول: الإقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، جامعة سطيف1، يومي 24-25 فيفري ، الجزائر، 2015.
 5. عمر غزازي و حسينة سلاوي، تطور حجم الصناديق السيادية العربية وأهدافها، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الثالث حول: موقع صناديق الثروة السيادية ضمن النظام المالي العالمي ودورها في تحقيق الإستقرار، جامعة الجيلالي بوالنعامة ، خميس مليانة، يومي 29-30 أفريل ، الجزائر، 2015.

6. غنية ساعد وسحنون جمال الدين، **التوزيع الجغرافي لصناديق الثروة السيادية**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الثالث حول: موقع صناديق الثروة السيادية ضمن النظام المالي العالمي ودورها في تحقيق الإستقرار، جامعة الجبلاي بوالنعامة، خميس مليانة، يومي 29-30 أفريل، 2015.
7. فرج شعبان و دباغي مريم، **صناديق الثروة السيادية ومساهماتها في رسم المشهد المالي العالمي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول: موقع صناديق الثروة السيادية ضمن النظام المالي العالمي ودورها في تحقيق الإستقرار، جامعة خميس مليانة بونعامة، يومي 29-30 أفريل، الجزائر، 2015.
8. كريمة ريحي و الحرتسي حياة سرير وآخرون، **واقع وآفاق صناديق الثروة السيادية في النظام المالي العالمي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: موقع صناديق الثروة السيادية في النظام المالي العالمي ودورها في تحقيق الإستقرار، جامعة الجبلاي بوالنعامة، خميس مليانة، يومي 29-30 أفريل الجزائر، 2015.
9. مرابط محمد وبويرحة معاد، **تشخيص وتحليل صناديق الثروة السيادية في تفعيل التنمية الاقتصادية - دراسة تطبيقية على شركة ممتلكات البحرين القابضة-**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الإقتصادي في الدول النفطية في ظل إنهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2016.
10. وسيلة بوفنش وخير الدين بنون، **حوكمة الصناديق السيادية حسب مبادئ سانتياغو**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الثالث حول: موقع صناديق الثروة السيادية ضمن النظام المالي العالمي ودورها في تحقيق الإستقرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجبلاي بوالنعامة، خميس مليانة، يومي 29-30 أفريل، الجزائر، 2015.

5. المواقع الإلكترونية:

1. الدعي عباس، **الإقتصاد العراقي وتداعيات المرض الهولندي**، مقال منشور على الرابط <https://business.uokerbala.edu.iq/wp/abbassarticle/>، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/04/18، على الساعة 10:30.
2. السديري زياد عبد الرحمان، **المرض الهولندي**، العدد 13977، مقال شوهد على الرابط <https://aawsat.com>، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/04/19، على الساعة 14:30.
3. العربي أنيس، **منتدى العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية والمحاسبة**، بحث منشور على الرابط https://a_lamisa_larabi.hooxs.com، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/04/20، على الساعة 08:00.
4. العكام خيرالدين، **النفقات العامة، الموسوعة الغربية**، على الرابط <https://arab-ency.com.sy>، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/04/20، على الساعة 20:09.

5. محمد ساخري، **النفقات العامة**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، على الرابط <https://www.Politics-dz.com>، تم الإطلاع عليه بتاريخ 20/04/2021، على الساعة 09:00.
6. مقال شوهد على الرابط- <https://al.aim.com/article/secrets-sovereig-weqqlth-fund> world-moment-norway، تم الإطلاع عليه بتاريخ 10/05/2021، على الساعة 14:30.
7. يدا حسن، **تأثير الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر**، مرصد ومدونة عمران، على الرابط <https://omtqn.org>، بتاريخ 20/04/2021، على الساعة 22:39.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1. Beck Roland and MichaelK , **The Impact of SWF global financial**, The occasional paper Series no", 91 Framkfurtm : Eropean central , 2008.
2. Delacour Caroline Bertin, **les fonds souverains ces nouveaux de l'économie mondiale**, les Echos Editions, paris, 2009.
3. wignall A Blandell , yu-wei Ha Juan yermo, **Sovereign wealth and pension fund Issues**. OECD working papers on in Surance and private pensions wo: 14, 2008, OECD publishing France,

ملخص

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الصناديق السيادية التي أصبحت تحظى بإهتمام كبير من طرف إقتصاديات العالم، لاسيما في الدول النفطية التي حققت فوائض معتبرة، فكان إلزاما عليها إيجاد آلية لتوظيف هذه الموارد فلجأت إلى ما يصطلح به الصناديق السيادية، تهذف من وراء ذلك الحصول على عوائد مالية مستقرة وتحفظ حقوق الأجيال القادمة، وإستعمالها في حالة حدوث عجز في الموازنة العامة.

وللوصول إلى هدف دراستنا إرتأينا لدراسة صندوق التقاعد الحكومي النرويجي لأنه ليس هناك مثال يعطى للعالم أفضل من مثال النرويج التي قدمت للعالم نموذجا لكيفية إستثمار العائد من الموارد الطبيعية بما يخدم المصالح ويجنب الإقتصاد مخاطر ظاهرة المرض الهولندي، بالإضافة إلى بعض الصناديق السيادية الخليجية المتمثلة في جهاز أبو ظبي بإعتباره صندوق يحتل مكانة مهمة بين صناديق الثروة السيادية.

كما أن الجزائر قامت بإنشاء صندوق سيادي سنة 2000 المسمى بصندوق ضبط الموارد الجزائري الذي توجه موارده المالية إلى تمويل عجز الخزينة العمومية خلال الفترة (2000-2018)، بالإضافة إلى تسديد المديونية الخارجية، وبالرغم من الدور الفعال الذي لعبه هذا الصندوق في هذا الإطار إلا أن أداءه ودوره كأداة للتمويل يبقى ضعيفا وغير كافي يتطلب إجراء تصحيحات وتعديلات على الصندوق تشمل عدة مستويات من حيث هيكله التنظيمي، ومصادر دخله.

الكلمات المفتاحية: المالية العامة ، الصناديق السيادية، صندوق ضبط الإيرادات.

Summary

This study aims to shed light on the sovereign funds that have become of great interest to the economies of the world, especially in the oil-producing countries that have achieved significant surpluses, so it was obligatory for them to find a mechanism to employ these resources, so they resorted to what is termed the sovereign funds aiming behind this to obtain financial returns It is stable and preserves the rights of future generations, and its use in the event of a deficit in the public budget .

To reach the goal of our study, we decided to study the Norwegian government pension fund, because there is no example given to the world better than the example of Norway, which presented to the world a model of how to invest the return from natural resources in a way that serves the interests and avoids the economy from the risks of the Dutch disease phenomenon, in addition to some Gulf sovereign funds represented by the Abu Dhabi Authority as A fund that occupies an important position among sovereign wealth funds.

Algeria also established a sovereign fund in 2000 called the Algerian Resource Control Fund, which directs its financial resources to financing the deficit of the public treasury during the period (2000-2018), in addition to repaying the external debt. Its performance and its role as a financing tool remains weak and insufficient. It requires making corrections and adjustments to the fund that include several levels in terms of its organizational structure and sources of income.

Keywords: public finance, sovereign funds, resource control fund in Algeria.